أفريقيا والخطر

الصهيو أمريكى - الشيعى

أسامة عبد الرحمن

المقدمة

إن أفريقيا تعتبر عمقا إستراتيجياً وحيوياً مهماً للعالم العربي والإسلامى، لوجود العديد من الروابط التاريخية والثقافية بالإضافة إلى العديد من العلاقات الاقتصادية ، لذلك يعتبر الخطر على أفريقيا خطراً كامناً على أمن واستقرار عالمنا العربي بدءاً من تدفق مياه نهر النيل وحركة الملاحة على البحر الأحمر، والعلاقات مع شمال أفريقيا ذات الهوية العربية ، بسبب التداخل الكبير في هذه القضايا بين العالم العربي وأفريقيا،ولاشك أن إسرائيل في سعيها لمحاصرة العالم العربي وإضعافه لن تتوفر لها فرصة كبيرة كتلك الفرصة التي توفرها القارة الأفريقية، وبالتالي فإن عدم توفر رؤوس الأموال العربية والأيدى العاملة الأفريقية التى يمكنها أن تؤثر فى المستقبل القريب فى تحسين علاقات هذه الدول مع الدول العربية فى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية وبالتالى الوقوف ضد التدخلات الخارجية وقطع الطريق على صانعى القرار الصهاينة فى محاولاتهم لتهديد الأمن المائى لمصر والسودان ٠

فعدم قدرة العرب على تطوير إستراتيجيات جديدة في علاقاتهم مع القارة الأفريقية من شأنه أن يبقي فرص تلاعب إسرائيل بأمنهم ومصيرهم قائمة ومؤكدة.

ولقد تغلغل اليهود والأمريكان والايرانيون والصينيون والفرنسيون ووصل الصهاينة إلي الصحارى الغربية التي تحتلها المغرب،وساعد الإسرائيليون على بناء جدار أمني عازل مثل جدار الضفة الغربية وفي السودان، وسلَّحت تل أبيب الحركات الانفصالية والمتمردين وفي جنوب أفريقيا دعمت نظام الفصل العنصري واحتلال ناميبيا وفي عام ٢٠٠٩ أعلنت وزارة الخارجية الاسرائيلية سعي تل أبيب لتجديد تركيزها على أفريقيا.

لذا يجب على كل من مصر والسودان تنسيق سياستهما فى هذا الملف الهام والعمل على تطوير إستراتيجيات عربية موحدة جديدة بالتنسيق مع الجامعة العربية بشأن التعامل مع هذا الملف الإستراتيجى الهام والحيوى لصد هذا الإختراق الايرانى والأمريكى والإسرائيلى الهادف لزعزعة الأمن العربى عن طريق فتح مجالات التعاون مع الدول الأفريقية فى كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية مع التركيز على ضخ إستثمارات عربية ذات أثر فعال لدفع عجلة التنمية فى دول حوض النيل .

أسامة عبد الرحمن

الباب الأول

نبذة تاريخية

نشأة الصهيونية:

يقول الأستاذ الدكتور أسعد السحمراني فى تعريف كلمة صِهْيون(١) هى كلمة كنعانية بمعنى الجبل المشمس أو الجاف، ومن معانيه الحصن، وصِهيون هى ربوة تطل على مدينة القدس اتخذها اليبّوسيون وهم من أصل كنعاني موقعاً وحصناً يسكنه الحاكم، وكان ممن أقام فيها الشيخ سالم اليبوسي حوالي عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد، فتدوين العهد القديم بأقسامه الثلاثة التوراة، وأسفار الأنبياء،والكتابات، استمر حوالي ثمانية قرون، وقد بدأ التدوين في القرن الحادي عشر قبل الميلاد وظهرت أول نسخة من العهد القديم في القرن الثالث قبل الميلاد، وقد شحن كتاب العهد القديم نصوصه بمزاعم الشعب المختار التي قادتهم إلى الإستعلاء والعنصرية، وبكتابة التاريخ وفق أهوائهم وأطماعهم وقد حشوه بمزاعم مختلفة عن حقوق تاريخية في فلسطين والقدس، وهي أرض كنعان(٢) ولا علاقة لهم بها، إذن لقد انطلقت الأطماع الصهيونية فى فلسطين من نصوص في العهد القديم منها الزعم القائل وأعطيك أرض غربتك لك ولنسلك من بعدك ، جميع أرض كنعان ملكاً مؤبداً ويكون لهم إله، وفي

١- زعماء صهيون - فلادمير جابوتنسكى وفارى بلايك ص ٥

٢- صراع القوى حول القرن الإفريقى - صلاح الدين حافظ، ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٩ ص١٣- ١٤

نص آخر في ذلك اليوم بَتَّ الرّب مع ابراهيم عهداً قائلاً لنَسلِك نعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات، إذاً الصهيونية حركة تعمل بدوافع متعددة منها الدافع الديني لاغتصاب فلسطين وغيرها من الأراضي العربية وبالتالي فإن الصهيونية حركة تعمل من أجل الغزو الإستيطاني والتوسعى.

نشأة الحركة الصهيونية الغير يهودية:

مسار الحركة الصهيونية الغير يهودية بدأ منذ أكثر من أربعة قرون في أوروبا مع الديانة المسيحية البروتستانتية التي أعطت تفسيراً لبعض نصوص العهد القديم، هذا التفسير البروتستانى يفرض الإلتزام ببعض النبوءات المزعومة في العهد القديم(١) والتي تهدف فى مجملها لإغتصاب الأرض الفلسطينية تحت ستار أنها أرض الميعاد، وإلتزام البروتستانتية بالعهد القديم أدى إلى نشأة الصهيونية اليهودية فيما بعد تحت كنفها، ويؤكد ذلك أن الحديث عن حق يهودي في فلسطين قد إنطلق من بريطانيا التي غير ملكها هنري الثامن في أواخر القرن السادس عشر تبعيته إلى الطائفة البروتستانتية، وقد كثر الحديث في بريطانيا فى ذلك الوقت بين البروتستانت عن عودة المسيح الثانية، وأنه لن

١- صراع القوى ، مرجع سابق، ص١١ إلى -١٤.

يعود الا بعد استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية وتجمعهم بها وفق الوعد المزعوم فى ديانتهم، واليهود حسب زعم البروتستانت سوف يعترفون بالمسيح مع مجيئه فى المرة الثانية، وظهرت من البروتستانت البريطانيين مجموعة متطرفة دينياً أستخدمت كلمة أصولية لتعريف هذه الجماعة لأول مرة في القامـوس الأوروبي **fundamentalism** كما تمت تسميتهم بالتطهيريون **puritan**، وشكل هؤلاء التطهيريون أول المجموعات التي هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد اكتشافها، وكان البيوريتان من المتعصبين البروتستانت واعتبروا غزوهم لأرض نيوإنجلند رسالة خصهم الله بها ، وبرز فيهم البعد الديني المشبع بروح الإستعلاء والغطرسة الذى إستمدوه من الثقافة التي إستقوها من العهد القديم، وكان من نتائج غزوهم إبادة عشرات الملايين من الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين،واسترقاق ملايين الأفارقة وبعدها التصرف على أنهم أمة مختارة ولها دور قيادي عالمي.

نشأة الحركة الصهيونية اليهودية:

الصهيونية اليهودية بدأت مع هرتزل في عام١٨٩٧ م (١) وانطلقت كحركة سياسية نتيجة لرغبة يهودية وإرادة أوروبية تستهدف العمل

١- الدور الإسرائيلى فى الساحة الأفريقية - إبراهيم ميرغنى ص٧٢ .

على زرع جسم غريب في خاصرة الأمة العربية والإسلامية حتى يمنعوا اتحادها وليحققوا المصالح الأوروبية والبريطانية(١) بالتحديد، ولقد فرضت المصالح الأوروبية حينها تبنى قيام الدولة اليهودية فى أرض فلسطين لخدمة مصالحها من جهة، وأرادت أن تتخلص من الأحياء اليهودية المغلقة من جهة أخرى، ومن هنا نشأت الحركة الصهيونية اليهودية في أوروبا الغربية ، وبدأت المنظمة الصهيونية اليهودية فى ترحيل اليهود إلى فلسطين للقيام بعملية الغزو الاستيطاني الإحلالي، والجدير بالذكر أن عدد اليهود في فلسطين كان عام ١٨٣٧م حوالى ثمانية آلآف نسمة، وبحلول عام ١٩٠٣ م وصل عدد اليهود الوافدين إلى فلسطين مع أهل البلد ٢٥٠٠٠ نسمة.

إن الصهيونية بنوعيها اليهودية وغير اليهودية تقوم على منهج وأسلوب عمل واحد هو منهج الإغتصاب وثقافة العصابة المتمثل فى ثقافة رعاة البقر، فالولايات المتحدة الأمريكية سكانها الأصليين هم الهنود الحمر حتى القرن السادس عشر الميلادي، وحين قدم إليها التطهيريون البيوريتان تلك الفئة المتطرفة من البروتستانت الإنجليز قاموا دون رحمة بإبادة الهنود الحمر أهل البلاد والإستقرار مكانهم حيثكان غزواً استيطانياً إحلالياً، كما قامت كذلك بغزو استرقاقي

١- أحجار على رقعة من الشطرنج - وليم كار ص ١٣٨.

وحشى غير إنسانى للقارة الأفريقية ،فكانت تلاحق فيه الأفارقة لإستعبادهم وإسترقاقهم ونقلهم بالبواخر لمستعمراتهم الجديدة فى نيو إنجلند، وكانت تلقي بالعشرات منهم فى البحر عندما تتعالى أمواج المحيط لتخفيض حمولة سفنهم خوفاً من أن يبتلعها موج المحيط الأطلسى، على ذلك النهج قامت الدولة في نيوإنجلند، لقد قامت هذه الدولة على دماء الهنود الحمر أهل الوطن الأصليين والأفارقة المسترقين الذين عمروا تلك الأرض تحت وطأة الاستعباد، نعم لقد قامت تلك الدولة على غير ما هو طبيعي فى قيام بقية الدول،ونفس ماجرى فى نيو إنجلند جرى في فلسطين، فلقد جاءت العصابات الصهيونية اليهودية المسلحة المدعومة من بريطانيا والغرب وبعد الحرب العالمية الثانية من أمريكا،ومارست هذه العصابات غزواً استيطانياً إحلالياً فأبادت بالمجازر أغلب الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين،وهجرت قسرياً الأغلبية الأخرى من المواطنين الفلسطينيين، وقامت هذه العصابات بتأسيس دولة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية مغتصبة إيها بنفس الطريقة التي اغتصب بها البروتستانت المتطرفون التطهيريون أرض الولايات المتحدة الأمريكية من سكانها الأصليين، وكليهما عصابات احتلت أرضاً طردت وقتلت أهلها وأقامت عليها.

إن العنصرية الصهيونية اليهودية ترتكز على الفكر الديني اليهودي من العهد القديم ومن التلمود، وقد ذهب بعضهم إلى أن الصهيونية ناشئة

من ثقافة التلمود وتعاليمه، والحقيقة أن العنصرية الصهيونية بكل جوانبها نابعة من أسفار العهد القديم والتلمود معاً، فهي إذاً توراتية تلمودية وهذا الأمر واضح من النصوص، ولا يحتاج التعرف عليه إلى مشقة، وأول منطلقات هذه العنصرية فكرة الشعب المختار(١) الذى ولد فيهم عقدة الإستعلاء والنزعة إلى احتقار كل ما هو غير يهودي، حيث يسمون غيرهم الجوييم أو الأغيار، ومن النصوص التي تؤصّل للإجرام والقتل عندهم نص من سفر تثنية الإشتراع في الإصحاح العشرين يقولون فيه حين تقترب من مدينة لكي تحاربها أدعها الى الصلح، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب يكون لك تحت السخرة ويستعبد لك، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحدّ السيف، وأما النساء والأطفال وكل ما في المدينة يكون غنيمة لك وأما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً فلا تبق منها نسمة، وفي نص آخر من السفر نفسه في الإصحاح ١٣ يقولون فاضرب أهل تلك المدينة بحدّ السيف وأبسلها بجميع ما فيها حتى بهائمها بحدّ السيف وجميع سلبها أجمعه إلى وسط ساحتها وأحرق بالنار تلك المدينة وجميع سلبك جملة للرب إلهك فتكون ركاماً إلى الدهر لا تبنى من بعد، هذه النصوص قليل

١ - زعماء صهيون - مرجع سابق،ص٨١.

من كثير مما ورد في العهد القديم وكله يدعو إلى القتل والعنف والعدوان والإجرام وهذا ما يظهر جلياً فى كتاب المؤرخ الفرنسى فاتسنت مونتيه فى كتابه الصهيونية أكبر خطر يهدد السلام العالمى(١) حيث كان مونتيه بفلسطين فى أربعينيات القرن الماضى وشهد ما فعله الصهاينة فيها من جرائم فوثق ذلك بالصور والوثائق، وإذا كانت النصوص الدينية تدعو إلى هذا فإن الفكر السياسي عندهم والأدب وكل ما تخطه أقلامهم لن يكون إلا في هذا الإتجاه، ونصوص التلمود جاءت مكملة لهذا التحريض ضد كل من هو غير يهودي،ومن نصوص التلمود هذا النص الذي قالوا فيه: الخارج عن دين يهود حيوان على العموم فسمّه كلباً أو حماراً أو خنزيراً والنطفة التي هو منها هي نطفة حيوان، وقال الحاخام آبار بانيل المرأة غير اليهودية هي من الحيوانات، وخلق الله الأجنبي على هيئة الإنسان ليكون لائقاً لخدمة يهود الذين خلقت الدنيا لأجلهم، لأنه لا يناسب أمير أن يخدمه ليلاً ونهاراً حيوان وهو على صورته الحيوانية كلا ثم كلا، فإن ذلك منابذ للذوق والإنسانية فإذا مات خادم يهودي أو خادمته وكانا من المسيحيين فلا يلومك أن تقدم له التعازي بصفة كونه

١ - زعماء صهيون- مرجع سابق- ص٥.

فقد أنساناً ولكن بصفة كونه فقد حيواناً من الحيوانات المسخرة له.

اليمين المسيحى والصهيونية اليهودية في الإدارة الأمريكية:

إن الصهيونية غير اليهودية تبرز بشكل قوي في الإدارة الأمريكية منذ أكثر من نصف قرن تقريباً، وقد اتسع انتشار هذا التيار في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ويقدر أتباع اليهودية غير الصهيونية بحوالى خمسين مليوناً من بين البروتستانت التطهيريون في الولايات المتحدة الأمريكية،وهؤلاء جميعاً يؤمنون بالنبوءات وبالحقوق التاريخية المزعومة لليهود في فلسطين، وعلى سبيل المثال عند زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لفلسطين المحتلة في مارس عام ١٩٧٩ ، قال في كلمة له أمام الكنيست الإسرائيلي إننا نتقاسم معاً تراث التوراة ويقصد بذلك التزام الإدارة الأمريكية بالمشروع الصهيوني بكل خطواته، وفي عام ١٩٨٠ م،عندما ترشح رونالد ريجان لرئاسة الجمهورية في أمريكا اعتمد مع سواه من المرشحين خطاباً انتخابياً برزت فيه الأبعاد الدينية وعملية الإلتزام بالفكر الصهيوني غير اليهودي الذي يلتقي مع الفكر الصهيوني، وفي عهده بدأ تطور نشاط التيار الصهيوني الأمريكي من خلال الإقبال من قبل أولياء الأمور على إدخال أولادهم إلى المدارس التابعة لمؤسسات دينية تحمل الفكر الصهيونى،وبرزالقساوسة المتصهينين في وسائل الإعلام الأمريكية، وهذه التيارات ماكانت قابلة

للظهور لولا وجود أرضية خصبة للصهيونية منذ اجتياح الأرض الأمريكية من قبل عصابات الأصوليين المتعصبين البروتستانت التطهيريون في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، فالصهيونية بنوعيها اليهودية وغير اليهودية المتمثلة فى الدولة الإسرائيلية والإدارة الامريكية، قد تطابق مشروعها ببعده الديني والسياسي والإقتصادي، وأطماعها ومخططاتها لا تختلف عن بعضها وتعد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة المعروفة باسم إيباك(١)المؤسسة عام ١٩٥١ م هى واحدة من أشهر وأقوى جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة، ولدى إيباك تأثيرها القوي على السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلى، مع الوضع فى الإعتبار أن قطاعات واسعة من المجتمع الأمريكي لا تؤيد الصهيونية ولا المشروع الصهيونى.

أفريقيـــا بين الخلافات الداخلية والتدخلات الخارجية

تمر أفريقيا بأخطر مرحلة في تاريخها المعاصر وتتمثل في صراع متأجج بين قياداتها ، وتوغل متنامى لأجهزة العدو الصهيوني متزامناً

١- عقل أمريكا - حسن عبده ربه حسن- مؤسسات صناعة الرؤية والفكر فى أمريكا - ص ٨٦.

مع تزايد وتيرة تنفيذ مشروع الاستقطاب الدولي يأتي ذلك في وقت اعتقد البعض أن أفريقيا بعد أن استكملت استقلالها وبعد أن اكتشفت عمق أزمتها خصوصاً أوضاعها الاقتصادية والأمنية والأكثر من ذلك حالة عدم الاستقرار الداخلي والحدودي ،أن طوق نجاتها هو تكامل خططها واستثمار أكبر لمواردها والتغلب على معاناتها واتحادها .

ووفر الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم إلى العولمة وما توفره من فرص وما تفرضه من تحديات، وفر لأفريقيا خيار إمكانية تجاوز اختلالها وتعزيز قدراتها غير أن استمرار حالة الصراع وتغلب حالة عدم الاستقرار وتزايد مناخ عدم الثقة بين قادتها فتح أفريقيا مرة ثانية أمام احتمالات خطيرة يمكن أن تدفع نحو منعطفات تتطلب قراءة متأنية وتستدعى استجابات وافيه في وقت تحاصر أفريقيا أربع ظواهر (١) :-

<u>الظاهرة الأولى:</u>

هى أن العالم على أبواب تجاوز المرحلة الانتقالية التي صاحبت نظامه العالمي بمعنى أن العالم بدأ في التعافى من نتائج انتهاء الحرب الباردة ولهذا نلاحظ نمو وتوسع الدور الروسي وانكماش تأثير إدارة القطب الواحد وتزايد اهتمامات صينية تحركها جرعة اقتصادية تتطلبها

١-عن مقال لـ. علي سعيد البرغثي منشور على النت - بتصرف

أوضاع أسواق الصين الداخلية،وهو أمر تستقبله أفريقيا دون أن تتجاوز مرحلة الحوار حول أولوياتها ،بل الأكثر من ذلك تستقبله وهى مكبلة بأزمات تعصف بكل أطرافها .

الظاهرة الثانية :

وتتمثل في تداعيات الأزمة المالية العالمية ورغم أن الكثير منا يعتقد أن مؤسسات الدول الغربية هي الأكثر تأثراً بالأزمة ، إلا أنه اتضح بما لايدع مجالاً للشك أن تأثر أفريقيا بهذه الأزمة أكثر عمقاً بل إن الأزمة المالية العالمية تحولت في أفريقيا إلى أزمة اقتصادية انعكست نتائجها على المواطن الأفريقى وساهمت في تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتزايد المعاناة الإنسانية وتحولت الكثير من الدول الأفريقية إلى بيئة طاردة يهجرها المواطن بحثاً عن لقمة العيش .

الظاهرة الثالثة :

وتتمثل في إعادة إحياء ظاهرة الاستقطاب، وإدراك أن ظاهرة الاستقطاب في أفريقيا لها ظروفها التي كانت تحكمها في الماضي غير أن الأوضاع الدولية التي سادت خلال العقدين الماضيين ساهمت في تعطيل مؤقت لهذه الظاهرة ومع قرب انتهاء المرحلة الانتقالية للأوضاع الدولية يتضح تنامي ظاهرة الاستقطاب الدولي ورغم أن حراك القوى العظمى الراهن في أفريقيا يتقمص ثوب اقتصادي ومحاولة لكسب الأسواق الأفريقية ومصادر الطاقة الواعده، إلا أن التوزيع الجغرافي

لهذا الحراك يؤكد الأهداف الإستراتيجية لهذه القوى ، والاستقطاب الدولي في إطار العولمة سيكون حتماً مختلفاً من حيث أولوياته عن مفهوم الاستقطاب الذي ساد قبل انتهاء الحرب الباردة ، ويتجلى هذا الاختلاف في تقدير الوزن النسبي لمفهوم الحدود الإستراتيجية بدلاً من الحدود الجغرافية للدول ونصب مظلة التعاون بدلاً من حلبة الصراع في تقسيم أفريقيا .

الظاهرة الرابعة:

وتتمثل في عودة القوى الصهيونية إلى أفريقيا وتزايد وتيرة تأثيرها سواء في الصراعات الدائرة حالياً أو في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الكثير من دول أفريقيا وهذه الظاهرة هي الأخطر لأسباب تتعلق بالخبرة المتراكمة والإمكانيات التقنية والموارد المؤثرة التي تمتلكها القوى الصهيونية ، في وقت يظهر بكل وضوح تخلى الأطراف الأخرى وخصوصاً العربية عن التواجد المؤثر في أفريقيا.

والخلاصة أنه تركزت الجهود خلال الفترة الماضية على التفاوض حول الكيفية التي يجب على أفريقيا اتخاذها لاستكمال متطلبات مؤسساتها وتوحيد جهودها في وقت تشهد فيه حالة تفاقم في أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية غير ان استمرار حالة التفاوض تزامناً مع تنامي ظاهرة صراع القيادات وتطلع الزعامات شكل أحد أهم عوائق التقدم نحو التكامل .

ومع وضوح الرؤية فيما يتعلق بسعي الدول الكبرى للعودة بقوة إلى أفريقيا تضاعف حجم المخاطر وتأكد أن ظاهرة الاستقطاب واقع لا يمكن تجاهله ، خصوصاً وأن المشهد الراهن يستكمل معالمه بتنامي قوة التركيز الصهيوني في أفريقيا وانعكاساته المحتملة على التواجد العربي ومشروع الاتحاد الأفريقى بصفة عامة .

لمحة تاريخية عن العلاقة بين أفريقيا وإسرائيل

منذ أن انعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م في مدينة بازل السويسرية ، تطرق ذلك المؤتمر إلى كيفية تأمين مياه الدولة اليهودية التي ستقام على ارض فلسطين ، فمؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل بدأ مفاوضات في سنة ١٩٠٣م مع الحكومة البريطانية ومع المندوب السامي في مصر اللورد كرومر في عهد الملكة فيكتوريا ووزير خارجيتها اللورد آرثر بلفور صاحب الوعد المشئوم ، من أجل توطين يهود العالم في سيناء توطئة للاستيلاء على فلسطين واستغلال مياه سيناء الجوفية ومن بعدها مياه نهر النيل ، حيث وافقت حكومة الاستعمار البريطانية في ذلك الوقت على ذلك شريطة تنفيذها بسرية تامة وبذلك وضع زعماء الحركة الصهيونية قضية المياه في المقام الأول حينما رفعوا شعار من نهر الفرات إلى نهر النيل أرضك يا إسرائيل ، ومنذ قيامها كرست الدولة العبرية هذا المفهوم بسرقتها لمياه الدول

العربية (الأردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، ومصر) .

ومنذ قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨على أرض الشعب العربي الفلسطيني ، لم تكتفي بما اقترفته أيادي عصاباتها من قتل وتشريد لشعب فلسطين ، وتزييف للحقائق ، وطمس للمعالم ، منذ أن وطأت أولى أقدام أرض فلسطين العربية ، توطئة لسيطرتها وهيمنتها المستندة إلى الإرهاب والغطرسة وقوى الاستعمار ، حيث قامت مجموعة من هؤلاء المستوطنين في عام ١٨٧٨ بالاستيلاء على ٣٣٧٥ دونما من أراضى قرية ملبس وأقاموا عليها مستوطنة أسموها بتاح تكفا ، ويَعتبر المؤرخ اليهودي والترلاكور عام ١٨٨١ بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في المنطقة العربية ، بعد أن وصل حوالي ٣٠٠٠ يهودي من أوروبا الشرقية إلى فلسطين ، وتمكنوا من إقامة عدد من المستوطنات في الفترة الواقعة بين ١٨٨٢-١٨٨٤ ، وفي عام ١٨٨٢ تم إنشاء المستوطنات التالية :١- مستوطنة ريشون ليتسيون ٢- زخرون يعقوب ٣- وروش يبنا ، وفي عام ١٨٨٣ مستوطنات ١- يسود همعليه ٢- عفرون ، وفي عام ١٨٨٤مستوطنة جديرا ، وفي عام ١٨٩٠ أقيمت مستوطنات:١- رحوبوت ٢- مشمار هيارون .

ولم تكتف دولة الاحتلال بأعمال القتل والعربدة والتهجير ضد المواطنين العرب الفلسطينيين ، والاستيلاء على الأرض وما بها من خيرات طبيعية ، بل تعدت تطلعاتها إلى الهيمنة والسيطرة على خيرات

الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ، وفي مقدمة هذه الخيرات المياه.

مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

شهدت سياسات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا مراحل متعددة بحيث يمكن التمييز بين خمس مراحل أساسية في تطور مسيرة العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا وهي :

المرحلة الأولى ١٩٤٨ - ١٩٥٧م:

البحث عن الشرعية وتأمين الكيان :

بعد إعلان قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ أوْلى صانع القرار الإسرائيلي اهتماماً كبيراً بتأسيس علاقات قوية وراسخة مع القوى الكبرى الأساسية في العالم مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ويعني ذلك أن إسرائيل في بحثها عن شرعية الوجود على الساحة الدولية وتأمين وجودها لم تنظر إلى المستعمرات الأفريقية، بل انصب جل اهتمامها على القوى الاستعمارية الأوروبية ومن أبرز المؤشرات التي تؤكد هذا المنحى الإسرائيلي أن إسرائيل لم يكن لديها فى نهاية عام ١٩٥٧م سوى سبع سفارات فقط في العالم بأسره، ست منها في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومن الواضح أن القارة الأفريقية جنوب الصحراء كانت بمثابة أراض مجهولة بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ولم ترغب

الدول الأفريقية في إقامة علاقات مع دولة لديها العديد من الأعداء لذلك كان منطقياً ألا يوجد دبلوماسي إسرائيلي واحد مقيم شمال جوهانسبرج حتى حدوث انفراجة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية مع حصول غانا على استقلالها عام ١٩٥٧م على أن نقطة التحول الأساسية التي دفعت إلى حدوث تحول كبير في الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه أفريقيا تمثلت في عقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م؛ إذ لم توجه الدعوة إلى إسرائيل لحضور هذا الحدث التاريخي الهام، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أدان المؤتمر في بيانه الختامي احتلال إسرائيل للأراضي العربية .

وهناك متغيرات أخرى دفعت إلى توجيه أنظار إسرائيل إلى أفريقيا وليس إلى آسيا وهو ما أدى إلى دخول العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في الستينيات مرحلة جديدة .

المرحلة الثانية ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣م: سياسات التغلغل :

يمكن التأريخ لبداية انطلاق إسرائيل في أفريقيا بعام ١٩٥٧م حيث كانت إسرائيل أول دولة أجنبية تفتح سفارة لها في أكرا بعد أقل من شهر واحد من حصول غانا على استقلالها وقد لعبت السفارة الإسرائيلية في أكرا دوراً كبيراً في تدعيم العلاقات بين البلدين، وهو ما دفع إلى افتتاح سفارتين أخريين في كل من منروفيا وكوناكري؛ وذلك تحت تأثير إمكانية الحصول على مساعدات تنموية وتقنية من إسرائيل وقد تجسدت الرغبة الإسرائيلية في تأسيس علاقات قوية مع أفريقيا في قيام جولدا مائير ـ

وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك - بزيارة أفريقيا عام ١٩٥٨م لأول مرة حيث اجتمعت بقادة كل من ليبيريا وغانا والسنغال ونيجيريا وكوت ديفوار وهناك مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية أسهمت في تكثيف الهجمة الإسرائيلية على أفريقيا، ومن ذلك :

*حصول عدد من الدول الأفريقية على استقلالها في الستينيات أدى إلى زيادة القدرة التصويتية لأفريقيا في الأمم المتحدة حيث كان الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح للتصويت .

*إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣م وضع تحدياً أمام إسرائيل؛ حيث إنها لا تتمتع بالعضوية في هذا التجمع الأفروعربي .

*عضوية مصر المزدوجة في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية أعطاها فرصة إقامة تحالفات مع بعض القادة الأفارقة الراديكاليين من أمثال نكروما وسيكوتوري وبحلول عام ١٩٦٦م كانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في كافة الدول الأفريقية جنوب الصحراء باستثناء كل من الصومال وموريتانيا ومع ذلك فإن أفريقيا كانت بمثابة ساحة للتنافس العربي الإسرائيلي .

المرحلة الثالثة ١٩٧٣ - ١٩٨٣م:

أعوام المقاطعة :

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع خمس وعشرين دولة أفريقية بيد أنه في الأول من يناير عام ١٩٧٤م

تقلص هذا العدد ليصل إلى خمس دول فقط هي جنوب أفريقيا، وليسوتو، ومالاوي، وسوازيلاند، وموريشيوس ولا يخفى أن الدول الأفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قد فعلت ذلك تأييداً للموقف المصري على أساس أن مصر دولة أفريقية تسعى إلى استعادة أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي ويحاول بعض الباحثين تفسير الموقف الأفريقي على أنه كان يرمي إلى الحصول على المساعدات العربية ولا سيما من الدول النفطية .

وهناك مجموعة من العوامل أسهمت في دعم الموقف العربي في مواجهة الكيان الصهيوني خلال عقد السبعينيات فقد شهدت هذه الفترة ظهور تجمعات لدول العالم الثالث تعبر عن مستوى أو آخر من التضامن مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومجموعة الـ ٧٧ كما أن إسرائيل جوبهت بسلاح البترول العربي ودعم كثير من دول العالم الثالث لموقف العرب ففي عام ١٩٧٣م أصبح الرئيس الجزائري هواري بومدين رئيساً لحركة عدم الانحياز، وأثناء مؤتمر الحركة في الجزائر في العام نفسه اتخذ المؤتمرون قرارات تؤيد كلاً من مصر وسوريا والأردن في استعادة أراضيها المحتلة،كما تدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وكانت كل من كوبا وزائير وتوجو من أوائل الدول التي تستجيب لدعوة المقاطعة تلك .

وفي عام ١٩٧٤م رُشح وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز

بوتفليقة رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة وقد استطاع العرب وبمساعدة قوتهم النفطية إضفاء مزيد من الشرعية الدولية على منظمة التحرير الفلسطينية ولا غرو أن تتم دعوة ياسر عرفات في ١٩٧٤/١١/١٣م لالقاء خطاب أمام الجمعية العامة، وأن يعامل معاملة رؤساء الدول؛ وذلك بشكل غير مسبوق في تاريخ المنظمة الدولية .

إضافة لما سبق فقد نجحت الحملة العربية الرامية إلى عزل إسرائيل ووصفها بالعنصرية؛ حيث تمت مساواتها بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا واستفادت الحملة العربية من المواقف والسياسات الإسرائيلية في أفريقيا مثل :

-الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية الأفريقية على شاكلة بيافرا في نيجيريا وجنوب السودان .

- دعم وتأييد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا .

والخلاصة :أن الموقف الأفريقي وإن كانت له دلالات سياسية ودبلوماسية واضحة من زاوية الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن إسرائيل ظلت على علاقة وثيقة - ولو بشكل غير رسمي- مع معظم الدول الأفريقية التي قامت بقطع العلاقات معها وليس أدل على ذلك من أن التجارة الإسرائيلية مع أفريقيا خلال الفترة من عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٧٨م قد تضاعفت من ٥٤.٨ مليون دولار إلى ١٠٤.٣ مليون دولار وتركزت أساساً في الزراعة والتكنولوجيا وبنهاية عقد السبعينيات

وأوائل الثمانينيات كثفت إسرائيل جهودها من أجل إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أفريقيا؛ حيث قام وزير خارجيتها بإجراء اجتماعات مباشرة مع الزعماء الأفارقة سواء في الأمم المتحدة أو في العواصم الأفريقية ومع ذلك فقد باءت هذه الحملة الأفريقية بالإخفاق، وهو الأمر الذي دفع إحدى الصحف الإسرائيلية إلى توقع عدم قيام أي دولة أفريقية كبرى بإعادة علاقاتها مع إسرائيل .

المرحلة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٩١م

العودة الثانية :

استمرت إسرائيل في سياساتها الرامية إلى العودة إلى أفريقيا؛ وذلك من خلال تدعيم وتكثيف اتصالاتها الأفريقية في كافة المجالات دون اشتراط وجود علاقات دبلوماسية وفي عام ١٩٨٢م أعلنت دولة أفريقية واحدة هي زائير عن عودة علاقاتها مع إسرائيل؛ لأن الرئيس موبوتو كان بحاجة ماسة للمساعدات العسكرية الإسرائيلية ولا سيما في ميدان تدريب الجيش وحرسه الجمهوري على أن الدول الأفريقية الأخرى التي حافظت على علاقات غير رسمية وثيقة مع إسرائيل لم تنهج نفس المسلك الزائيري، وربما يعزى ذلك إلى العوامل الآتية :

*أن قرار الرئيس موبوتو كان منفرداً، ولم يتم بالتنسيق مع الدول الأخرى وقد حاجج البعض بأن قرار قطع العلاقات مع إسرائيل كان برعاية منظمة الوحدة الأفريقية في أواخر الستينيات، ومن ثم ينبغي أن

يكون استئناف هذه العلاقات بقرار من المنظمة ذاتها .

*أن الدول العربية كثفت من حملتها الدبلوماسية المضادة؛ حيث استخدمت سلاح المساعدات الاقتصادية والتقنية كأداة للترغيب والترهيب في آن واحد .

*أن إسرائيل قامت في الأسبوع الأول من يونيو عام ١٩٨٢م بغزو لبنان وهو ما يؤكد نزعتها التوسعية والعدوانية .

المرحلة الخامسة ١٩٩١م سياسات التطبيع :

شهدت هذه المرحلة إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا مرة أخرى خاصة خلال عامي ١٩٩٢،١٩٩١م؛ وربما يعزى ذلك إلى :

*التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته الإقليمية .

*سقوط النظم الشعبية والماركسية اللينينية في أفريقيا .

*الدخول في عملية التفاوض بين العرب وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد .

وقد تسارعت عودة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية؛ حتى إنه في عام ١٩٩٢م وحده قامت ثماني دول أفريقية بإعادة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وتسعى إسرائيل إلى تعزيز سياساتها الأفريقية بدرجة تفوق طموحاتها خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات وطبقاً للبيانات الإسرائيلية فإن عدد الدول الأفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية أو أسستها مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١م قد بلغ ثلاثين دولة وفي عام ١٩٩٧م بلغ عدد الدول الأفريقية التي تحتفظ بعلاقات

دبلوماسية مع إسرائيل ٤٨ دولة وتحاول إسرائيل جاهدة الاستفادة من دروس الماضي بما يرسخ أقدامها في القارة الأفريقية.

أسباب اهتمام اليهود بأفريقيا:

أولاًالموقع الإستراتيجي:

حيث أن أفريقيا تطل على البحر الأحمر والأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وبها تقع أهم ثلاثة مضايق تؤثر على حركة التجارة العالمية، وقد ظهرت بالنسبة لاسرائيل أهمية البحر الأحمر ومضيق باب المندب بعد السيطرة البحرية المصرية واليمنية عليه في حرب ١٩٧٣م.

ثانياً: الحد من الوجود العربي والإسلامي في أفريقيا ومحاصرة المصالح المشتركة بين الدول العربية جنوب الصحراء وشمالها والوصول إلى منابع النيل.

ثالثاً: وجود جاليات كبيرة من اليهود في عدد من الدول الأفريقية مثل جنوب أفريقيا، وأثيوبيا، وزيمبابوي، وكينيا والكنغو الديمقراطية وقد قالت جولدا مائير عن أهمية وجود الجاليات اليهودية إن على إسرائيل في مواجهتها للدول العربية داخل حدودها وعلى المسرح الدولي أن تبذل

جهوداً فائقة لاكتشاف مسالك جديدة تمكّنها من اختراق الحصار المفروض عليها وأن تذكر أن لها حليفاً مخلصاً وأخوياً في يهود العالم.

رابعاً: ربط الوجود اليهودي في أفريقيا بأرض الميعاد عبر الزيارات والتبرعات المالية مقدمة لمجيئهم إلى إسرائيل وقد عبَّر ليفي شكوك عن زيارة اليهود للدولة العبرية قائلاً نعمل معهم ليعود كل واحد منهم حاملاً معه شيئاً من روح إسرائيل وصدى منجزاتها وبهجة كلامها.

خامساً: تشجيع الدول التي استعمرت القارة كفرنسا وبريطانيا والبرتغال وغيرها من الدول الإستعمارية لتهيئة القارة لقبول إسرائيل والسماح لها بفتح قنصليات في مدن أفريقية قبل الاستقلال وتمكينها من حرية الحركة بين الدول الأفريقية، إضافة للتسهيلات التي منحتها لإسرائيل لخدمة مصالحها، فقد استغلت الدولة الإسرائيلية نفوذ الدول الاستعمارية القديم والحديث لدعم علاقاتها مع دول أفريقيا، وما يؤكد هذا القرار الذي اتخذته السوق الأوروبية المشتركة بأن تكون إسرائيل مقراً لتدريب المبعوثين القادمين من الدول الأفريقية، وسعي الولايات المتحدة لإدخالها في أفريقيا عبر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

من خلال الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا وَضَحَت ضرورة دعم الدول الغربية في أوروبا وأمريكا للنشاط اليهودي لتحقيق تلك الأهداف، ومن

المعلوم أن السيطرة اليهودية على أوروبا نفسها نبعت في الفكر اليهودي أصلاً لتحقيق الأحلام والأهداف اليهودية في إيجاد الوطن والتمدد عبر العالم؛ لإحكام السيطرة، وتحقيق أهداف الأمن القومي الإسرائيلي؛ لذلك شكلت مساهمات مختلف الدول الغربية دعماً للوجود الإسرائيلي في أفريقيا.

وأيضاً برز الارتباط الأيديولوجي بين الصهيونية وحركة الجماعة الأفريقية والزنجية من خلال التعامل بخصوصية مع جماعات أفريقية بعينها؛تدعيماً لاستمرارها في السلطة إن كانت حاكمة،أو توسيعاً لدورها في نشر حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض دول أفريقيا، كما في حالة السودان ويرى الباحثون أن هذه الخصوصية تنطلق من عدة أوجه، منها زعم تعرُّض كلٍّ من اليهود والأفارقة لاضطهاد مشترك؛ فكلاهما ضحايا للاضطهاد والتميز العنصري، وأن الشعب الأفريقي عانى من المآسي مثل ما عانى اليهود، وأن الشعبين اعتُبرا من الأجناس المنحطة عبر تاريخ المدنية الغربية.

ولقد توحَّدت الروابط الأفريقية الإسرائيلية وقويت بشكل أعمق في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وهو ما يفسر تعزيز المخطط الإسرائيلي في أفريقيا على حساب السلامة الإقليمية لبعض الدول

الأفريقية مثل السودان ونيجيريا من جهة كما عملت على تكريس التفرقة العنصرية ضد بعض الشعوب الأفريقية من جهة أخرى.

وتخدم العلاقات أو الوجود الإسرائيلي في أفريقيا المصالح الغربية الاقتصادية والسياسية، بل الإستراتيجية الغربية كلها؛ حيث إن أصل وجود دولة إسرائيل بُنِي على أساس حماية المصالح الغربية والدفاع عنها؛ لذا شكَّل الدعم الغربي أساساً في النشاط الإسرائيلي؛ تحقيقاً لتلك المصالح المتقاطعة والمشتركة، فأصبح من الطبيعي توجه إسرائيل إلى أفريقيا لتحل محل الاستعمار الغربي.

كما أن موقع السودان الفريد في القارة الأفريقية لابد أن يجعله موضع اهتمام الفكر الإسرائيلي الصهيوني الغربي، وأن تشمَله تلك المخططات التي تهدف إلى تمزيقه أو تحويله إلى دولة أفريقية زنجية، وتنهي ارتباطه بالدول العربية ،وتقضي على الإسلام فيه، وتمنع عبورَه إلى الدول الأفريقية المجاورة كما حدث في السابق؛ حيث خوطب اللورد كرومر حاكم عام السودان في العهد البريطاني من قِبَل هرتزل وحاييم وايزمان لإقامة وطن قومي لليهود في السودان عام ١٩٠٣م، وهو ما يعد مؤشراً على هذا الاهتمام به منذ القِدَم وبأفريقيا ومن هنا ظهر اهتمام إسرائيل بالجاليات اليهودية ودورها في قيام الوطن القومي واليهود الأشكناز في شمال أفريقيا وشرقها، واليهود السفاراديم في الشمال

الأفريقي،ونجد أن اليهود الفلاشا قد جرى ترحيلهم من أثيوبيا عبر السودان،وقد لعبت الجاليات اليهودية دوراً كبيراً في تنفيذ الأهداف الإسرائيلية من حيث الدعمُ المادي منذ قيام المؤتمر الأول في بازل عام ١٨٩٧م، ومثلت مركزاً للإمداد بالمعلومات عن القارة الأفريقية التي تعتبر بعض مناطقها مناطق اهتمام يهودي كمنابع النيل في منطقة البحيرات والهضبة الأثيوبية ومجرى نهر النيل.

الأهمية الإستراتيجية للصحراء الكبرى والبحر الأحمر

تمتد الصحراء من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ، عابرة حدود ١٠ دول، على مساحة قدرها ٨.٦ مليون كلم مربع، بطول ٤٥٠٠ كلم وعرض يتراوح بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ كلم، وتحتوي على ٥ سلاسل جبلية وعرة، ويبلغ ارتفاع قمة سلسلة جبال تيبستي (جنوب ليبيا، شمال تشاد)٣٤١٥ مترا، وسلسلة جبال الهقار جنوب الجزائر ٢٩١٨ متراً،ومناخها قاسي وجاف، وتبلغ درجة الحرارة ٥٥ درجة مئوية، صيفاً وتنخفض إلى ٥ درجات تحت الصفر خلال ليالي الشتاء، أما ما سمي منطقة الساحل فهي المنطقة المحيطة بالصحراء، التي تحدها جنوباً مالي والنيجر وتشاد، وتحدها من الجانب الشمالي والشرقي موريتانيا والجزائر وليبيا ويسكن المنطقة المحيطة بالصحراء حوالي

٨٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٨، ويعاني حوالي ٧ ملايين نسمة من نقص الغذاء بشكل مستمر، إضافة إلى خطر التصحر الذي أتى على أراض بعرض ٢٥٠ كيلومتر، وامتداد ٦٠٠٠ كيلومتر، خلال قرن واحد، مما يعرض الرعي وتربية الحيوانات وزراعة الحبوب للخطر، وبالتالي حياة البشر الذين يعيشون في منطقة الصحراء، وانخفاض نسبة المياه في نهر النيجر وفي بحيرة تشاد حيث انخفضت نسبة المياه إلى الثلث خلال نصف قرن، ويحتوي باطن الصحراء على أكبر كمية مائية عميقة في العالم، وعلى اليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت، وأكثر من ٣٠ معدن،منها النادر والنفيس ولم تستفد شعوب المنطقة المتاخمة للصحراء من خيراتها، فسكان جنوب الجزائر حيث حقول النفط والغاز، يعانون من البطالة والفقر، ويقومون بحركات احتجاج بشكل مستمر، أما في النيجر فإن نصف السكان في حالة مجاعة، وتعاني نسبة كبيرة من سكان تشاد ومالي وموريتانيا من الجوع والفقر ولم تسدد الدول المانحة سوى ثلث المبالغ المالية التي التزمت بدفعها وتعتبر النيجر نموذجاً صارخاً للتناقض بين ثراء باطن الأرض وفقر السكان الذين يعيشون على سطحها، حيث تستغل مجموعة الطاقة النووية الفرنسية آريفا أكبر شركة طاقة نووية عالمية، والوحيدة التي تدير كافة العمليات من استخراج اليورانيوم إلى معالجة ودفن النفايات، يورانيوم النيجر الذي يغطي نصف احتياجاتها كما تستغل مؤسسة النفط الوطنية الصينية نفط

النيجر ومعادن أخرى وتشغل السكان المحليين في ظروف أقرب إلى العبودية منها إلى الإستغلال الرأسمالي، وتعد الشركتان الفرنسية والصينية، أكبر مستثمرين في النيجر، الذي لا يزال من أفقر بلدان العالم وتعتزم أوروبا تنفيذ الخطة الشمسية المتوسطية، لاستغلال شمس جنوب المغرب العربي، وتحويلها إلى طاقة شمسية مربوطة مباشرة بشبكة الطاقة الأوروبية، التي تستأثر بها، ورصدت لها اعتمادات قدرها ٦٠٠ مليون دولاراً سنوياً، وأقر نادي روما، بالإشتراك مع مؤسسات مالية وصناعية أوروبية خاصة من ألمانيا خطة تحت اسم ديزرتيك، تتلخص في نشر حقول من المرايا لجمع أشعة الشمس، وتحويلها إلى طاقة تولد يوميا أكثر من ١٥ بالمائة من احتياجات أوروبا من الطاقة النظيفة، وهو مشروع أوروبي لمصلحة أوروبا، مضر بالبيئة وبسكان المنطقة، لأنه يتطلب كميات كبيرة من المياه لتنظيف المرايا، من آثار غبار الرياح الرملية ولتبريد المحركات، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٤٠٠ مليار دولاراً على أقل تقدير وهناك مشروع أمريكي أوروبي مشترك لإنشاء خط أنابيب عابرة للصحراء، لنقل ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً، من الغاز من خليج غينيا، ونيجيريا والنيجر والجزائر، نحو أوروبا، بتكلفة أولية قدرت بـ ١٥ مليار دولار كما تجلت أهمية البحر الأحمر منذ أن استغلّه قدماء المصريين لبلوغ بلاد بونت الصومال حالياً منذ عشرين قرناً لجلب العطور والبخور والأعشاب والأخشاب من اليمن والهند وشرق أفريقيا

لبيعها في الدول الأوروبية وبعد الغزو الإغريقي لمصر اتّبع البطالمة السياسة الفرعونية نفسها، إلى جانب اهتمامهم بجمع المعلومات عن سواحل البحر الأحمر، وإنشاء موانئ جديدة في الساحل الغربي لتنشيط التجارة التي يمارسونها .

انّ الأمن القومي العربي كلٌ لا يتجزأ، وحدوث أي خرق في أي مكان من جداره دون الإسراع في العمل على ترميمه يؤدي إلى اتساع رقعته، ويتسبب في وجود ثغرات وفجوات أخرى تجعله يتداعى ويوشك على السقوط، وهذه حقيقة أكّدتها عوامل التاريخ والجغرافية وجسّدتها المحن والانتصارات والهزائم العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، أصبحت ساحة صراع بين القوتين العظميين على مناطق النفوذ في المنطقة العربية وشرق أفريقيا والمحيط الهندي، خاصة بعد أن تعاظمت الثروة النفطية في منطقة الخليج وعبور ٦٠% من نفط الخليج إلى أوروبا واليابان والولايات المتحدة عن طريق باب المندب وجعله أكثر عرضة للتهديد بحروب شاملة أو بحروب إقليمية محدودة مثل التي نشبت بين أثيوبيا والصومال والحرب الإريترية الأثيوبية.. إلخ ولإسرائيل أهدافاً بعيدة المدى في البحر الأحمر في مقدمتها :

١- فرض الوجود البحري الإسرائيلي في مياهه، حيث جنّدت إسرائيل طرادات حراسة سريعة لمواكبة وحماية السفن التجارية التي تحمل بضائع إسرائيلية .

٢- خلق عمق استراتيجي ووجود عسكري مباشر يسهم في تشتيت الجهد العربي العسكري على طول البحر الأحمر، علماً بأن طول السواحل العربية هناك ٤٩٥٨ كم بينما لإسرائيل ١١ كم فقط.

٣- كسر طريق الحصار العربي السياسي والعسكري في البحر الأحمر الذي يمكن أن يُفرض عليها في أية لحظة.

٤- تبقى مضائق تيران وباب المندب محط أنظار إسرائيل من جهة والدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى وخير مثال على ذلك أنّ الولايات المتحدة تخوض منذ الحرب العالمية الثانية حرباً سريّة في منطقة البحر الأحمر، مدركة أنّ تحركها غرب وجنوب قناة السويس يوفر لها مجالاً للتحرك شرق قناة السويس، ولهذا حصلت على قاعدة هويلس في ليبيا وقاعدة راديو مارينا في إريتريا سابقاً.

٥- إنّ ميناء إيلات يظلّ يشكل نقطة اختراق خطيرة للسواحل العربية المطلّة على البحر الأحمر، إذْ إنّه يمثّل خطراً عسكرياً واقتصادياً على الأمة العربية، وهو يمثّل كذلك الشرعية المفروضة لاحتساب إسرائيل ضمن دول البحر الأحمر، لأنها تُطلّ على مياهه، كما يمثّل عنصر اضطراب وقلق في سلام وأمن واستقرار المنطقة، وفي شبكة النقل العالمي المرتكزة على منافذ البحر الأحمر.

٦- لا تزال إسرائيل تفكّر وتعمل فى اتجاه طرح فكرة تدويل هذه المضائق

والممرات ابتداءاً من عام ١٩٥٦ وحتى الآن، وبدعمٍ أمريكي أوروبي لهذه الفكرة .

٧- وضعت إسرائيل مضيق باب المندب في أعلى قائمة استراتيجيتها البحرية مدركة أهمية العمق الاستراتيجي لكيانها وارتباطه بأمنها وقدرتها على التوسع العسكري مستقبلاً، ولهذا عملت منذ ستينيات القرن الماضي من أجل تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، وبصورة خاصة دول الشرق الأفريقي المطلّة على البحر الأحمر باعتباره ممراً مصيرياً بالنسبة لها .

ولقد أصبحت إسرائيل من أوائل الدول التي تقدم المساعدات للدول الأفريقية في مجالات الاقتصاد والزراعة، الأمر الذي يشير إلى اهتمام إسرائيل بدول الشرق الأفريقي خاصة المطلّة منها على مياه البحر الأحمر كذلك ركّزت إسرائيل على العلاقات مع أثيوبيا لتصل إلى منطقة إريتريا التي لها سواحل طويلة مطلّة على البحر الأحمر، وجزر قريبة من مضيق باب المندب، حتى تكثف نشاطها على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، فمن الناحية الاقتصادية تعد شركة أنكودي من أكبر الشركات الإسرائيلية في إريتريا،وهي شركة لتعبئة اللحوم، وقد توسعت هذه الشركة بشكل مخيف ومن الناحية العسكرية أقامت إسرائيل مدرسة عسكرية في إريتريا لتدريب الجنود الأثيوبيين على حرب العصابات لمواجهة الثوار الإريتريين تديرها مجموعة من الخبراء الإسرائيليين

المتخصصين وقد سمحت أثيوبيا لإسرائيل ببناء قواعد عسكرية في الجزء الغربي من إريتريا أهمها قاعدتا رواحباب ومكهلاوي على حدود السودان، وقاعدة جوية في جزيرة حالب وجزيرة فاطمة عند مضيق باب المندب وهناك محاولات أمريكية - إسرائيلية جادة لإلغاء الصفة العربية عن البحر الأحمر والسعي لإشراك دول أفريقية في حق الإشراف على مضيق باب المندب بوابة البحر الأحمر، بحيث لا يبقى بإشراف دولة عربية هي اليمن،وقد سعت إسرائيل إلى تحقيق هدفها هذا بتشجيع إريتريا على احتلال جزر حنيش اليمنية، وقد فشل ذلك الاحتلال بعد أن أقرّ التحكيم الدولي بتبعية هذه الجزر لليمن وتشكّل النزاعات القبلية والحدودية والدينية في أفريقيا بيئة مناسبة للوجود والتأثير الأجنبيين، فعلى امتداد حوض النيل بدءاً من البحيرات العظمى ومروراً بالهضبة الأثيوبية وانتهاءاً بجنوب السودان، حيث تتواصل الأحداث الدموية والانقلابات يبدو طيف إسرائيل واضحاً مرة ومتدثراً بالغطاء الأمريكي مرة، ومختفياً متسللاً مرة ثالثة، إنه يحاول أن يسير مع النيل من منابعه وروافده وصولاً إلى أن تصبح إسرائيل شريكاً في استغلال قدر من مياه النيل وشريكة أيضاً في التحكّم فى مداخل البحر الأحمر .

وكان لغياب إستراتيجية عربية موحدة من ناحية وتنامي القوى السياسية لدول المنطقة العربية بسرعة من ناحية أخرى، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها من ناحية ثالثة ، أثر بالغ في تقسيم

العمق العربي الكبير إلى وحدات إقليمية أصغر، مما ساعد على توفير المناخ المناسب لإيران لتقوم بالضغط على الجناح الشرقي للمنطقة العربية ، كما تحاول تركيا بعد فترة إهمال طويلة الضغط على الشمال الشرقي للمنطقة العربية لصناعة عمق استراتيجي لها، وتقوم إسرائيل بتعقيد خريطة الصراع الاستراتيجي بتعميق الخلافات والصراعات وتفريغ المنطقة العربية من إمكانات التنمية من ناحية ، ومحاولة تحطيم الآلة العسكرية للقوى المتنامية من ناحية ثانية ، وصناعة عمق أمنى لها بزيادة المناطق شبة الحاجزة وقت السلم ، ونقل ساحة المعارك إلى أراضى الجيران وقت الحرب ، ومراقبة الصراع على العمق العربي من ناحية أخرى ،مما جعل مفهوم الأمن القومي العربي يتراوح بين الأماني القومية صعبة التحقيق ، والأحداث التي أثبتت عدم وجود هذا المفهوم ، خاصة في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ حين قامت إحدى الدول العربية باحتلال دولة عربية أخرى لينهار أحد أعمدة نظرية الأمن القومي العربي ، وهو افتراض أن التهديدات تأتى من الخارج، ثم جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ لتكشف عجز الدول العربية عن بلورة تصور أمنى وإقليمي متكامل ، وتؤكد أنه لا يوجد نظام أمني حقيقي يجمع بين دول المنطقة، وأن ما هو قائم في واقع الأمر، نظرية تحمل اسم الأمن القومي العربي تعبر فقط عما يجب أن يكون.

أهمية أفريقيا لصانعى القرار فى إسرائيل:

ولقد شكلت القارة الأفريقية بإستمرار أهمية مركزية لصانعى القرار اليهود قبل وبعد تأسيس الحركة الصهيونية العالمية وقيام دولة إسرائيل فيما بعد عام ١٩٤٨ م، وهنالك العديد من العوامل التى أدت إلى أن تشكل القارة الأفريقية تلك الأهمية لليهود والحركة الصهيونية العالمية، منها أولاً أن العديد من دولها تجاور الجزء العربى من القارة الأفريقية وهذا العامل بالتحديد جعل دولة إسرائيل تضع له أهمية قصوى في سياستها إتجاه القارة الأفريقية والمثال على ذلك توجهها لإقامة علاقات مع أثيوبيا، ونظراً لتواجد بعض الجاليات اليهودية فى أفريقيا نجد أن هذه الجاليات أصبحت تشكل على الرغم من قلتها أهمية لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل والمثال على ذلك يهود جنوب أفريقيا وأثيوبيا، كل ذلك جعل من القارة الأفريقية السمراء هدفاً للحركة الصهيونية العالمية ليس فقط مع قيام دولة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية العربية المحتلة عام ١٩٤٨ م، وإنما مع ظهور الحركة الصهيونية في أواخر القرن الثامن عشر حيث كانت هناك مداولات داخل الحركة الصهيونية قبل انعقاد مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ م، تناقش خيارات إقامة دولة يهودية بأوغندا وكينيا إلى جانب خيارى إقامة هذه الدولة اليهودية فى فلسطين والأرجنتين، وبناءاً على إقتراح الحركة الصهيونية بإقامة دولة يهودية

بأوغندا وكينيا بأفريقيا إمتدت روابطها بالقارة الأفريقية، وإن كانت هذه الروابط ليست على مستوى سياسى متطور، ولكن ظهور ليبيريا(١) كأول الدول الأفريقية تأييداً لقيام دولة إسرائيل وموافقتها على مشروع قرار التقسيم عام ١٩٤٧ م وإعترافها بإسرائيل وإمتداد هذه العلاقة لعقد معاهدة صداقة وتعاون، ثم تلتها بعد ذلك العديد من الدول الأفريقية التى سارت على نفس مسارها، أما أثيوبيا(٢) فلم تقم علاقات مع إسرائيل إلا عام١٩٦١ م، كما أنها امتنعت عن التصويت على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ م، هاتين الدولتين كانتا الوحيدتين من القارة الأفريقية الحاضرتين في جلسة التصويت على قرار التقسيم نتيجة لعدم إستغلال العديد من الدول الأفريقية الأخرى من الإستعمار الغربى، ولعل إقامة هاتين الدولتين الأفريقتين ليبريا الواقعة فى أقصى الغرب الإفريقى،وفيما بعد أثيوبيا الواقعة فى الشرق الأفريقى، بالإضافة لوجود الجالية اليهودية فى جنوب أفريقيا وعمق روابطها مع نظام الفصل العنصرى هناك، كله مهد الطريق للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا.

وبنهاية عام ١٩٦٧ أصبح لإسرائيل ٣٢ بعثة دبلوماسية فى القارة الأفريقية منها ٣٠ بعثة على مستوى سفارة وبعثتين على مستوى قنصلية مع دولتى جنوب أفريقيا وجزيرة موريشيوس، وبنفس القدر

---

١ - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية - عادل الجادر ص٢٧ .

٢ - مرجع سابق، ص٧٥ .

أقامت تلك الدول الأفريقية التى فتحت بها إسرائيل سفارات وقنصليات، تمثيلاً دبلوماسياً لها في إسرائيل وقد شهدت هذه المرحلة من العلاقات الأفريقية الإسرائيلية تبادلاً مستمراً للزيارات الرسمية من كل من الجانبين الأفريقي والإسرائيلي، وعلى سبيل المثال قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة فى تلك الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٣ م جولدامائير بزيارة العديد من الدول الأفريقية منها ليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال،وقد قام أيضا إسحاق بن زفى رئيس إسرائيل السابق عام ١٩٦٢ م بزيارة خمس دول أفريقية، وقام رئيس الوزراء الأسبق ليفى أشكول عام ١٩٦٦ بجولة أفريقية شملت كل من زائير، أوغندا، ليبيريا، السنغال ومدغشقر، وفى الآونة الأخيرة قام رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى ليبرمان فى بدايات شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٩ بجولة شملت خمسة دول أفريقية إبتدئها من أثيوبيا(١) حيث إفتتح فيها المنتدى الإقتصادى الإسرائيلى الأثيوبى ومنها توجه إلى أوغندا، رواندا، غانا و نيجريا، موقعاً العديد من الإتفاقيات فى شتى المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية كما أن القارة الأفريقية كانت مستهدفة داخل المخطط الصهيوني الذي حدد بعض مناطقها كمواقع إحتياطية له في حالة عدم قيام الدولة اليهودية فى موقعها فى الأراضى الفلسطينية

١ - أزمة تقاسم المياه بين دول حوض النيل بين الصراع والتعاون - عاصم فتح الرحمن - ص١١

العربية، وأصبحت منطقة شرق أفريقيا التى تضم كل من أثيوبيا، جنوب السودان وشمال أوغندا أحد أهم المواقع البديلة لقيام الدولة اليهودية، رغم أن الامتداد الصهيوني شمل معظم أجزاء القارة السمراء، إذ وجد العديد من الباحثين أن التطلع الصهيوني يضع أيضا مناطق الإيبو فى جنوب نيجيريا كموقع آخر بديل له، كما تشكل جنوب أفريقيا موقعاً ثالثاً مشكلا مثلثاً يضع فى إعتباراته إحتواء المد الإسلامي في أفريقيا تمهيداً للقضاء عليه، كما رصدت العديد من الأبحاث والدراسات التي تتبعت علاقة إسرائيل بأفريقيا عبر أوجه مختلفة آخذة فى إعتبارها حروب الدولة العبرية مع العرب، أن الأهداف الحقيقية التي تجعل أفريقيا ذات أهمية استراتيجية للكيان الصهيوني هو الصهيونية العالمية.

أن شرق القارة الأفريقية بما فيه من ثروات مائية وطبيعية أخرى يعتبر رافداً إقتصادياً وجزءاً لا يتجزأ من إمتداد الأرض اليهودية مهماً للحركة الصهيونية.

التجمعات اليهودية فى القارة الأفريقية:

أفريقيا أصبحت تحتضن جاليات يهودية مختلفة ومتباينة الأحجام، ففى الشمال الأفريقى نجد اليهود السفاراديم الـذين قدموا من أسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كما نجد فى شمال وشرق أفريقيا جماعات اليهود الأشكيناز التى قدمت الى المنطقة

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بالإضافة إلى جماعات اليهود الفلاشا الأثيوبيين الذين يعدون من أفقر يهود العالم والذين لديهم إعتقاد راسخ بأنهم القبيلة المفقودة فى التاريخ اليهودى(١)،الأمر الذى أدى الى قيام إسرائيل بنقل معظم اليهود الفلاشا الى إسرائيل عبر السودان خلال منتصف ثمانينات القرن الماضى فى أكبر عملية سرية والتى سميت بعملية موسى بالتنسيق بين جهازى الموساد وجهاز الأمن السودانى برعاية المخابرات المركزية الأمريكية أثناء حقبة الرئيس السابق جعفر نميرى ولقد تعرف اليهود على القارة الأفريقية عبر البحر الأحمر من خلال متابعة هجرة المسلمين إلى أثيوبيا وعبر متابعة نهر النيل من مصبه إلى منبعه، وأيضا كان لليهود دوراً فى دولة مـــروى السودانية القديمة التى تحالفت مع اليهود ضد الآشوريين فى القرن الثامن قبل الميلاد(٢) ،ولليهود جاليات فى أفريقيا موجودة فى دول جنوب أفريقيا وكينيا وزائير وأوغندا وزمبابوى ونيجيريا وأثيوبيا، وتعتبر الجالية اليهودية فى أثيوبيا من أكبر الجاليات، كما أن هنالك إعتقاد راسخ أن هناك رابطة تاريخية بين الأحباش واليهود مفادها أن سيدنا سليمان

١ - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية - الطاهر محمد الشيخ ص٣٤ . ٢ - مرجع سابق- ص٣٢

عليه السلام قد تزوج من الملكة بلقيس ملكة أكسيوم وأنجب منها ذرية من الملوك الأثيوبيين تجرى فى عروقهم دماء بنى صهيون(١)، اما الجالية اليهودية فى جنوب أفريقيا فهى تعتبر من أغنى الجاليات وأكثرها دعماً للكيان الصهيونى والدولة العبرية، والتى لها نفوذ سياسى وإقتصادى مؤثر فى السياسات الجنوب أفريقية فى عهد الحكم العنصرى وفى ظل الحكومات الديمقراطية التى حكمت البلاد بعد إنتهاء فترة الحكم العنصرى، والجدير بالذكر هنا أن جنوب أفريقيا هى الدولة التى ساهمتفى وجود الدولة الإسرائيلية على الخريطة الدولية حيث كانت هنالك علاقة قوية بين إسرائيل وحكومة الأقلية البيضاء التى أيدت الدولة العبرية منذ نشأتها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ م،حيث إعترفت حكومة الأقلية البيضاء بإسرائيل فى ٢٤ مايو ١٩٤٨ م (٢)، ولقد وصلت العلاقة بين نظام الفصل العنصرى والدولة العبرية الى مرحلة العلاقات الإستراتيجية والتى توجت بإنتاج أول قنبلة ذرية إسرائيلية كإنتاج مشترك بين النظامين، وقد أقام نواة هذه العلاقات بين الكيان الصهيونى والكيان العنصرى فى جنوب أفريقيا سابقاً كل من الزعيم الصهيونى

١- جامعة أفريقيا العالمية - حسن مكى، مجلة المنتدى، العدد الثانى يوليو ١٩٧٧م ص٢٦

٢- إسرائيل وجنوب أفريقيا - ريتشارد.ب ستيفنز وعبدالوهاب المسيرى- ص٧ - ١٥ .

حاييم وايزمان ورئيس حكومة الفصل العنصرى فى ذلك الوقت جان كريستان ولقد لعبت الجاليات اليهودية الموجودة فى أفريقيا منذ قيام المؤتمر الأول للحركة الصهيونية فى مدينة بازل السويسرية فى أواخر القرن التاسع عشر على بسط نفوذ الحركة الصهيونية والدولة العبرية فى القارة الأفريقية، وأصبحت مركزاً هاماً لإمداد الحركة الصهيونية وإسرائيل فيما بعد بالأموال ومركزا رئيسيا للمعلومات عن القارة الأفريقية التى تشكل بعض مناطقها منابع النيل فى منطقة البحيرات والهضبة الأثيوبية ومجرى نهر النيل إمتداداً تاريخياً لدولة الكيان الإسرائيلى حسب رؤية الحركة الصهيونية، كما ساعدت فترة الوجود الإستعمارى فى القارة الأفريقية إلى زيادة الإختراق للنفوذ اليهودى فى القارة الأفريقية عن طريق الموظفين اليهود الذين قدموا إلى القارة ضمن الإدارات الإستعمارية(١) والذين إنصب جل جهدهم لخدمة مخططات الحركة الصهيونية العالمية والدولة الإسرائيلية عبر توسيع مظلة نفوذها السياسى والإقتصادى فى القارة الأفريقية وبالأخص فى منطقة حوض النيل وشرق أفريقيا.

١ -مرجع سابق، ص٧٤ .

الباب الثانى

أهداف إسرائيل من علاقاتها الأفريقية

الأبعاد الاستراتيجية للأهداف الإسرائيلية في أفريقيا

- الأهداف في إطارها التاريخي العام

يعتبر هدف تحطيم طوق العزلة الاقتصادية والسياسية الذي سبق للدول العربية أن فرضته على الكيان الصهيوني منذ تأسيسه عام ١٩٤٨، من بين أهم الأهداف التي ترمي إليها استراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومن هنا جاء تطوير إسرائيل لعلاقاتها المتنوعة مع الدول الأفريقية لكي تضطر العرب إلى الاعتراف بوجودها وأمنها القومي ، وأيضا إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- إحراز اعتراف دولي أوسع وتأييد عالمي أشمل للكيان الصهيوني في المحافل الدولية دعماً لوجوده .

٢- ضرب الحصار العربي وإسقاط تأثيراته المحتملة من خلال شبكة من العلاقات المتعددة الأوجه والأشكال .

٣- إرتقاء مكانة دولية تفوق في أهميتها الرقعة الجغرافية التي يحتلها هذا الكيان والتي هي بمثابة جزيرة وسط بحر معاد .

٤- دق إسفين بين أقطار العالم العربي والأقطار الأفريقية والحيلولة دون قيام تلاحم عربي أفريقي.

٥- ضمان أمن إسرائيل حيث أن تطوير شبكة من العلاقات الخارجية سيؤدي حتماً إلى ضمان هذا الأمن وهذا ما أكده بن جوريون .

٦- تحقيق مزايا استراتيجية فلقد دار في ذهن المسؤولين الصهاينة أن إقامة علاقات وطيدة مع الأقطار الأفريقية المتاخمة للدول العربية الأفريقية يمكن أن تخولهم استخدام واستغلال هذه الدول من أجل الالتفاف على الدول العربية في الحسابات الاستراتيجية.

وقد أكد بن جوريون على ما أسماه المستلزمات والمصالح الأمنية الإسرائيلية في العلاقة مع دول أفريقية محددة مثل أثيوبيا التي اعتبر أنه يوجد معها منذ أواخر الخمسينات حلف غير مكتوب عرف بحلف نصف المحيط وكان يضم أيضاً كلاً من إيران الشاه وتركيا وكشف العديد من المسؤولين الإسرائيليين عن أن أثيوبيا وضعت تحت تصرف إسرائيل قواعد بحرية بدعوى حماية الملاحة في البحر الأحمر وكذلك فعلت جيبوتي وإريتريا وأوغندا وتشاد وكينيا وكان واضحاً أن ما يتوخاه الإسرائيليون من وراء هذه التحالفات هو إقامة أسوار عداء للعالم العربي تحيط به من كل جانب ولقد أدى نجاح الكيان الصهيوني في التغلغل الاقتصادي والسياسي في أفريقيا إلى نجاح آخر بالتبعية هو النجاح العسكري، حيث تمكن الصهاينة من اختراق جيوش العديد من الدول الأفريقية عن طريق بعثات المستشارين والخبراء والمرتزقة للإشراف على تدريب هذه الجيوش وعن طريق إمدادها بالأسلحة والعتاد بأسعار تشجيعية ،وتطبيق التجارب والخبرات الصهيونية في مجال تشكيل التنظيمات شبه العسكرية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى كسب مودة

وتأييد العديد من القادة والضباط داخل هذه الجيوش وشجع لديهم نزعة المغامرة مما أدى في النهاية إلى حدوث اغتيالات وانقلابات لصالح الصهاينة أنفسهم وهو ما حدث في زائير وتوجو وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسواها .

- الأهداف الإسرائيلية في أطرها العملية

بدأت إسرائيل استراتيجيتها الأفريقية عام ١٩٤٨ عندما قامت، سعياً منها للوصول إلى البحر الأحمر، بخرق الهدنة الثالثة مع العرب وشنت عمليات حربية ضد القوات المصرية في النقب وسيناء وفي عام ١٩٤٩ انتهكت القوات الإسرائيلية الهدنة التي فرضها مجلس الأمن الدولي واحتلت مدينة أم الرشراش العربية وأسست لنفسها وجوداً في خليج العقبة وأطلقت على أم الرشراش اسم ميناء إيلات عام١٩٥٢وفي ضوء مصالحها الاستراتيجية قامت إسرائيل بعدواني ١٩٥٦ و١٩٦٧ فاحتلت سيناء أولاً وشرم الشيخ المطل على مضائق تيران ثانياً وما لبث احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ لسيناء ومضائق تيران أن عمل وبالتدريج على تحويل الاهتمام الاستراتيجي للعرب والإسرائيليين إلى منطقة باب المندب التي تشكل أهمية حيوية لوصول إسرائيل من ميناء ايلات وخليج العقبة إلى جنوب شرق آسيا وأفريقيا وخلال فترة ١٩٧٠-١٩٧١ بدأت قضية البحر الأحمر تحوز أسبقية أولى في اجتماعات الدول العربية وجاء ذلك من قبل جمهوريتي اليمن في حينه بسبب قلقهما من الأنشطة

الإسرائيلية وفي الفترة نفسها أعربت سوريا وليبيا والسودان عن قلقهم في هذا الشأن وتم إعداد تقارير استخباراتية بناء على طلب الجامعة العربية أكدت سعي إسرائيل لتكون قوة متمركزة على شواطئ البحر الأحمر وفي عام ١٩٧٣هاجمت الجيوش المصرية والسورية إسرائيل وأغلقت مصر بالتنسيق مع اليمنين الشمالي والجنوبي مضيق باب المندب، إلا أن هذا الحصار ما لبث أن ألغي بعد أن تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

والجدير بالذكر أن مصالح إسرائيل في البحر الأحمر تقوم على أساس عوامل استراتيجية وعسكرية واقتصادية وفي سبيل تدعيم هذه المصالح والعوامل ادعى الصهاينة وجود وشائج تاريخية ودينية تربطهم بالبحر الأحمر وقد دلل ديفيد بن جوريون على أهمية هذا البحر لإسرائيل عندما وصف ميناء ايلات بأنه موت وحياة إسرائيل وتحدث موشيه ديان عن الأهمية الاستراتيجية لايلات بوصفها بوابة إسرائيل إلى كل من آسيا وأفريقيا ولقد عانت الاستراتيجية العربية في مواجهة الأطماع والتحركات الإسرائيلية في أفريقيا العديد من المشاكل من أبرزها انعدام وجود سياسة عربية مؤثرة بسبب الخلافات العربية - العربية وجاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ وما أعقبها من توقيع معاهدة السلام المنفرد عام ١٩٧٩ لتضيف عاملاً جديداً في منتهى الخطورة زاد في تفاقم التشتت العربي وعلى الرغم من أن

السادات اعتبر المعاهدة خطوة واحدة في اتجاه تسوية سلمية شاملة فإن الزعماء الإسرائيليين اعتبروها ترخيص بارتكاب أي نوع من التصرفات التي تراها إسرائيل ضرورية في مواجهة عرب المشرق وقد قال ديان أنه بعد خروج مصر من الصراع لم تعد إسرائيل تخشى عرب المشرق والواقع أن الصراعات العربية التي نشأت أساساً عن تبني النظم العربية لعقائد اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، جعلت من الصعب عموماً اتباع سياسات من شأنها خدمة المصالح القومية العربية عامة ومصلحة الأمن القومي العربي خاصة على ضوء ما تنادي به الصهيونية التوسعية من مقولات ومزاعم تاريخية ودينية تحت شعار إقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، وقد شملت أطماعها سوريا ولبنان وفلسطين والأردن وأجزاء من مصر والعراق والسعودية وباختصار يمكن القول أن الأطماع الصهيونية في القارة الأفريقية تعود إلى تاريخ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، حيث تداول القادة الصهاينة فكرة إنشاء كيانهم في أوغندا التي عرضها عليهم وزير المستعمرات البريطانية تشمبرلين إلا أن الأغلبية الصهيونية ركزت على فلسطين ومما قاله هرتزل في هذا المجال: أجل إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين أو بالقرب منها وبعد ذلك سيكون بإمكاننا أن نقيم جاليات في أوغندا وذلك لأن جماهيرنا مستعدة للهجرة ولكن يجب علينا أن نبني على أسس قومية، وقد كان الجانب السياسي

هو الذي شدنا إلى مشروع العريش وكان بن جوريون يردد القول إن الطريق إلى السلام في المنطقة سوف يتم عن طريق غير مباشر بتقوية علاقاتنا مع شعوب أفريقيا وآسيا.

على ضوء ما تقدم يمكننا تلخيص الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية فى شكل صياغة أخرى على الوجه التالي :

أ- الأهداف السياسية :

وتشمل سعي إسرائيل للخروج من عزلتها والحصول على المزيد من الشرعية الدولية وإفشال الجهود العربية التي تسعى لاحكام الحصار حول الكيان الصهيوني كما تشمل هذه الأهداف إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية كمدخل للقيام بأنشطة أخرى اقتصادية وأمنية، وكوسيلة لنفي الصورة العنصرية للكيان من خلال القيام بأنشطة إعلامية وثقافية وتقديم مساعدات متنوعة بالإضافة للسعي إلى كسب دعم السود في أمريكا للمواقف والمطالب الإسرائيلية على الساحة الأمريكية.

ب- الأهداف الاقتصادية :

وتشمل مجموعة القضايا المتعلقة بفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات الإسرائيلية والاستثمارات اليهودية من ناحية والحصول على المواد الأولية وعناصر الطاقة من تلك القارة من ناحية أخرى وبالتالي تحقيق ربط اقتصاديات بعض الدول الأفريقية برباط التبعية للاقتصاد

الصهيوني وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الأهداف الصهيونية التالية :

١- زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج وبالتالي زيادة الدخل من العملات الصعبة وتقليل حجم العجز في الميزان التجاري .

٢- فتح الأسواق الأفريقية أمام التكنولوجيا الإسرائيلية وخصوصاً منتجات صناعات الأسلحة الإسرائيلية، مما يتيح توفير إمكانيات أفضل لاستمرار تلك الصناعات وتطويرها وخفض تكلفة إنتاجها،مع تزايد النفوذ الصهيوني المنوط بالاتجار بها .

٣ -الحصول على ما تحتاجه الصناعة الإسرائيلية من المواد الخام من أفريقيا لاسيما المعادن النفيسة والمعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم وخامات الذهب والنحاس بالإضافة إلى النفط والماس .

٤-استغلال الفرص الاستثمارية لاسيما في مجال التعدين والصناعة .

٥- كشف مدى العجز العربي عن تقديم المعونات الفنية وإمداد القارة الأفريقية باحتياجاتها من البضائع الاستهلاكية وسواها.

ج - الأهداف الأمنية :

وتشمل مجموعة الأهداف المتعلقة بمجال الاستخبارات وصناعة الأسلحة والدفاع عن المصالح والمواقع الغربية خاصة الأمريكية وبالتالي ضرب المصالح العربية وإضعاف نفوذ العرب في تلك القارة ومن أهداف إسرائيل الأمنية ما يلي :

١- إيجاد قنوات للتعاون وتبادل المعلومات بين الموساد وأجهزة

الاستخبارات الأفريقية وإقامة مراكز اتصال وجمع معلومات تخص الموساد فيما يتعلق بأنشطة قوى التحرير الأفريقية والعربية.

٢- القيام بالأعمال القذرة لصالح أمريكا وتقديم الدعم العسكري لعملائها من منظمات وأنظمة حكم دكتاتورية يصعب على الحكومة الأمريكية مساعدتها بصورة مباشرة ومكشوفة .

٣- المساهمة في زيادة وتيرة عدم الاستقرار السياسي وتشجيع الحركات الانفصالية وضرب الاتجاهات الوحدوية لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٤- المساهمة في الجهود الرامية لابقاء القارة الأفريقية ضمن مناطق النفوذ الأمريكي وتأمين خضوع مواردها وثرواتها للرأسمالية العالمية .

٥- نسف أسس ومقومات التضامن العربي الأفريقي وبالتالي حرمان العرب من أفريقيا كعمق استراتيجي واقتصادي وأمني لصالحهم .

خطة ينون

استمراراً للاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط وهي خطة استراتيجية إسرائيلية لضمان تفوق إسرائيل وتتلخص في أن على إسرائيل اعادة تشكيل محيطها الجيوبوليتيكي من خلال تفتيت دول الشرق الأوسط والعربية إلى دول أصغر وأضعف.

وكان المخططون الإسرائيليون يرون في العراق التحدي الاستراتيجي الأكبر بين الدول العربية ولهذا السبب اختير العراق كمحور لتفتيت

الشرق الأوسط والعالم العربي وحسب مفاهيم خطة ينون،دعا المخططون الإسرائيليون إلى تقسيم العراق إلى دولة كردية ودولتين عربيتين، واحدة للمسلمين الشيعة والاخرى للمسلمين السنة وكانت أول الخطوات فى اتجاه ترسيخ ذلك هي الحرب بين العراق وإيران التي ناقشتها خطة ينون.

نشرت صحيفة Atlantic في عام ٢٠٠٨ وصحيفة القوات المسلحة للجيش الأمريكي في ٢٠٠٦،خريطتان وزعتا بشكل واسع وهما ترتبطان بخطة ينون فإلى جانب عراق مقسم الذي تدعو إليه خطة نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، أيضا، فإن خطة ينون تدعو إلى تقسيم لبنان ومصر وسوريا وعلى نفس الخطوط، يتم تقسيم إيران وتركيا والصومال وباكستان وتدعو خطة ينون أيضا لتفكيك شمال أفريقيا وتتنبأ بأن يبدأ ذلك من مصر ثم السودان وليبيا وبقية المنطقة.

وليس صدفة أن تتم مهاجمة المسيحيين المصريين في نفس وقت الاستفتاء حول جنوب السودان وقبل أزمة ليبيا وليس صدفة أن يُجبر المسيحيون العراقيون وهم من أقدم المجتمعات المسيحية في العالم على الهجرة،تاركين أرض أجدادهم في العراق ويترافق ذلك مع خروج المسيحيين العراقيين الذي حدث تحت أنظار وصمت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية، تطهير بغداد طائفياً حيث أجبر الشيعة والسنة

بالعنف وفرق الموت على تشكيل جيوب طائفية كل هذا يرتبط بخطة ينون وإعادة تشكيل المنطقة كجزء من هدف أوسع.

في إيران، حاول الاسرائيليون بدون جدوى تهجير المجتمع اليهودي الإيراني وهو ثاني أكبر تجمع يهودي في الشرق الأوسط وأقدم مجتمع يهودي متماسك في العالم حيث ينظر اليهود الإيرانيون إلى أنفسهم باعتبارهم إيرانيين مرتبطين بالوطن مثلهم مثل الإيرانيين المسلمين والمسيحيين، ويستخفون بمفهوم ضرورة الهجرة إلى إسرائيل لأنهم يهود وفي لبنان حاولت إسرائيل إثارة التوترات الطائفية بين مختلف الطوائف المسيحية والمسلمة والدرزية.

ولبنان هو المدخل إلى سوريا وتقسيم لبنان إلى عدة دول يمهد لتقسيم سوريا إلى دول عربية طائفية أصغر.

إذن أهداف خطة ينون هي تقسيم لبنان وسوريا إلى عدة دول على أساس ديني وطائفي للسنة والشيعة والمسيحيين والدروز وأيضا ربما يكون هناك مسعى لتهجير المسيحيين من سوريا أيضاً وقد عبَّر رئيس كنيسة أنطاكية المارونية السريانية الكاثوليكية، وهي أكبر الكنائس الكاثوليكية الشرقية،عن مخاوفه من عمليات تطهير المسيحيين العرب في الشرق ويخشى البطريرك مار بشارة بطرس الراعي والكثير من القادة المسيحيين في لبنان وسوريا من هيمنة الاخوان المسلمين على

سوريا ومثل العراق هناك جماعات غامضة تهاجم المجتمع المسيحي في سوريا وقد عبر أيضا قادة الكنيسة الارثوذوكسية الشرقية منهم البطريرك الارثوذوكسي الشرقي في القدس، عن مخاوفهم العميقة وإلى جانب العرب المسيحيين،فإن القلق ينتاب المجتمعات الآشورية والأرمنية وهم مسيحيون أيضاً.

قابل البطريرك الراعي الرئيس نيكولا ساركوزي ويقال أنه كانت هناك خلافات بين البطريرك الماروني وساركوزي حول سوريا، مما دفع ساركوزي للقول أن النظام السوري سوف ينهار وكان موقف البطريرك الراعي أنه ينبغي ترك سوريا لتقوم بالإصلاحات وقال أيضاً لساركوزي أنه إذا أرادت فرنسا نزع سلاح حزب الله ، فينبغي عليها في نفس الوقت التعامل مع خطر إسرائيل وبسبب موقفه في فرنسا فقد توجه زعماء روحيون مسيحيون ومسلمون في سوريا إلى لبنان لتقديم الشكر له وفي المقابل تعرض لانتقادات من تحالف ١٤ آذار الذي يقوده الحريري بسبب موقفه من حزب الله ورفضه دعم الإطاحة بالنظام السوري وقد بدأ حزب التحرير الذي يعمل في لبنان وسوريا بانتقاده أيضاً كما ألغى مسؤولون أمريكيون كبار لقاءاتهم المقررة مع البطريرك الماروني إشارة إلى انزعاجهم من مواقفه من حزب الله وسوريا ويعمل تحالف ١٤ آذار في لبنان الذي كان دائماً أقلية شعبية (حتى حين كان أغلبية برلمانية) مع

الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية والأردن ومجموعات تستخدم السلاح في سوريا.

وينسق الاخوان المسلمون والجماعات السلفية ويجرون محادثات سرية مع الحريري والأحزاب السياسية المسيحية في تحالف ١٤ آذار وهذا هو سبب انقلاب الحريري وحلفائه على الكاردينال الراعي كما أن الحريري وتحالف ١٤ آذار هم الذين جاءوا بجماعة فتح الاسلام إلى لبنان وساعدوا بعض أعضائه للهرب إلى سوريا للقتال هناك.

وهناك خطة لتهجير المسيحيين من الشرق الأوسط تقوم بها واشنطن وتل أبيب وبروكسل وأبلغ الرئيس نيكولا ساركوزي البطريرك الراعي في باريس بإمكانية إعادة توطين مسيحيي الشرق، في الاتحاد الأوروبي وهذا ليس عرضا كريما، بل هو صفعة على الوجه تسددها نفس القوى التي خلقت عمداً ، الظروف لمحو المجتمعات المسيحية العريقة في الشرق الأوسط ويبدو أن الهدف هو إعادة توطين المسيحيين خارج المنطقة وهذا يتطابق مع خطة ينون.

١- فرض خطة ينون ومساعدة واشنطن للسيطرة على أفريقيا

وفي هذا الشأن دفع الاسرائيليون في اتجاه إقامة أفريكوم (القيادة المركزية الأمريكية في أفريقيا) ويمكن اعتبار معهد الدراسات

الاستراتيجية والسياسية المتقدمة IASPS وهو مؤسسة فكرية إسرائيلية،مثالاً واحداً على ذلك حيث أسندت واشنطن مهامها الاستخبارية في أفريقيا إلى تل أبيب التي تنهمك فى ذلك باعتبارها طرفاً في حرب أوسع ليس فقط داخل أفريقيا وإنما على أفريقيا في هذه الحرب وتعمل تل أبيب جنباً إلى جنب واشنطن والاتحاد الأوروبي ضد الصين وحلفائها ضمنهم إيران وعلى الطرف الآخر، تعمل طهران إلى جانب بكين بنفس طريقة تل أبيب وواشنطن وتساعد إيران الصينيين في أفريقيا من خلال العلاقات والروابط الإيرانية ومنها ارتباط طهران بمصالح مع الشركات اللبنانية والسورية في أفريقيا وهكذا ضمن تنافس أوسع بين واشنطن وبكين، فهناك تنافس إسرائيلي- ايراني داخل أفريقيا وقد أصبحت السودان ثالث أكبر منتج سلاح في أفريقيا نتيجة للدعم الإيراني في تصنيع السلاح وفي حين توفر إيران المساعدة العسكرية للخرطوم والتي تتضمن العديد من اتفاقيات التعاون الأمني، تتخذ إسرائيل مواقف ضد السودانيين ٠

٢- التحضير لصدام الحضارات

وسَّعت الولايات المتحدة حربها طويلة الأمد فى أفريقيا تحت إدارة أوباما وأصبح ابن أفريقيا باراك أوباما أعدى أعداء أفريقيا، فإلى جانب دعمه المتواصل للدكتاتوريات الأفريقية، انفصلت ساحل العاج، وتم

تقسيم السودان وساءت أحوال الصومال وهوجمت ليبيا من قبل الناتو والآن القيادة المركزية الأمريكية في أفريقيا أفريكوم في أوج عنفوانها فالولايات المتحدة تريد المزيد من القواعد في أفريقيا، كما أعلنت فرنسا حقها في التدخل العسكري في أي مكان في أفريقيا لها فيه مواطنون فرنسيون ومصالح فرنسية معرضة للخطر بينما الناتو يعزز مواقعه في البحر الأحمر وساحل الصومال وفي حين تنتشر الاضطرابات مرة أخرى في أفريقيا بالتدخل الخارجي، تقبع إسرائيل صامتة وتل أبيب متورطة بعمق في الاضطرابات الحالية التي ترتبط بخطة ينّون لاعادة تشكيل محيطها الاستراتيجي ويعتمد هذا التشكيل الجديد على خلق الانقسام الطائفي الذي بدوره سوف يحيّد الدول المستهدفة أو يفككها.

والكثير من المشاكل التي أصابت مناطق في شرق أوروبا ووسط آسيا وجنوب غربها، وشرقها، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هي نتيجة لإشعال متعمد للحرائق الاقليمية من قبل قوى خارجية ومنذ القدم تُستغل الانقسامات الطائفية والتوترات والاختلافات الدينية والعنف الداخلي، من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في أماكن متعددة من العالم وما العراق والسودان ورواندا ويوغوسلافيا ،إلا أمثلة قليلة حديثة لهذه الاستراتيجية فرق تسد من أجل تركيع الشعوب.

وعلى مدى سنوات طويلة كان هناك دعاة لشرق أوسط جديد،بحدود يُعاد رسمها لهذه المنطقة من العالم حيث تلتقي أوروبا وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وينطلق معظم هؤلاء الدعاة من واشنطن ولندن وباريس وتل ابيب فهم يخططون لمنطقة تشكل من دول متجانسة عرقياً ودينياً وتشكيل هذه الدول سوف يؤدي إلى تدمير الدول الأكبر القائمة حالياً في المنطقة والفكرة هي تشكيل دويلات صغيرة مثل الكويت أو البحرين يمكن إدارتها واستغلالها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل وحلفاؤهم وبدأت خطط إعادة تشكيل الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى بفترة طويلة ولكن لم تظهر بوادرها إلا خلال تلك الحرب، مع الثورة العربية الكبرى ضد الامبراطورية العثمانية ورغم أن البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين كانوا قوى استعمارية منعت العرب من التمتع بأية حرية في دول مثل الجزائر وليبيا ومصر والسودان، فإنهم استطاعوا أن يصوروا أنفسهم على أنهم أصدقاء العرب وحلفاء التحرر العربي فخلال الثورة العربية الكبرى استخدم البريطانيون والفرنسيون العرب جنوداً ضد العثمانيين من أجل تحقيق مشاريعهم الاستعمارية الجيوبوليتيكية وأفضل مثال على ذلك هو اتفاقية سايكس بيكو السرية بين لندن وباريس، حيث استطاعت فرنسا وبريطانيا استغلال العرب بإقناعهم بفكرة التحرر العربي مما يسمى القمع العثماني وكانت الامبراطورية العثمانية امبراطورية متعددة

الأعراق، وكانت تمنح حكماً ذاتياً محلياً وثقافياً لكل شعوبها ولكنها كانت تعتبرها جزءاً من كيان تركي حتى المذبحة الأرمنية التي وقعت في الأناضول يمكن تفسيرها كجزء من خطة طائفية قام بها لاعبون من الخارج لتقسيم الامبراطورية العثمانية والاناضول ومواطني الامبراطورية العثمانية وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، قمعت لندن وباريس العرب، وفي نفس الوقت، كانتا تزرعان بذور الانقسام بين الشعوب العربية فكان الحكام العرب المحليون الفاسدون شركاء في المشروع وكان أقصى آمال الواحد منهم أن يكون مجرد عميل لبريطانيا أو فرنسا وبنفس الأسلوب يتم استغلال الربيع العربي حالياً، حيث تعمل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وآخرون الآن بمساعدة قادة عرب فاسدين لإعادة تشكيل العالم العربي وأفريقيا.

أفريقيا سوق للأسلحة الإسرائيلية:

فإسرائيل ومنذ زمن أصبحت مورداً رئيس للأسلحة والأجهزة العسكرية والعتاد الحربي وتكنولوجيا الحرب المتطورة، وأجهزة التشويش والعديد من الخبراء العسكريين الإسرائيليين ورجال المخابرات ، ومجموعات أمنية خاصة لتدريب الوحدات الخاصة في بعض الدول الأفريقية ، والجماعات المتمردة لكي تكون نقطة الانطلاق للاعتداء على السودان ومصر والتجسس عليهما ، وتعتبر إسرائيل مصدر أساسي

للصواريخ وطائرات الاستكشاف والقنابل المحظورة الاستعمال فإسرائيل قدمت للمتمردين في جنوب السودان دعم عسكري ومالي يقدر بمليارات الدولارات ، ومعلومات هامه بواسطة الأقمار الصناعية عن تحركات الجيش السوداني ، فقد قتل عام ١٩٨٨ خمسة ضباط إسرائيليين في معارك داخل جنوب السودان ، كذلك كانت إسرائيل هي من نقلت المعارك من جنوب السودان إلى شماله ويؤكد ذلك خبير الشئون السودانية الدكتور زكي البحيري ولقد كشفت ورقة قدمها الدكتور معتصم أبو القاسم عن الدور اليهودي في دارفور ، في مؤتمر نظمه مركز دراسات المجتمع والرصد للدراسات الإستراتيجية ، عن تورط منظمات أجنبية وسودانية في أنشطة استخباراتية فى إقليم دارفور لمصلحة إسرائيل، والدور الذي لعبته الوكالة اليهودية الأمريكية العالمية ، التي دخلت إلى الإقليم عن طريق لجنة الإنقاذ الدولية واجهة النشاط اليهودي،وأشار الدكتور البحيري إلى أن اللوبي الصهيوني وراء صناعة تحالف إنقاذ دارفور ، وتورط الإسرائيلي داني ياتوم في تهريب أسلحة إلى دارفور ، مستشهداً بما ورد على لسان حاييم كوش رئيس جماعة اليهود الزنوج أن تشاد تحولت إلى مركز إسرائيلي تحرص تل أبيب على الوجود فيه ، فإسرائيل تدخلت لإنقاذ نظام إدريس ديبى حين أوشك على السقوط بعد أن حوصر في قصره لعدة أيام في فبراير ٢٠٠٨،كما أشارت إلى ذلك وكالة الأنباء الفرنسية في حينه.

والمؤرخ الإسرائيلي أورى ميلشتاين في حوار مطول لإذاعة أورشليم الجديدة قال إن إسرائيل لن تصمد في مواجهة مصر إذا اندلعت حرب جديدة ، خاصة أن الحرب المقبلة لن تدور في الميادين العسكرية فقط، ، بل قد تلجأ مصر لقصف العمق الإسرائيلي بالصواريخ المتطورة ، بما يهدد بإصابات بالغة في صفوف المدنيين ، قد تؤدى إلى انهيار إسرائيل ، مشيراً إلى أن ثقافة الشارع الإسرائيلي تقوم على الصراخ والبكاء، ولا يتحمل الإسرائيليون مواجهة مقاتلين يتحلون بالعناد والشراسة أثناء القتال.

٤- إعادة تقسيم أفريقيا

في نفس إطار التقسيم الطائفي للشرق الأوسط، رسم الاسرائيليون خططاً لإعادة تشكيل أفريقيا وتسعى خطة ينون إلى تقسيمها على ثلاثة أسس هى: الثنائيات اللغوية(لون البشرة- الدين) وتسعى الخطة لرسم حدود في أفريقيا بين ما يسمى أفريقيا السوداء وشمال أفريقيا غير الأسود وهذا جزء من خطة لخلق هوة في أفريقيا بين ما يفترض أنهم عرب وما يسمون السود ،في محاولة لمنع اندماج الهوية العربية والأفريقية وهذا الهدف وراء ترويج وتشجيع التعريف الغريب جنوب السودان الأفريقية وشمال السودان العربية وأيضاً هذا هو السبب في استهداف الليبيين من ذوي البشرة السوداء في حملة تطهير على أساس

اللون في ليبيا فما يجري هو فصل الهوية العربية لشمال أفريقيا عن الهوية الأفريقية وفي نفس الوقت هناك محاولة لمحو العرب السود حتى يكون هناك خط واضح بين أفريقيا السوداء وشمال أفريقيا غير الأسود مما يحولها إلى ميدان معركة بين بقية البربر والعرب غير السود وفي نفس المضمون، تخلق فتن بين المسلمين والمسيحيين في أفريقيا، في أماكن مثل السودان ونيجيريا من أجل خلق المزيد من عوامل الانفصال والتقسيم والهدف من هذه الانقسامات على أساس اللون والدين والعرق واللغة يقصد منه تفكيك الوحدة الأفريقية كل هذا جزء من استراتيجية أفريقية أوسع لفصل شمال أفريقيا عن بقية القارة .

٥- الحصول على المياه من نهر النيل

طرحت دولة الاحتلال مخططاً عام ١٩٧٤م يقضي بنقل مياه نهر النيل إليها ، عبر حفر ست قنوات تمر من تحت قناة السويس لنقل ما يقارب المليار م٣ من المياه المصرية سنوياً إلى صحراء النقب ، حيث صمم المهندس الإسرائيلي اليشع كالي مشروعاً لمحاولة جلب مياه النيل لإسرائيل من خلال توسيع ترعة الاسماعيلية ، حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها وسحبها من أسفل قناة السويس ، وإسرائيل طرحت أكثر من مرة قضية مياه نهر النيل وطالبت بحصولها على ١٠% من مياه النيل أي ما يقارب ٨ مليار م٣ سنويا لحل مشكلة المياه فيها ، وهي

تعمل ومنذ زمن أيضاً على التغلغل بشكل كبير في دول حوض النيل خاصة أوغندا ، تنزانيا ، كينيا ،وأثيوبيا، من خلال إرسال عشرات الخبراء في العديد من المجالات مثل الزراعة والري والخبراء العسكريين وغيرهم لهذه الدول ، ومن شأن تدخل إسرائيل الحالي في شئون النيل تطويق مصر والسودان مائياً وتهديد أمنهما القومي والتسبب في نزاعات قد تتطور إلى خوض حروب على المياه بين دول المنبع والمصب في حوض النيل فبعض التقارير تقول أن المخابرات الإسرائيلية عملت على عقد اجتماعات أمنية مع بعض دول حوض النيل ، من أجل تحريضها والضغط على مصر لتعديل اتفاقية دول الحوض ، خاصة بعد ما أدركت إسرائيل أن مخزونها الاستراتيجي من المياه بدأ فى النفاذ، خاصة مخزون المياه الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة التي تسرقها دولة الاحتلال منذ أكثر من أربعين عاما.

وتعرض إسرائيل على دول المنابع تقديم مساعدات مالية مغرية وسخية وتقنيات حديثة من أجل بناء سدود ومشاريع زراعية أخرى ، ومساعدتها في ترويض مياه الفيضانات والتحكم فى مياه النيل من أجل أن تستخدم هذه الأوراق في الضغط على مصر.

وتطمع إسرائيل في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثيـر على حصة مياه النيل الواردة لمصر وبدرجة أقل السودان؛ وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم في النهاية بما تطلبه إسرائيل حيث يقول

محمد سيد أحمد أن للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الأثيوبية تتلخص في ادعـــاء خبيث هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة؛ وذلك أنها تقررت في وقت سابـق على استقلالهـا،وأن إسرائيـل كفيلة أن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقاً لمصالحها ومن أجل ذلك تتوارد الأنباء والأخبار عن مساعدات إسرائيلية لأثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر ولقد دأبت العواصم المعنية بدءاً من أديس أبابا مروراً بالقاهرة وانتهاء بتل أبيب على نفي هذه الأنباء والاحتمال الأرجح هو تورط إسرائيل فى المشاركة في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق .

٦- الحصول علي الماس

الصهاينة يسرقون ماس أفريقيا مقابل توريد السلاح لهم ليقتلوا به بعضهم البعض، ويمولون به المستوطنات الصهيونية علي الأراضي العربية المحتلة في القدس وفلسطين عامة ؟

والأمم المتحدة تدين الدولة الصهيونية بسرقة الماس الأفريقي والتورط في تجارة الماس الدموية عبر مد حركات التمرد الأفريقية بالسلاح مقابل الماس في مناجم هذه الدول الفقيرة ، ومع هذا لا يقاضي أحداً تجار الماس الصهاينة ويتهمهم بارتكاب جرائم حرب ؟

أرقام وحقائق خطيرة نشرتها دوريات أجنبية وإسرائيلية ومنظمات عربية في الأمم المتحدة تؤكد بالتفصيل دور مليونيرات الماس الصهاينة ، الذين هم أصلا جنرالات في الجيش الإسرائيلي وتجار سلاح ، في تمويل عشرات المستوطنات العربية وتهويد القدس ومع هذا يرتع هؤلاء الصهاينة بماسهم الملطخ بالدماء وعار تهويد القدس في العديد من عواصم المال العربية بدعوي أنهم رجال أعمال.

- يوم ٩ مايو ٢٠١٠ كشفت مصادر صحفية عبرية النقاب عن أن الدولة العبرية كانت ولفترات طويلة هي المصدر الرئيس للسلاح الخاص بالفصائل المسلحة النيجيرية ، وأوضحت صحيفة هاآرتس العبرية في نسختها الإلكترونية أن بعضاً من السفراء الإسرائيليين السابقين في الدول الأفريقية لعبوا أدواراً هامة في عملية تصدير السلاح الإسرائيلي إلى نيجيريا وغيرها من الدول الأفريقية.

- وزعمت الصحيفة الإسرائيلية أن الدول الأفريقية عموماً تفضل السلاح الإسرائيلي نظراً لكفاءته ومرونة إسرائيل في التعامل المالي حول هذا السلاح، حيث لا تشترط الحصول على المال مقابل هذا السلاح ولكنها تستعيض عنه في كثير من الأحيان بمنح الشركات الإسرائيلية حقوقا للتنقيب عن الثروات الطبيعية في هذه الدول وما قالته الصحيفة الإسرائيلية يلخص تاريخاً إسرائيلياً طويلاً من سرقة الثروات الأفريقية ، حيث تركز معظم النشاط الإسرائيلي في أفريقيا في مجالين أساسيين

هما: تجارة الماس وتجارة الأسلحة ، بجانب تدريب الجيوش الأفريقية وحماية القادة الأفارقة عبر شركات المرتزقة الإسرائيلية ولأن من قاموا بهذه الأنشطة العسكرية في أفريقيا هم من ضباط الجيش الصهيوني وعملاء الموساد ، فقد ظهرت معادلة تربط بين تجارة الماس مقابل السلاح وبين هؤلاء العسكريين الصهاينة الذين تحولوا لاحقاً لمليونيرات ورجال أعمال كبار في الكيان الصهيوني فقد شكلوا ما يشبه عصابة متكاملة تبيع الماس المسروق من أفريقيا مقابل السلاح ، ليصبح غالبية تجار الماس الإسرائيليين من ضباط الجيش الصهيوني.

وقد أطلقت الأمم المتحدة علي هذه التجارة الصهيونية الخبيثة أسم تجارة الماس الدموي ، أي التجارة المتعلقة بتمويل الحكومات الأفريقية بالسلاح لقمع شعوبها وسفك دماءهم مقابل الحصول علي الماس خصوصا في سيراليون والكونغو وأنجولا.

ولجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة اتهمت إسرائيل عام ٢٠٠٩ رسمياً بالتورّط في تصدير الماس بطريقة غير قانونية من أفريقيا، وتحدث تقرير صادر عن اللجنة عن علاقة مباشرة لإسرائيل بتجارة الماس الدموي في دول أفريقية عديدة، بينها ساحل العاج وسيراليون.

إذ سبق لمجلس الأمن الدولي أن أصدر عدة قرارات في نهاية التسعينات تقيد استيراد الماس الخام من مناطق النزاعات في أفريقيا لمنع استخدام العائدات في النزاعات الداخلية، وفرضت الأمم المتحدة

على الدول المصدرة للماس شروطاً على بيعه عرفت بعملية كمبرلي تكشف بموجبها هذه الدول عن كميات وأسعار الماس المصدر والسجلات التي توضح طرق إنفاق عائداته ، ومع هذا استمرت العمليات الصهيونية القذرة لسرقة هذا الماس فخلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٣ تصاعدت الحروب الأهلية في أفريقيا بفعل شركات المرتزقة الصهيونية وشركات بيع السلاح،وكان هدف الحروب السيطرة على مناجم الماس هناك ، واشتهرت هذه الحروب بتجنيد الأطفال ،والعديد من الرؤساء السابقين لسيراليون وليبريا انخرطوا في تهريب الماس الدموي بالتعاون مع شركات السلاح الصهيونية خصوصاً رئيس ليبريا السابق تشارلز تايلور الذي اتهمته محكمة دولية بتلك التهمة عام ٢٠٠٤.

وبسبب هذه السرقات الصهيونية للماس الأفريقي وتمركز كبار التجار اليهود الأوروبيين في الكيان الصهيوني وانتعاش صناعة ثقل وتصنيع الماس ، تحول الكيان الصهيوني إلي اسم عالمي في تجارة الماس ، ووفقا لموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية علي الانترنت بلغ مجموع الصادرات من الألماس الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ - ١٣ مليار دولار، وكانت الولايات المتحدة أكبر مستورديها ٦٣%، تلتها هونج كونج ١٤% فسويسرا ١١% .

وتقوم إسرائيل حالياً بإنتاج معظم الماس الصغير المصقول والمستخدم في ترصيع الجواهر في العالم، كما أنها مسؤولة عن صقل

٤٠% من الماس من جميع الأشكال والأحجام ، مما يجعلها أهم مركز عالمي لصقل الألماس من حيث الإنتاج والتسويق على حد سواء.

والدول التي تسعي إسرائيل لسرقة الماس منها خصوصا هي: ليبريا التي وقع المعهد الإسرائيلي للماس في نوفمبر ٢٠٠٧ على اتفاق معها بإرسال خبرائه لمساعدته فى البحث عن الماس ، وساحل العاج بخلاف ليبريا وغينيا وزائير وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنزانيا ٠

وبرغم أنه تم الكشف عن هذه العلاقة القذرة بين شركات السلاح الصهيونية وتجارة الماس الدامية ، فلم يتم حتى الآن الكشف عن تفاصيل علاقة أخري أكثر خطورة بين هذه التجارة القذرة وسرقة الماس الأفريقي عبر شركات السلاح الإسرائيلية وجنرالات الحرب والموساد الصهاينة من جهة ، وتمويل عمليات الاستيطان الصهيونية في القدس والأراضي المحتلة.

والعلاقة ليست قاصرة علي طرفين الماس مقابل السلاح الإسرائيلي ، وإنما هناك مثلث له ثلاثة أضلاع الماس + الجيش الصهيوني وضباط الموساد + الاستيطان يربط بين النشاط الصهيوني لتجارة الماس والسلاح في أفريقيا من جهة بضباط الجيش الصهيوني من جهة ثانية ، ثم الاستيطان من جهة ثالثة.

٧- ضمان بقاء وجود إسرائيل و أمنها(١)

حيث وفرت لها البيئة الأفريقية مجالاً لكسر الطوق المفروض عليها سياسياً واقتصادياً من الدول العربية، والخروج منه إلى أفريقيا فى إطار سعيها لكسب الشرعية الدولية، حيث تشكل دول القارة الأفريقية وزن لا يستهان به فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى أهدافها في تطويق الأمن المائي العربي وتهديد أمن مياه النيل والسيطرة على الملاحة في البحر الأحمر عبر السيطرة على مداخله، كما تدخل قضية التأثير على اقتصاديات الدول العربية ضمن أهداف الدولة العبرية لعرقلة نمو الدول العربية، كما أن إسرائيل تسعى بكل قوتها لخلق مشاكل بين العرب والأفارقة وتهيأت الأجواء فى أفريقيا لتأييد الكيان الصهيونى المتمثل فى دولة إسرائيل.

٨- حصار الاسلام

وضعت إسرائيل إستراتيجية مُحْكَمة لمواجهة الدول العربية والإسلامية والحد من المد الإسلامي في أفريقيا التي يشكل المسلمون

١- التدخلات الخارجية فى أفريقيا - بحث غير منشور - أميرة على أحمد ص٥٩٩ -٦٠٤ .

نصف سكانها عن طريق الدعاية والإعلام، بتصويرهم غزاة في أذهان الأفارقة وتجَّاراً للرقيق، وأقامت تحالفاً مع اليمين المسيحي لمواجهتهم بالتعاون مع المنظمات الكنسية والوكالات اليهودية، وظهر أثر هذا في السودان في شكل ضغوط عالمية بشأن قضيتَي دارفور والجنوب سابقاً كما ساعدت اتفاقية كامب ديفيد وإقامة مصر وبعض الدول العربية علاقات مع إسرائيل وتطبيعها وتبادل السفراء معها،شجعها على أن تقدم نفسها لأفريقيا، وعلى أن تقيم علاقات مع الأفارقة الذين ساعدوا العرب سابقاً ودعموهم في حربهم ضدها بقطع العلاقات معها بعد احتلال سيناء، باعتبار أنه ليس هناك مبرر لقطع العلاقات معها بعد اتفاقية كامب ديفيد وقد ساعد العرب بسوء فهمهم لطبيعة الشخصية الاسرائيلية على تركهم أفريقيا مرتعاً لإسرائيل حيث تركز المعتقد في اهتمام إسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط فقط؛ فقصَّر الاهتمام العربي الإسلامي بأفريقيا؛ وهو ما أتاح لإسرائيل فرصة التمدد فيها وتطويق الأمن العربي والتأثير على العلاقات الأفريقية العربية وعرقلة المد الإسلامي.

إن الدول الاسلامية فى أفريقيا تعاني من جملة مشاكل فهي من الدول التي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية، التي تتميز بهشاشة البني الاقتصادية، وضعف الجهاز الإداري، وسيطرة قطاع الزراعة والرعي، وتدنى مستوى دخل الفرد، وضعف المؤسسات السياسية، المسؤولة عن

عن حالة عدم الاستقرار السياسي الذي اتسم به الإقليم، من جراء الحروب الأهلية،والصراعات حول السلطة والثروة بالإضافة إلى اشتراكها في سمات أخرى متعددة مثل، التعدد العرقى، والتنوع الثقافي الصارخ الذي تذخر به دول أقليم وسط أفريقيا، من حيث تعدد اللغات واللهجات المحلية، والثقافات والأديان، وهيمنة الولاءات القبلية فهذا الواقع السياسي المعقد كان مسؤولاً ، عن حالة عدم الاستقرار السياسي، بل وتسبب في غياب خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتلك الدول ردحاً من الزمن، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الحروب، ذات الطابع العرقي والقبلي، التي انعكست آثارها على مجمل الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية، لمواطني تلك الدول بشكل عام،والمسلمين فيها بشكل خاص على الرغم من التشابه الكبير الذي قد يصل إلى حد التطابق في نوعية وأسلوب الحياة، وإدارة أنشطتها المختلفة خاصة أن هؤلاء المسلمين منتشرين في طول وعرض هذا الإقليم الناطق بالفرنسية أو الفرانكوفونية، التي عجزت معظم دوله عن إحداث النهضة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية في بلدانها،مما عَّرض شعوب هذا الإقليم، إلى جملة من الأخطار والتهديدات، التي سوف تعمل الآن وفي المستقبل على تحويل منطقة وسط أفريقيا، إلى مسرح من مسارح المواجهة بين المد

الإسلامي الطاغي، على حساب المشروع الصليبي التنصيري، الذي تتبناه المنظمات اليهودية، والدوائر الكنسية هناك .

ان دول هذه القارة تتباين أوضاع المسلمين بها، بسبب الضغوط التي يتعرض لها المسلمين، من قبل حركات التنصير الكنسي ومؤسساتها ومسؤوليها، بشكل يحرم المسلمين من حقهم الطبيعي في العيش الكريم، والتعليم والأمن والغذاء والصحة، بل والمشاركة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على قدم المساواة مع باقى الملل والنحل الأخرى فهم في الواقع يمثلون طائفة دينية مقهورة ومنزوية، تعيش على الهامش،وليس بإمكانها إسماع صوتها للرأي العام، والسلطة الحاكمة، من خلال المنابر السياسية والمؤسسات الدستورية، إن وجدت والنخب السياسية التي تعاقبت على إدارة دفة الحكم في الدول الأفريقية قد أسهمت وبشكل متعمد في استهداف الرموز الإسلامية ومحاولة اغتيالهم سياسياً، والدليل الذي يؤكد هذا المعنى، حل الحزب الوطني الأفريقي الذي كان يقوده الإسلامي الناشط أحد غلام الله بالتعاون مع بعض الشخصيات التشادية المسلمة، ومنهم جان باتيست ساهولبا، وجبريل خير الله بواسطة قرار أصدره الرئيس المسيحي تمبلباي، يقضي بالغاء تعدد الأحزاب، ليصبح حزب الرئيس هو المسيطر على السلطة.

ونستطيع أن نتبين حقيقة الأخطار وعوامل التهديد، التي تحاك ضد المد الإسلامي، باتخاذ تشاد مثلاً المرشحة كمسرح لبداية الأحداث القادمة، والمدعومة من اللوبي الصهيوني، ومن وراءه أمريكا، بهدف تقسيم وتجزئة الأمة الإسلامية، عن طريق تجزئة وتفتيت الدولة الواحدة، إلى أقاليم متناحرة، حتى تنعدم بينهم الوحدة، وتنتهي عندهم عوامل القوة تماماً وهذا هو سر اهتمام إسرائيل وأوروبا وفرنسا، بمنطقة وسط أفريقيا، انطلاقاً من تشاد التي تعد البوابة المناسبة للتأثير السياسي على مجتمعات وسط أفريقيا ولبلوغ تلك الغاية كان لابد من تدمير المجتمع المسلم وتشويه صورته، بل وطمس معالم وملامح هويته الإسلامية وليس ذلك ببعيد، في ظل الخضوع شبه الكامل من بعض النخب السياسية لتأثير الضغوط الصهيونية الأمريكية، سواء أكان ذلك بوعي منهم أم بدون وعي وهم بمواقفهم تلك إنما يعرضون شعوبهم المسلمة، وشعوب المنطقة بأسرها، إلى جملة من الأخطار ذات المساس المباشر بالعقيدة والكرامة والأخلاق بل وبالوجود المادي ذلك الوجود المرتبط إلى حد كبير بتحقيق الذات الوطنية المؤمنة بربها والمتمسكة بعقيدتها الإسلامية وهو ما يفسر لنا حالة الضعف والوهن، الذي يعيشه مسلموا أفريقيا اليوم، وبعلم تام من النظام السياسي الحاكم في الدولة.

لقد استطاعت الدوائر الكنسية، أن تولد قناعة راسخة، لدى الأقليات المسلمة، فى دول أفريقيا بأن من لا يدين بالمسيحية أو الوثنية، فهو

أجنبي أو وافد غير مرغوب فيه، ولذات السبب لم يتمكن الطلاب المسلمون، من مواصلة دراستهم، مما أضطرهم لأن يضيفوا إلى أسمائهم أسماءاً أجنبية أما الموظفون فكذلك يعانون أوضاعاً قاهرة، لا تتناسب وحقهم الطبيعي في العيش كمواطنين، ناهيك عن كونهم مسلمين بحيث أصبحوا يوضعون في مراكز قليلة الأهمية السياسية أو الإدارية، مما ترك أثاراً سيئة في نفوس الشباب المسلم فى هذه القارة وبقراءة فاحصة لهذا الواقع، نستنتج أن المسلمين في أفريقيا يعيشون واقعاً، أقل ما يمكن أن يوصف به، هو التغريب الثقافي، والظلم الاجتماعي ،والاستبداد السياسي، والانتصار للأهواء والمصالح والعصبيات، بل والارتماء في أحضان القوى الدولية المعادية للإسلام، مما يضاعف من غربة المجتمع المسلم وللحيلولة دون تنامي المد الإسلامي وكان لابد للصهيوينة العالمية، ومن وراءها أمريكا وفرنسا، وبعض الدوائر الكنسية، أن تحاول تكريس صراعات هامشية مفتعله، لتغذية روح العنصرية والقبلية ، لا يستفيد منها غير خصوم الإسلام بهدف طمس الهويه العربية الأفريقية .

٩- اختراق الأمن القومي العربي

ان الاختراق الإسرائيلي الواسع النطاق للقارة الأفريقية في مرحلة ما بعد

الحرب الباردة ارتبط بحالة من التراجع الواضح للدور العربي ولا سيما المصري في أفريقيا والفرصة كانت سانحة أمام إسرائيل أكثر من أي وقت مضى لاستعادة دورها في أفريقيا، ولعل مكمن الخطورة في هذا التمدد الإسرائيلي يتمثل في اختراق منظومة الأمن القومي العربي ككل، وتهديد نظم الأمن الوطنية لبعض الدول العربية تحديداً مثل مصر والسودان والمغرب العربي ويمكن تحديد أهم عناصر التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي في امتداده الأفريقي على النحو التالي:

- اختراق النظام الأمني والإقليمي الخاص بالقرن الأفريقي بمفهومه الجيوسياسي باعتباره ممراً وبوابة للممرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية وهي المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي .

- إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل إذ لا يخفى أن لإسرائيل أحلاماً قديمة في الحصول على حصة من مياه النيل لري صحراء النقب وتحرص الدولة العبرية على تكثيف تواجدها في كافة دول المنابع الأفريقية مثل أثيوبيا وإريتريا وكينيا والكونغو الديمقراطية والأزمة التي ثارت بين دول المنبع وكل من مصر والسودان في اجتماع الإسكندرية في يوليو٢٠٠٩ وحالت دون توقيع الاتفاقية الإطارية لمياه النيل تعزي بدرجة كبيرة إلى الأيادي الإسرائيلية الخفية.

- محاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في أفريقيا بالإضافة إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع في مناطق التماس العربية الأفريقية كما أنها عملت من جهة أخرى على زرع بذور العداء بين الشعوب العربية والأفريقية وذلك وفق أسس ودعاوى دينية وعرقية وثقافية.

- ضرب المصالح العربية في العمق الأفريقي إذ لا يخفى أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الدول الأفريقية ولا سيما في الغرب وهي تأتي في الغالب من بلاد الشام ورغم حالة التمكن الاقتصادي لهذه الجاليات إلا أنها لا تمارس دوراً سياسياً مؤثراً وربما يعزى ذلك إلى محاولات خفية لإثارة نزعات وطنية وعنصرية ووجود العديد من المستشارين الإسرائيليين في كثير من دول غرب أفريقيا وكثافة المصالح الإسرائيلية في المنطقة تدفع إلى التساؤل حول حقيقة الأيادي الإسرائيلية في محاربة الوجود العربي في أفريقيا ويمكن القول إجمالاً أن الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا تنال بشكل عام من أسس ودعائم الأمن القومي العربي ٠

الباب الثالث

وسائل الصهاينة فى السيطرة على أفريقيا

الوسائل والأدوات : اتخذت إسرائيل عدة آليات للتدخل منها :

- المدخل الأيديولوجي؛ على اعتبار أن الشعبين مرا بظروف الاضطهاد العنصري نفسها، فأوهمت الأفارقة بأنها تقوم بحماية كل الشعوب التي مرت بمثل تلك الظروف، ثم مدخل المجتمع المدني والتنمية؛ فأشاعت أنها تقوم بدعم المجتمع المدني والديمقراطية في أفريقيا، واتخذته مدخلاً للنفاذ داخل نسيج المجتمعات المدنية الأفريقية، بالإضافة لتحرُّكها في مكافحة الأمراض الوبائية المستوطِنة في القارة عبر إقامة مراكز طبية في بعض البلدان الأفريقية.

- المدخل الأمنى فأيضاً تدخَّلت إسرائيل في أفريقيا عبر اكتساب مصداقية كبيرة لدى الدول الأفريقية في مجال التعاون العسكري، أو ما يُعرَف بالمدخل الأمني؛ خاصة في مجال الاستخبارات والتدريب العسكري، تمثَّل ذلك في شكل شركات أمن تتبنَّى تدريب عناصر ومليشيات غالبها قبَلي لإشعال الصراع داخل الأقطار الأفريقية؛ لإسقاط بعض الأنظمة أو لدعم بعضها،ولإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية،كما تقوم بتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لإسرائيل؛ لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي، والتعامل مع الأشخاص أو ذوي النفوذ الذين يُتوقَّع لهم مستقبل سياسي في بلدانهم.

- الإعتماد على الدور الأمريكي: فهناك سعي أمريكي متواصل لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء في إطار السيطرة على وسط القارة، أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية في مشكلات المياه المتوقع تفجرها في المنطقة، بالإضافة إلى أن هناك سياسة إسرائيلية أمريكية برزت في التسعينيات تقوم على مواجهة الحركات الإسلامية في أفريقيا،واحتواء السودان والصومال والمد العربى والإسلامى(١) ويلاحظ أن السياسة الإسرائيلية دوماً تعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية والإسرائيلية هم زعماء دول حوض النيل أساساً، وهم زعماء أوغندا ورواندا وأثيوبيا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان.

- استغلال إسرائيل للتناقضات العربية الأفريقية:

إستغلت إسرائيل الصراعات فى منطقة البحيرات من أجل تحقيق أهدافها، وهي تقوم بالتحريض الدائم والمستمر فى تلك المنطقة ضد

١- الدور الإسرائيلى فى إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لدول حوض النيل - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، ، جريدة الوطن، العدد٢٥٢٢، ١٤يونيو ٢٠١٠م، ص١١ ٢- الوجود العسكرى الأمريكى فى أفريقيا - إبراهيم حسينى - مرجع سابق، ص٥٣٦ .

العرب، ولإشعار دول حوض النيل أن هناك ظلم ناتج عن الإسراف العربي في المياه، ثم تقوم بتقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي لتلك الدول، وتلعب إسرائيل على توتير العلاقة العربية الأفريقية (١) وبالحديث عن دور العرب في موضوع الرق واستنزاف المياه، وعلى سبيل المثال في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، إقترح جوزيف نيريري شقيق الرئيس التنزاني، في اجتماع المجلس التشريعي في يونيو ١٩٧٤م، أن يتم عقد صفقة مع العرب يباع فيها جالون المياه مقابل جالون النفط ما دام النهر ينبع من شرق أفريقيا، وفي عام ١٩٩٦م، إنتقدت أوغندا سحب مصر والسودان لأكثر من حاجتهما للمياه، مؤكدة حقها في استعمال موارد المياه،وقامت بإنشاء سدود في حوض بحيرة فكتوريا لتوليد الطاقة الكهربائية،كما حذرت صحيفة إيست أفريكان ستاندارد الكينية من استمرار الخلافات بين كينيا ومصر بسبب قضايا التجارة، ومعاهدة حوض النيل التي هددت كينيا بالانسحاب منها ٠

- التعاون الإسرائيلى المائي والزراعي حيث نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الري

١- مشكلة المياه فى الوطن العربى وإحتمالات الصراع والتسوية - رمزى سلامة ص٥٣ .

في منطقة البحيرات، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود، كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وقام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة في رواندا، حيث يتجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي وقد وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقا في مارس ٢٠٠٠ م،أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري بالوزارة موشي دون جولين ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض.

- توظيف إسرائيل الأدب العبري في خدمة مخططات التقسيم من خلال إثارة النعرات القومية والطائفية داخل البلاد العربية تمهيداً لتقسيم تلك الدول والدليل علي ذلك رواية لأديب يهودي تسمي العروس المحررة وتدور حول الأمازيج وترسخ لتقسيم الجزائريين ما بين عرب وبربر وما بين تغريبيين ومتفرنسين وعرب وهم المتمسكون بالهوية العربية

الإسلامية للجزائر ونبه الدكتور أحمد الشربيني أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة إلي ضرورة وضع خطط وبرامج لإحباط مخططات التقسيم الأمريكية الإسرائيلية لدول المنطقة محذراً من خطورة تهجير العرب من فلسطين تحت زعم يهودية الدولة العبرية الذي يعني طرد كل العرب من إسرائيل ومؤكداً علي أهمية وجود موقف عربي جاد لمواجهة هذه المخاطر المحدقة بنا وتكثيف الوجود العربي الرسمي والأهلي في أفريقيا لمواجهة التغلغل الأمريكي والإسرائيلي ٠

- دبلوماسية القوة الناعمة : يقول ديفيد بن جوريون في كتابه عن إسرائيل وسنوات التحدي الذي صدر عام ١٩٦٢ ان إسرائيل دولة صغيرة الحجم ومحدودة السكان، كما أنها لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبرى لكنها تمثل على المدى البعيد قوة روحية خلاقة ومعلوم أن العبرة في مملكة الروح للكيف وليس الكم ولسوف يعود عليها إسهامها، أي إسرائيل، في تأسيس عالم جديد بالسلام والأمن واحترام العالم ولا شك أن هذا النص يعكس إدراك أول رئيس لوزراء إسرائيل أن القوة العسكرية وإن حققت تأسيس كيان الدولة فإن تأمين شرعية الوجود يتطلب أدوات وسياسات أخرى غير الأداة العسكرية ومن هنا كان بحث صانع القرار الإسرائيلي عن خلق ما يمكن تسميته النموذج الإسرائيلي الذي يستطيع جذب اهتمام وتأييد المجتمع الدولي ولعل

سياسة مساعدات التنمية تعد أحد أبرز هذه الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الإسرائيلية لتحقيق هذه الغاية وقد درج كثير من الكتاب الإسرائيليين على وصف هذه الإستراتيجية بأنها تمثل تطبيقاً لمبدأ القوة الناعمة الذي أقره جوزيف ناي عام ١٩٩٠.

- برنامج التعاون الدولي : تحاول إسرائيل أن تستخدم برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه أفريقيا ويعني ذلك أن سياسة مساعدات التنمية التي تقدمها إسرائيل للدول الأفريقية تمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم القوة الناعمة، ومما يزيد من فاعلية هذه السياسة أن إسرائيل تضفي عليه بعداً ثقافياً وأخلاقياً من خلال التأكيد على أن إسرائيل، وهي دولة محدودة الموارد ترسل ما لديها من خبراء وفنيين بدلاً من الأموال التي تفتقر إليها من أجل مساعدة الدول الأفريقية في مجالات تنموية متعددة، مثل الري والزراعة والصحة العامة وتنمية المجتمعات المحلية وما إلى ذلك.

- طرح المفهوم الرسالي للشعب اليهودي وفكرة الخلاص، وهي ما يتضح في كتابات الجيل المؤسس للدولة العبرية ولا شك أن هذا المفهوم يقدم إسرائيل باعتبارها نموذجا لبناء الدولة والقيم التي تقوم عليها.

- تقديم مساعدات تنموية باعتبارها تمثل منظومة القيم للشعب اليهودي في مختلف أنحاء العالم ولعل استخدام برنامج تيكون أولام أو مساعدة

اليهود في إصلاح العالم ضمن آليات التعاون الدولي الإسرائيلي، إنما يعكس ذلك التوجه لدى صانع القرار الإسرائيلي وقد بدأت هذه المساعدات عام ١٩٥٧ بناء على طلب من الرئيس الغاني كوامي نكروم، حيث قدمت إسرائيل المساعدة الفنية في عدد من مشروعات التنمية في غانا ويلاحظ أن إسرائيل قد استفادت من خبرتها في مجال الزراعة حيث قدمت المساعدة الفنية في مجالات الري والزراعة وتخطيط المدن والتعاونيات ومع تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية تم التوسع في هذه البرامج حتى أن إسرائيل أنشأت وحدة التعاون الدولي (مشاف) داخل وزارة الخارجية لإدارة وتنسيق برامج المساعدات تلك، ومن الملاحظ أن جميع الدول الأفريقية التي دخلت في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قد استفادت بشكل أو بآخر من هذه المساعدات الفنية وقد احتلت الزراعة الأهمية القصوى في مجالات المساعدات الإسرائيلية لأفريقيا حيث دأب الخبراء الإسرائيليون على إنشاء مشروعات زراعية متخصصة تقوم على التكنولوجيا الملائمة وتبني محاصيل جديدة.

- إنشاء مزارع ومراكز تدريب.
- تنظيم المؤسسات الريفية.
- تخطيط مشروعات التنمية الريفية الشاملة.

وإسرائيل قدمت الدعم الفني في مجالات أخرى مثل الصحة العامة والتعليم والإعمار والعمل الاجتماعي وتطوير المجتمع المحلي واستقبلت

إسرائيل العديد من الدارسين والطلاب الأفارقة للتدريب في مراكزها العلمية والتدريبية المختلفة.

فقد أنشأت الهستدروت المعهد الأفروآسيوي للدراسات العمالية بهدف تقديم مساعدات تدريبية متخصصة في مجالات التنمية والعمل التعاوني ولعل من أبرز المشروعات التي تقدمها إسرائيل لأفريقيا في مجال الزراعة والأمن الغذائي، مشروع حديقة السوق الأفريقية ويهدف هذا المشروع إلى تقليل المخاطر وزيادة الإنتاج في المزارع العائلية الصغيرة التي تقع في نطاق الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ويقوم هذا النظام على الجمع ما بين أفضل المحاصيل وفقاً للاختبارات العلمية واستخدام الوسائل ذات التكلفة المنخفضة جداً مثل الري بالتنقيط والتي تسمح بزراعة الأراضي طول العام.

- المساعدات العسكرية وقد اشتملت هذه المساعدات على تدريبات مباشرة للعسكريين الأفارقة أو إقامة وحدات عسكرية خاصة وفي فترات زمنية متفاوتة كانت إسرائيل تقوم بتدريب جيوش أثيوبيا وغانا وكينيا وسيراليون وتنزانيا وأوغندة وزائير ويلاحظ أن أول دفعة من طياري كينيا وأوغندا وتنزانيا وزائير قد تلقت تدريبها في إسرائيل .

ولا يخفى أن لإسرائيل وجه قبيح في القارة الأفريقية يتمثل في تجارة السلاح حيث يقوم بعض رجال الاستخبارات والعسكريين الإسرائيليين السابقين، وذلك نيابة عن المؤسسة الصناعية العسكرية في إسرائيل بتصدير الأسلحة والمعدات إلى كثير من المناطق في أفريقيا.

ويمكن أن نلمح هذا فى الدور الإسرائيلي في الحروب الأهلية التي شهدتها دول مثل أنجولا وليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار كما تورطت إسرائيل فى دعم كثير من النظم الشمولية في أفريقيا وفي نهاية الخمسينيات طورت الإستراتيجية الإسرائيلية مبدأ شد الأطراف الذي يعني إقامة تحالفات غير رسمية مع الدول الواقعة على أطراف منطقة الشرق الأوسط، وتربط إسرائيل بالمثلث التركي الإيراني في الشمال والأثيوبي في الجنوب ومن الملاحظ أن هذه الدول الثلاثة غير العربية لديها مخاوف حقيقية من الرابطة العربية والإسلامية.

- دعم العلاقات التجارية والاقتصادية حيث قامت إسرائيل بإنشاء العديد من الشركات الصناعية والتجارية بهدف الدخول في مشروعات الشحن والبناء وتنمية الموارد المائية وعادة ما كانت هذه الشركات تضم أحد المساهمين الأفارقة وتمتلك الدول الأفريقية أغلب أسهمها والملفت للنظر أن الطرف الإسرائيلي في هذه الشركات لم يكن يمثل القطاع الخاص وإنما كان يمثل الحكومة الإسرائيلية، وهو ما جعلها تدخل في إطار أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا.

وقد نظرت الدول الأفريقية إلى هذه الشركات باعتبارها فرصة للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال الإدارة والاستثمار ويلاحظ أن هذه الشركات قامت ببناء مقار البرلمانات في سيراليون ونيجيريا والمطارات الدولية في غانا وأوغندا والفنادق في سيراليون ونيجيريا وتنزانيا وكينيا بالإضافة إلى تمهيد آلاف الأميال من شبكات الطرق.

- الأداة الثقافية حيث يمكن القول بأن ثمة متغيراً ثقافياً ودينياً يؤثر على عملية صياغة السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا إذ يلاحظ أن المسيحية في أفريقيا والتي انتشرت مع الغزو الأوروبي للقارة تربط بين دولة إسرائيل والمناطق المسيحية المقدسة وتوجد جاليات يهودية مؤثرة في أفريقيا، ففي أثيوبيا يقدر عدد يهود الفلاشا بنحو عشرين ألفا، وفي جنوب أفريقيا يوجد نحو ٨٨٠٠ وقد اتضح تأثير ذلك حينما قامت إسرائيل بعملية تهجير واسعة لما يزيد عن عشرة آلاف من يهود الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل، على الرغم من معارضة الحكومة الأثيوبية آنذاك ويلاحظ أن هذه الروابط يتم تكريسها كل عام من خلال رحلات الحج التي يقوم بها المسيحيون الأفارقة إلى المواقع الدينية في فلسطين المحتلة ويلاحظ أن خصوصية هذه العلاقة تتجاوز واقع العلاقات الرسمية بين إسرائيل والدول الأفريقية.

وقد ساعدت العديد من العوامل والأوضاع على تفتيت وإضعاف الجبهات الأفريقية؛ مما ساعد على تسهيل مهمة الكيان الصهيوني في الحركة فيها ومن بينها وضع القيادات العسكرية والقبلية الحاكمة في هذه البلدان أولويات السياسات المحلية على حساب الأمن والتعاون الإقليمي، وتزايد حالة الصراع وتفاقم أوضاع عدم الاستقرار، مع عجز أو عدم رغبة القيادات الأفريقية في فضِّ النزاعات، والتغلب على حالة عدم الاستقرار، والتصدي لتنامي ظاهرة الاستقطاب .

- تراجع مستوى الوجود الدبلوماسي والاقتصادي العربي في هذه البقاع التي هي بحاجة إلى مختلف ألوان الدعم، خصوصاً في المجالات الاستثمارية،والدعم الفني بالخبرات في المجالات المختلفة.

كما أنَّ المؤسسات العربية والإسلامية، وعلى رأسها الأزهر الشريف وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ارتكبت بدورها ذات الخطأ الذي ارتكبته حكوماتها، بتراجع اهتمامها ووجودها في هذه الأماكن .

تداعيات التوغل الاسرائيلى فى أفريقيا

إنَّ وجود الصهيونية فى هذه المناطق بفعل العوامل السابقة، سوف يُولّد تداعيات، في مقدمتها:

١- أنَّ صراع القيادات الراهن لا يزال يستتر بطابع له علاقة باتهامات

التدخل أو نزاعات الحدود غير أنَّ الحقيقة تعود بأسباب هذه الأزمات الإقليمية إلى تزايد الرغبة فى الزعامة لدى الكثير من القيادات، كما تتصل بشكل أساسي بعوامل الاستقطاب، وأيضاً التوغل الصهيوني الباحث عن موطئ قدم له هناك، وهو ما سوف يزيد من حدة هذه الأزمات ويدعم من هذا الاحتمال أنَّ الاستقطاب القائم حاليّاً في مناطق غرب أفريقيا وفي أفريقيا عموماً، خلق معادلةً تقلل من فرص السلام، بل إنَّ هذا الاستقطاب يشكل خطراً حقيقيّاً على جهود توحيد القارة، وعلى الأقل توحيد قرارها السياسي، ويُصادر القيمة المضافة للتكامل الأفريقي، وخصوصاً مع كون الاستقطاب الحديث يتم بالتعاون بين قوى عظمى، وتجاوز في مستوياته العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية؛ ليصل إلى مناخ ثقافية واجتماعية، تتعارض حتمًا مع مشروع الاتحاد الأفريقي.

٢- إنَّ تنامي القوى الصهيونية في نيجيريا؛ سوف يرتكز بالضرورة على ثنائية التقنية والموارد، مع عَوز أغلب دول أفريقيا لذلك؛ الأمر الذي سوف يسهل حتماً التغلغل الصهيوني في نيجيريا، بما يعني سيطرة صهيونية كاملة على القرار النيجيري لذا فإنَّ عودة القوى الصهيونية إلى نيجيريا، يتزامن مع غياب تام للقوى العربية، باستثناء ليبيا، وعدم فاعلية برامج التعاون بين نيجيريا والكثير من الدول العربية.

٣- إنَّ أهم مخرجات حالة الاستقطاب الراهن، والتي خلقتها أساساً سياسات التحالف الصهيوأمريكي،والتدخل الصيني الفرنسي؛ تأهيل

بعض الأطراف للقيادة بالقارة، بعد السيطرة على قرارها السياسي، مع تكريس ثقافة العداء في القارة، والتدخل من جانب هذه القوى في النزاعات الأفريقية التي تنشأ عن ذلك، كلٌّ لصالح حلفائه، بما يضمن استمرار هذه النزاعات.

وفي محاولة لتجاوز هذه الأوضاع التي خلقها الصراع الإقليمي والدولي على ثروات القارة وأماكن النفوذ فيها، تركزت الجهود خلال الفترة الماضية على التفاوض حول الكيفية التي يجب على أفريقيا اعتمادها لاستكمال متطلبات مؤسساتها، وتوحيد جهودها في وقت تشهد فيه حالة من التفاقم في أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية غير أنَّ استمرار حالة التفاوض تزامناً مع تنامي ظاهرة صراع القيادات وتطلع الزعامات شكَّل أهم عوائق التقدم نحو التكامل المطلوب بين هذه البلدان.

التدخل فى أفريقيا:

منذ عام ١٩٦٣م ومروراً بحرب يونيو ١٩٦٧ م بين العرب وإسرائيل،ركزت إسرائيل على منطقة الـقرن الأفريقى والبحر الأحمر(١)

١ - دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية - إبراهيم نصر الدين ص ٧٢.

بإعتبارها منطقة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية الأمنية والعسكرية والإقتصادية لها، وسعت إسرائيل على الدوام منذ ذلك الوقت لإيجاد نفوذ لها على ساحل البحر الأحمر عبر علاقاتها مع أثيوبيا فى ذلك الوقت، وبالفعـل نجحت فى إنشاء مراكز عسكرية لها فى جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الأريترى، حيـث احتفظت بمراكز رصد معلومات وقوات كوماندوز وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر.

والبحر الأحمر هو المخرج الجنوبى الوحيد لإسرائيل، وهى عن طريقه تستطيع فك الحصار المفروض عليها من دول الطوق العربى، فهى عن طريقه تستطيع تصدير منتجاتها، والحصول على ما تحتاجه من سلع وبترول ومواد أولـية أخرى، وتتضح أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل من خلال تمسكها بميناء أم الرشراش (إيلات)، الـذى أدى إغلاقه إلى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧(١) ولازالت حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل فى الذاكرة الإسرائيلية، حيث تم فيها إغلاق مضيق باب المندب بواسطة القوات المصرية واليمنية، وبالتالى تم قفل المنفذ الجنوبى لإسرائيل، حيث أصبح ميناء إيلات معطل تماماً امام حركة الملاحة البحرية،الشىء الذى دفع إسرائيل للتحرك مباشرة بعد حرب أكتوبر للتواجد فى منطقة القرن الأفريقى ودوله المطلة على ساحل

١- مرجع سابق، ص٧٤ - ٧٧ .

البحر الأحمر، وإحتفاظها بقواعد لها فى أثيوبيا والجزر الأريترية الموجودة على ساحل البحر الأحمر، حيث تعتبر إسرائيل هذا الوجود إمتداداً لقواتها المسلحة، تحت شعار إستراتيجيتها المعلنة البحر الأحمر اليد الطويلة لإسرائيل، والغرض من تلك الإستراتيجية هو عدم تكرار سيناريو ما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ م، عندما تم قـــفل مضيق باب المندب بواسطة القوات المصرية واليمنية، مما أدى إلى قطع الإمداد عنها وعن أوروبا، وجعل ميناء إيلات معطل تماماً أمام حركة الملاحة البحرية وتسبب أيضاً فى أزمة وقود طاحنة فى الغرب وأمريكا نتيجة لإغلاق المضيق،والقرار العربى بعدم ضخ البترول للغرب وأمريكا، وأيضا لكى لا يصـبح البحر الأحمر بحيرة عربية تهدد أمن إسرائيل وينفرد العرب بالسيطرة على هذا الممر المائى المهم والحيوى بالنسبة لها ولكل العالم الغربى وأمريكا، وقد ساعدت فرنسا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتقال ملف تبنى الدولة اليهودية لها من فرنسا، ومعهم بقية الدول الغربية فى تفيذ مخططات إسرائيل فى مد نفوذها فى منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها.

أما فى منطقة البحيرات، فلقد كثفت إسرائيل وجودها فى أوغندا (القطر الذى كان جزء من مخططات الحركة الصهيونية لإقامة وطن قومى لليهود)، حيث بحيرة فكتوريا المنبع الرئيسى للنيل، التى تعتبر الشريان الرئيسى الذى يمد السودان ومصر بحوالى ١٥% من

إحتياجاتهما المائية، وأخذت العلاقات الأوغندية الإسرائيلية فى التطور إلى أن صارت فى عهدنا هذا علاقة إستراتيجية فى كل المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية، كما نجد أن إسرائيل قد خلقت علاقات مصاهرة مع النخب الحاكمة فى كينيا، نتيجة لوجود جالية يهودية كبيرة فى مومباسا الميناء البحرى الرئيسى لكينيا،مما جعل إسرائيل تنفذ إلى مواقع صنع القرار فى كينيا وقد بحث ليبرمان فى زيارته الأخيرة لكينيا تعاون الدولتين فى مجال إدارة مصادر المياه وإدخال طرق رى حديثة إلى القطاع الزراعى المروى فى كينيا فضلا عن توسيع التعاون بين الدولتين فى المجال التجارى والإقتصادى والتعاون العسكرى والأمنى، هذا بالإضافة للتواجد المكثف لإسرائيل فى زائير والكنغو(١) عبرالوجود الفرنسى هناك، ومما سبق يتضح كيف أصبحت إسرائيل تحاصر السودان من خلال تواجدها فى دول المحيط الإقليمى الجنوبى للسودان، وتتحرك إسرائيل في منابع النيل في هضبة البحيرات عبر مجموعة من الخطوط المتكاملة،حيث أن تتبع مسار تاريخ العلاقات الإسرائيلية الأفريقية يتطلب نظرة شاملة لتلك العلاقات على جميع الأصعدة، سياسية ودبلوماسية، ثقافية واجتماعية، أمنية وعسكرية، اقتصادية وتجارية

١- مرجع سابق ص١٨٦ .

، فالعلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية مرت بمراحل عديدة، تدخلت فيها العديد من العوامل والأسباب، وأنتجت عبر حراكها وتفاعلها الكثير من الآثار التى أثرت سلباً على الأمن القومى العربى ، بالإضافة إلى خطورة وعمق الآثار المستقبلية السلبية لهذه العلاقات المتنامية.

إن الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ليس هدفاً إسرائيلياً فقط، بل هو تعبير عن مصالح أمريكية وغربية وإسرائيلية متشابكة تشابكاً عضوياً، حيث تعمل إسرائيل على تنفيذ مخططاتها عبر إستراتيجة تضع فى حساباتها تقديم التعاون العسكري على كافة الأشكال الأخرى للتعاون، لمعرفة حاجة معظم القادة الأفارقة لهذا الشكل من أشكال التعاون لتوطيد أركان حكمهم وتحقيق أطماعهم على حساب جيرانهم،وتمارس إسرائيل سياسة اللعبة المزدوجة بإقامة علاقات تعاون مع الأنظمة الحاكمة ومع الحركات المعارضة لتضمن لنفسها المرونة في حالة تغير وتبدل المواقف، وسعت إسرائيل لربط أنظمة معظم الدول الأفريقية بالخبرات العسكرية الإسرائيلية، سواء على صعيد الكوادر البشرية أو على صعيد أنظمة الدفاع والتسليح وأصبحت اسرائيل تتدخل في الشئون الداخلية لمعظم الدول الأفريقية وتدعم بعض ميليشياتها المسلحة المتصارعة على الحكم، ورواندا خير مثال لذلك التدخل، حيث دعمت إسرائيل التوتسى فى صراعهم ضد الهوتو، من أجل تشكيل كيان إقليمى من التوتسى بقيادة الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى من أجل تحقيق

سيطرة لأقلية التوتسى فى منطقة البحيرات تعمل لخدمة مصالحها فى المنطقة بالتنسيق مع عناصرها فى منطقة القرن الأفريقى، بالإضافة لتدخلها فى ملف مياه النيل ودعمها وإسنادها لدول المنبع من أجل فرض واقع جديد لتقسيم مياه النيل عبر التوقيع على إتفاقية إطارية جديدة(إتفاق عنتيبى الإطارى) الذى قد يمهد الطريق لممارسة ضغوط على مصر والسودان فى المستقبل وتدخل إسرائيل فى دارفور ودعمها لبعض فصائل دارفور المسلحة (حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد) لا يخفى على الجميع، وتمثل كل هذه الإختراقات الإسرائيلية للقارة الأفريقية إستراتيجية إسرائيلية تهدف لتطويق الدول العربية عبر محيطها الإفريقى، ثم تفتيتها وهزيمتها وفرض سياسة الأمر الواقع عليها عبر إستراتيجية حلف المحيط الإسرائيلية.

وضع العلاقات الأفروإسرائيلية :

في ٢٧ مارس ٢٠١٠، أدان وزراء الخارجية الأفارقة خلال اجتماعهم في الدورة العادية الثالثة والسبعين لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في طرابلس الغرب ليبيا، الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته وطالبوا إسرائيل بضرورة التوقف عن هذه الممارسات والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين

إلى ديارهم، كما أكد الوزراء الأفارقة ضرورة قيام الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني وفك الحصار المفروض عليه وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، كما شددوا على أهمية الدعم للانتفاضة الفلسطينية وعلى الرغم من هذه المواقف الإيجابية فإن العلاقات الأفريقية - الإسرائيلية شهدت تطوراً حيث أكد تقرير الحكومة الإسرائيلية لعام ١٩٩٩ الذي يصدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية أنه أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة أفريقية شملت تعاوناً في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فضلاً عن تزايد حجم التبادل التجاري بين الجانبين ولا شك أن إسرائيل تستفيد في هذه المجالات من انتشار جالياتها على امتداد دول القارة الأفريقية ومن أهمها جنوب أفريقيا ونيجيريا وزائير وموزمبيق وأثيوبيا وزيمبابوي وإذا كانت العلاقات الأفرواسرائيلية قد شهدت العديد من التقلبات والتغيرات منذ تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ فإنها مع ذلك شهدت استمرار دائم مع الكثير منها وفي نهاية عام ١٩٦٧ كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٣٢ دولة، اعترفت بها رسمياً وتبادلت الزيارات الرسمية معها وبعد عام ١٩٧٣ دعمت الدول الأفريقية العالم العربي ودعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى حظر اقتصادي على إسرائيل وفي عام ١٩٧٥ استطاعت الكتلة الأفرو-عربية أن تفرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة

مشروع قرار تم إصداره بالفعل يتهم الصهيونية بأنها نوع من أنواع العنصرية إلا أن زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ قلبت الموازين والمعايير وفتحت الباب على مصراعيه أمام تحسين وتطوير العلاقات الأفرواسرائيلية،فاستعادت إسرائيل علاقاتها المقطوعة مع ٨ دول وكان لمدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دافيد كمحي دور بارز في هذا المجال والجدير بالذكر أيضاً أن العلاقات الأفرواسرائيلية شهدت طفرة نوعية منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاق غزة - أريحا عام ١٩٩٤ هذا بالإضافة إلى اتفاق وادي عربة مع الأردن في العام نفسه مما حرر العديد من الدول الأفريقية حتى الإسلامية منها من القيود السياسية والمعنوية في تعاملها مع الكيان العبري والشاهد على ذلك موريتانيا التي أقامت علاقات مكشوفة مع إسرائيل في أوج ممارسة أعمال القمع والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني من قبل حكومة شارون الإرهابية أثناء الانتفاضة وبات حجم الحضور الإسرائيلي في أفريقيا ينافس بل ويتفوق على الحضور العربي خصوصاً من حيث الكيف، إذ أن الإسرائيليين برعوا في مختلف مجالات التغلغل إلى العمق الأفريقي الأمنية والعسكرية والتجارية والزراعية والسياسية حتى باتوا يتفوقون أيضا على الفرنسيين الذين كان لهم حضور استعماري تاريخي في العديد من دول القارة السوداء وبات رجال الموساد يوفرون الحراسة للرؤساء، موبوتو في زائير وباسكال ليسوبا في الكونغو وعمر بانجو في الجابون

وإدريس ديبي في تشاد .

والجدير بالذكر ان آرئيل شارون عندما كان وزيراً للحرب في مطلع الثمانينات قال ان النفوذ الأسرائيلي يجب أن يمتد من باكستان إلى تركيا وإيران؛ عبر العالم العربي وأن يتغلغل في أفريقيا بعمق ونظراً للطبيعة العسكرية للكيان الصهيوني وغلبة الاعتبارات الأمنية فى مجمل علاقاتها الدولية فقد أصبحت السياسات الإسرائيلية ذات صبغة عسكرية وأصبحت تحالفاتها تحمل الصفة ذاتها وترتكز استراتيجيتها المتوسطة والبعيدة المدى على احتواء منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا وتطويقها بسلسلة من التحالفات والأحلاف وأشباه الأحلاف العسكرية للتحكم في موازين القوى فيها ومعلوم أن سياسة التطويق الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط لا تكتمل إلا من خلال علاقاتها المتصاعدة والمتنامية مع دول حوض النيل،التي تشكل دول جوار اقليمي لكل من مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر وهذه الدول هي أريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندي والكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)وفي جميع الأحوال فان الحسابات العسكرية لدى الإسرائيليين تبقى لها الأولوية في العلاقات الأفرواسرائيلية بحيث يعد التعاون العسكري وعمليات التسليح التي تقوم بها إسرائيل للدول الأفريقية بمثابة حجر الزاوية في بنيان العلاقات المشتركة وتتحرك إسرائيل في هذا المجال بصورة غير رسمية عن طريق شركة خدمات

أمنية هي ليف - دان التابعة للموساد والمتخصصة في مجالات التدريب والحماية الأمنية الأمر الذي يستدعي التسليح والصيانة الحربية وخدمات المساندة ، فالرشاش عوزي الإسرائيلي صار السلاح المفضل لدى رجال الأمن الأفارقة، ونظم الاتصال والمراقبة الأمنية في المطارات والمباني الحكومية باتت إسرائيلية أيضاً كما أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى أفريقيا يقدر حجمها بمليار دولار في السنة على الأقل .

والثابت أن إسرائيل التي تزحف على أفريقيا من كل جانب وبكل وسيلة تسعى للنفاذ إليها أيضاً من خلال الثغرات السياسية الكثيرة فتعمل على ملء الفراغ الذي يتركه الآخرون مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الأنظمة اليسارية الموالية له في أثيوبيا والكونغو بالإضافة إلى تراجع الدور الفرنسي وتخلي باريس عن بعض الأنظمة مثل نظام موبوتو في زائير وتسعى إسرائيل إلى أداء دور الطرف صاحب النوايا الحسنة في أفريقيا إذ لا تشترط مقابل تعاونها وجود نظام ديمقراطي أو احترام حقوق الإنسان وقد أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية في داخلها المؤسسة الدولية للتعاون والتنمية التي تقوم بمهام الربط ما بين مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص ومن أهم الشركات الإسرائيلية التي تجتاح أفريقيا حالياً :

١- مجموعة سوليل بونيه وهي الشركة الإسرائيلية الأولى التي تتعامل فى أعمال البناء وقد تمكنت من إنجاز مشاريع إنمائية عديدة في نيجيريا

وساحل العاج والكاميرون وكينيا.

٢- في مجال مكاتب الدراسات طورت شركة تلمال للاستشارات الهندسية أنشطتها في أفريقيا حيث تملك مكاتب تمثيل في نيجيريا وغانا وليبيريا والكاميرون وهي تعمل في مشاريع الري وبناء الطرق والمرافئ النهرية وإصلاح المدن.

٣- يقوم قطاع النقل البحري واتحاد نقابات الهستدروت والاتحاد البحري الإسرائيلي الذي يملك نظاماً للشركات المختلفة بدور بارز في تعزيز واستمرار عملية الاختراق وعلى هذا الصعيد أنشأت السلطات الإسرائيلية شعبة تعتني بمسائل التعاون الدولي أطلق عليها اسم مشاف مهمتها وضع الأفكار والخطط وتنفيذ مهمات التعاون المدني وقد نشأت عن هذه الشعبة مؤسسات مختلفة كمركز تأهيل الأجانب والمركز الدولي للتدريب من أجل التنمية والمعهد الأفروآسيوي لدراسات التنمية والتعاون والعمل ومركز استصلاح الأراضي ومستشفى هداسا التابع للجامعة العبرية، ومركز دراسة المياه الجوفية ومركز فولكاني لتعلم أسس ووسائل الري الحديث وتغلغلت إسرائيل أيضاً في حقل الخدمات ومقاولات البناء والفنادق وفي حقل المال والبنوك وقد تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية منذ عام ١٩٩٢ تقريراً سرياً يفيد بأن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا يتم عبر ثلاثة طرق:

١- المؤسسة التي تجند الفنيين والتقنيين وإرسالهم إلى الدول الأفريقية

٢- المؤسسة التي تزود الشركات الإسرائيلية في الدولة اليهودية بكافة المعلومات عن الدول الأفريقية.

٣- المؤسسة التي تعمل على تعزيز وتقوية العلاقات والروابط بين إسرائيل والدول الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وليس فقط مع حكومات الدول بل مع المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية وتفيد تقارير دبلوماسية غربية أن أكثر من ألفي خبير أمني إسرائيلي ينشطون الآن بشكل رسمي في ١٢ دولة أفريقية بصفة مستشارين لرؤساء هذه الدول للشئون الأمنية وتؤكد التقارير أيضا أن الولايات المتحدة تتفهم التحرك الإسرائيلي على هذا الصعيد وتشجعه لأنه في النهاية يصب في مصلحة النفوذ الأمريكي الصهيوني المشترك على حساب النفوذ العربي غير المستقر أيضاً ولعل أهم معطيات الواقع الأفريقي التي تم استثمارها إسرائيليا هي المعطيات المرتبطة بصورة العربي في العيون الأفريقية على مستوى النخب الحاكمة وعلى مستوى الرأي العام الأفريقي في الوقت عينه فرغم تراجع صورة العربي تاجر العاج والرقيق في أذهان الأفريقيين نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي بذلته مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو على صعيد القارة الأفريقية، إلا أن الإعلام الإسرائيلي سعى دائما لتجديد الصورة السلبية للعرب لدى عموم الأفارقة عن طريق تعميم الصورة السلبية لبعض قطاعات الأقليات العربية وخاصة اللبنانية والسورية الناتجة عن ارتباط بعض هذه القطاعات

بالنخب الحاكمة الأفريقية من جهة وممارسة لسلوكيات اقتصادية انتهازية من جهة ثانية جعلتها مكروهة لدى الرأي العام الأفريقي ودعمت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه الصورة السلبية للعرب بصورة سلبية أخرى هي صورة العربي مالك النفط والعوائد النفطية الكبيرة والخيالية التي لا يتم استثمارها لدعم الأفارقة، وإن استثمر بعضها في القارة الأفريقية فهو استثمار سلبي يستند إلى سلوك بطيء ومتردد ووسيلته القروض العربية المرتبطة بفوائد مرهقة نسبياً ومن ضمن هذه الأجواء شنت إسرائيل حرباً ضروساً ضد مصر والسودان والجاليات العربية المهاجرة إلى الدول الأفريقية منذ عشرات السنين وأكدت وزارة الخارجية المصرية وجود مؤامرة إسرائيلية ضد مصر في النزاع الدائر في منطقة البحيرات العظمى وذلك لأنها تريد السيطرة على منابع النيل .

وتنطلق الاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال من الاعتبارات التالية :

١ـ تأثير منطقة حوض النيل على الأمن القومي العربي من خلال تهديد منابع نهر النيل وارتباط ذلك بالسياسات والتوجهات المصرية والسودانية.

٢ـ الأهمية الاستراتيجية لكل من أريتريا وأثيوبيا في التحكم فى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث أن ذلك له علاقة مباشرة بالاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الرامية إلى منع تكرار محاصرتها بحرياً مثلما

حدث عندما أغلق العرب عليها مضيق باب المندب مما شل حركة الأسطول البحري.

٣ - تقوم إسرائيل بدور مخلب القط للولايات المتحدة الأمريكية أو انها تؤدي دور المساعد لأمريكا في التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الأفريقية بحيث تحول النفوذ الفرنسي على سبيل المثال في كل من رواندا والكونغو الديمقراطي إلى نفوذ أمريكي بدعم الخبرات الاسرائيلية التي تتجلى خاصة في صورة مرتزقة يعملون كخبراء عسكريين في التدريب والتسليح وما إلى ذلك.

٤- الاستفادة الاقتصادية من دول هذه المنطقة الجاذبة للاستثمارات الغربية لكونها منجماً لا ينضب من المواد الأولية والخامات الثمينة وتتحرك الاستراتيجية الإسرائيلية بالنسبة لدول حوض النيل على ثلاثة محاور هي كالتالي:

أ- ربط أنظمة هذه الدول بالخبرات العسكرية الاسرائيلية سواء على صعيد الكوادر البشرية أو على صعيد أنظمة الدفاع والتسليح بحيث أضحت اسرائيل تتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول وتدعم بعض ميليشياتها المسلحة المتصارعة على الحكم، مثلما حدث في رواندا.

ب- تحريض دول منابع النيل على المطالبة بنصيب أكبر من مياهه واستخدام ذلك كأسلوب عدائي ضد مصر خصوصاً فيما يتعلق بمشروعات التنمية الزراعية وأهمها مشروعا توشكي وترعة السلام بل

ومحاولة فرض أفكار تسعير المياه وبيعها وإنشاء سوق دولية لها على غرار ما يحدث بالنسبة للمياه التركية ناهيك عن دعمها المستمر لاقامة أية مشروعات سدود أو التوسع في الزراعة لأية دولة نيلية باعتبار ذلك تحدياً لكل من مصر والسودان.

ج - استخدام سياسة الوسيط التجاري لتسويق المواد الخام والمنتجات الزراعية لهذه الدول في أوروبا وفي الوقت ذاته استيراد متطلبات هذه الدول الصناعية والزراعية بأسعار مضاعفة لتحقيق المكاسب السريعة.

يقول اللواء عثمان كامل الرئيس السابق لهيئة البحوث العسكرية المصرية أن الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ليس هدفاً إسرائيلياً فقط بل هو تعبير عن مصالح أمريكية وغربية حارسها الأمين إسرائيل وقد أحسن الحارس اختيار البوابة فكان الدخول من طريق التعاون العسكري الوطيد وقد مارست إسرائيل سياسة اللعبة المزدوجة فأقامت لها علاقات تعاون مع الأنظمة الحاكمة وأيضاً مع حركات المعارضة لتضمن لنفسها المرونة في التعامل بما يضمن مصالحها بالدرجة الأولى وإسرائيل التي رأت، بدخول إريتريا جامعة الدول العربية، أن البحر الأحمر قد اصبح بحيرة عربية، لم يعجبها ذلك فتحركت للهيمنة على مضيق باب المندب لتحويله إلى وسيلة ضغط مباشرة على كل من مصر والسودان والسعودية واليمن وحققت نجاحاً بعقدها اتفاقات تعاون مع إريتريا عام ١٩٩٢ في المجال العسكري شمل مساعدة القوات الإريترية على احتلال

جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى وإلى تدعيم قواتها لاستمرار هذه الجزر لتوفير الهيمنة الإسرائيلية على الملاحة عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي كما ساهمت في تقديم تسهيلات بحرية وجوية لإريتريا هذا إلى جانب وجود جنود إريتريون في بعثة تدريبية لدى القوات البحرية الإسرائيلية ومشاركة ٣٥٠ إسرائيلياً من اليهود الفلاشا في صيانة وتأمين المنشآت العسكرية في اريتريا وبناء على طلب أريتريا قامت إسرائيل بإيفاد مجموعة من ٢٠٠ عسكري كمستشارين عسكريين من سلاحي الجو والبحر وعناصر مخابرات لحماية الوجود العسكري الإريتري في ميناء مصوع على البحر الأحمر وامتد النفوذ العسكري الإسرائيلي إلى كل من أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وإلى جنوب السودان حيث تعاونت السلطات العسكرية الإسرائيلية مع حركة التمرد في الجنوب بقيادة الهالك جون جارانج عن طريق إرسال مدربين وتدريب آخرين من الحركة في إسرائيل مع توفير الأسلحة والمعدات والذخائر والقاذفات المضادة للدروع وأجهزة الاتصال وصولاً إلى الطوافات الحربية وتعمل إسرائيل من وراء هذا كله للهيمنة على منابع النيل الاستوائية ولاستكمال حزام التطويق الإسرائيلي الجنوبي لمنابع النيل بما يشكل تهديداً أمنياً واستراتيجياً لكل من السودان ومصر ويمتد هذا الحزام ليشمل زائير وتشاد وليهدد المغرب العربي من الجنوب حيث تكتمل حلقة الاتصال الدائرية الممتدة من البحر الأحمر ومنابع النيل حتى

الوجود العسكري في دول جنوب الصحراء التي لها حدود مع المغرب العربي ولهذا اهتمت إسرائيل أيضاً بالاتصال العسكري مع زائير وكانت قد وقعت اتفاقاً عسكرياً معها منذ عام ١٩٨٣ يشمل الإمدادات والتدريبات العسكرية والأمنية على حد سواء.

أما تشاد فإنها حصلت على هبة من الأسلحة عن طريق زائير عام ١٩٨٣وتوسعت العلاقات حتى أصبح هناك خبراء إسرائيليون مع عناصر زائيرية في تشاد تقوم بتدريب الجيش التشادي وتتحمل إسرائيل التكاليف وبالنسبة لنيجيريا فقد برز التعاون العسكري الإسرائيلي بإنشاء ثلاث قواعد جوية في منطقة البحيرات العظمى ومنذ بداية التسعينات تمارس إسرائيل دوراً خفياً في تمويل الصراع مستغلة الصراعات والاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة المذابح الجماعية بين الهوتو والتوتسي.

ولا يخفى في هذا المجال وجود المصالح المتكاملة ما بين إسرائيل والولايات المتحدة حيث تسعى إسرائيل إلى محاصرة الأمن القومي العربي، وطبقاً لرأي كريستيان توردينى، فإن الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنابع النيل، لا يقتصر الهدف من ورائها على فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين بواسطة أثيوبيا واريتريا، بل يتجاوز ذلك إلى جعل أبواب المنطقة مفتوحة أمام المصالح الأمريكية .

وعن الأزمة السودانية فإن المصلحة الأمريكية الإسرائيلية تسعى إلى تغيير نظام الحكم القائم حيث فرضت إدارة كلينتون السابقة عقوبات اقتصادية على السودان في حين أنها في الوقت نفسه قدمت دعماً كبيراً لدول الجوار الجغرافي والثقافي المحيطة به، وتعتمد الإدارة الأمريكية في تحقيق هذه السياسة على قادة كل من أثيوبيا وإريتريا وأوغندا ورواندا .

وعلى الرغم من الانشقاق الذي حدث بين جناح المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي وجناح المؤتمر الوطني بزعامة البشير وهو الأمر الذي انتهى بإزاحة الترابي نفسه ووضعه رهن الاعتقال في أعقاب توقيعه مذكرة تفاهم مع فصيل جون جارانج، فإن الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش لم تعبأ بهذه التطورات الداخلية المهمة على الساحة السودانية واستمرت على نهجها المتشدد في التعامل مع السودان.

أما فيما يتعلق بالمغتربين العرب الموجودين في العديد من الدول الأفريقية وخصوصاً اللبنانيين منهم، فتجدر الإشارة إلى أن نحو ربع مليون لبناني ينتشرون حالياً في دول القارة السوداء وأبرزها السنغال وأبيدجان وسيراليون وليبريا وغينيا وكان هؤلاء قد هاجروا منذ عشرات السنين حين كانت أفريقيا ما تزال أرض الأدغال والمخاطر وفي الوقت الحاضر يشعر الكثير من هؤلاء أن وجودهم هناك بات مهدداً خاصة في ليبريا والجابون وسيراليون وساحل العاج،أما المأساة

المؤلمة فكانت في الكونغو حيث اغتيل ١١ شاباً لبنانياً في ظروف غامضة لا تبتعد عنها الأصابع الصهيونية كثيراً وفي هذا المجال يقول رئيس الجالية اللبنانية أن الإسرائيليين يضخمون باستمرار الأخطاء إذا حدثت فإذا ارتكب أحد اللبنانيين المراهقين، الذي يمكن أن يكون قد ولد في الكونغو وشب فيها، خطأ ما، لكونه عاطلاً عن العمل، فإن الجالية اليهودية هناك تضخم الأمر محاولة إظهار الجالية اللبنانية بأكملها في موقع الخطأ فإسرائيل كعادتها لا تحارب مباشرة بل عن طريق التضييق على اللبنانيين عبر منافستهم في لقمة عيشهم والتحكم بالمال والاقتصاد فقبل مصرع كابيلا حصلت شركة IDI الإسرائيلية التابعة لحزب شاس اليهودي المتطرف على حق احتكار استخراج الماس وبيعه دون أي شركة أخرى بما فيها الشركات اللبنانية مقابل ١٨ مليون دولار شهريا؛ وهذا المبلغ لا يكفي لاستخراج ثلاثة أو أربعة أحجار من الماس وبذلك قضت على الدور المميز الذي كان يقوم به اللبنانيون منذ عام ١٩٦٠ لاستخراج الماس مما ألحق أضراراً فادحة بالكونغو وباللبنانيين على حد سواء ومع كابيلا الابن تمت إعادة فتح السوق لكل الشركات مع إعادة تنظيمها ورغم ذلك بقي اليهود يضايقون اللبنانيين بل ويعملون على استدراج بعضهم من العاطلين عن العمل لمؤسساتهم لتوريطهم في مشاكل عملات مزورة وما شابه،ثم يشون بهم إلى السلطات الكونغولية .

لقد كانت الكونغو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، من الدول

الأفريقية المناهضة لإسرائيل في أفريقيا، ولكن بعد استئناف العلاقات مع إسرائيل بدأ رجال المخابرات الإسرائيلية يتسللون إلى الكونغو برازافيل للعمل هناك مستغلين توتر الأوضاع السياسية في البلاد وقد كوّن رجال الموساد شركات لممارسة نشاطهم من خلالها سواء لصالح الحكومة أو لصالح الأحزاب المعارضة لها وقد ألقت الحكومة الكونغولية القبض على عدد من رجال الموساد الذين كانوا يمدون أفراد الميليشيات بالأسلحة ويدربونهم عليها ومن ناحية أخرى دفع جهاز الموساد بمجموعة أخرى من رجاله بقيادة العميد احتياط زئيف زخارين ومعاونه أوري شاحاك، ابن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق آمنون شاحاك، وقامت هذه المجموعة بتجنيد مائة إسرائيلي من المسرحين من الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي لتدريب وحدات كوماندوس في جيش الكونغو، مما أدى إلى تدهور الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية مع ذلك فإن هذا لم يمنع رئيس الكونغو ليسوبا من زيارة إسرائيل عام ١٩٩٥ حيث قال : جئت إلى إسرائيل لأن في أفريقيا أزمة وهي تواجه خطر الكارثة واليهود وحدهم هم الذين يستطيعون فهمنا والجدير بالذكر أن الكونغو التي تملك ثروة نفطية ومعدنية وطبيعية كبيرة تعتبر من أكثر دول العالم فقراً بسبب الفساد والقلاقل المستفحلة فيها والتي استمرت حتى وضع موبوتو يده على الحكم ثم أتى من بعده كابيلا الذي اغتيل وخلفه ابنه جوزيف الأول وبالإضافة إلى الكونغو يصل القلق لدى اللبنانيين في ساحل العاج إلى

ذروته ، حيث يتم تحطيم محلاتهم التجارية أو نهبها، مما أرغم العديدين منهم على العودة إلى الوطن خوفاً على أرواحهم وقد روى أحد أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من اللبنانيين في أبيدجان أن وراء القلاقل والمخاطر التي يتعرضون لها هناك جهاز الموساد الإسرائيلي الذي يضم نحو ستين عنصرا يتوزعون على مجموعة شركات يسيطر عليها اليهود وتملك رؤوس أموال ضخمة تحاول تطويق القدرات اللبنانية وإجبارها على الإفلاس والرحيل وقد وجدت أجهزة الموساد من تتكئ عليهم من الشباب والمراهقين السود الذين شحنت نفوسهم بالكراهية ضد اللبنانيين خاصة والعرب عامة، ممن يتهمون بالرشوة والتهريب وقد اعتبر مدير الشئون السياسية في وزارة الخارجية اللبنانية السفير ستيتيه أن صورة اللبناني قد شوهت في الداخل والخارج نتيجة للحروب التي دارت في لبنان منذ عام ١٩٧٥ والخطير في الأمر أن بعض الدول الأفريقية التي تعاني من أزمات اقتصادية وصراعات داخلية تبحث عن متنفس لهذه الأوضاع فتعمل على تحويل اللبناني إلى كبش فداء.

والأخطر هو أن العنصر الإسرائيلي العائد إلى أفريقيا يعمل على الانتقام من العرب واللبنانيين ثأراً لنجاح الموقف العربي الذي فرض على إسرائيل مقاطعة أفريقية شاملة فإسرائيل تحاول الآن تدمير الوجود اللبناني في أفريقيا وهو الوجود العربي الأكثر انتشاراً هناك إذ يوجد نحو ٣٥٠ ألف لبناني في أفريقيا وهذا المخطط يرمي إلى أخذ إسرائيل مكان

اللبنانيين لاسيما على المستويين الاقتصادي والسياسي وهو ما تجلى أخيراً في ساحل العاج وليبيريا .

الباب الرابع

أفريقيا والأمن القومي

تعتمد استراتيجية أية دولة من الدول على مقومات أساسية أهمها العقيدة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في هذه الدولة، والوضع الجيوستراتيجي للإقليم الذي توجد عليه، والموارد الطبيعية، وعدد السكان ودرجة التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، ثم القوة العسكرية ولكل دولة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبرى ، استراتيجية عليا، تحدد أهدافها القومية في الداخل والخارج، وتحافظ على مصالحها الحيوية، وتحمي أمنها القومي وفي ضوء ذلك كله، يتم تحديد وتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة لها في المنطقة الإقليمية، وعلاقتها مع بقية دول العالم وسوف نستعرض سويا علاقة الأمن القومى العربى والاسرائيلى بأفريقيا

الأمن القومى الاسرائيلى

اتفق المفكرون والباحثون المتخصصون في الدراسات الصهيونية والإسرائيلية على أن استراتيجية إسرائيل العليا، تقوم في الأساس على العقيدة الصهيونية التي تعتبر الكيان الغاصب إسرائيل ثمرة لها وهي تتأثر بشكل قوي ومباشر بالكيفية التي نشأ بها هذا الكيان كدولة على جزء هام وأساسي من فلسطين، والوضع الجيوستراتيجي لهذا الإقليم في قلب العالم العربي ، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة من هنا يتبين أن الأمن القومي بمعناه الشامل، يمثل الهدف الأول في التخطيط

الاستراتيجي الإسرائيلي على جميع المستويات السياسية والعسكرية والجغرافية وبالتالي فان التوسع الإقليمي وزيادة مساحة الأراضي التي تحتلها إسرائيل بصورة مباشرة في فلسطين والبلدان العربية المجاورة أو التي تسيطر عليها سيطرة نفوذ سياسي او اقتصادي في مدى الدوائر الحيوية لأمنها القومي، حسب تصورات قادتها ومفكريها الاستراتيجيين، إنما ترمي إلى زيادة عمقها الحيوي لتطبيق سياسة الهجرة والاستيطان وإلى إيجاد حقائق بشرية ومادية على أرض الواقع تمثل تحدياً بالغ الخطورة في وجه عودة الحقوق العربية السليبة ولذلك ترفض إسرائيل ذكر الحدود في وثائقها الرسمية وفقاً لسياسة بن جوريون الذي كان يقول : إن الحرب سوف ترسم حدود الدولة وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها الأمم المتحدة وأوضح موشيه ديان في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ أن الهدف الأول للطريق الذي نسلكه هو أن نضع خريطة جديدة وننشئ حدوداً جديدة ونهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الأخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها .

وأوضح إيجال آلون خصوصية مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بقوله عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بصورة حثيثة من أجل تلمس التأييد الدولي خارج الدائرتين الأمريكية والأوروبية اللتين ضمنتا

لها الرعاية المستمرة والدعم المادي والسياسي والمعنوي والإسناد العسكري ولهذا فإن الإسرائيليين يمموا وجوههم شطر إقامة علاقات متنوعة مع دول في قارات أخرى وخصوصاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وقد ارتبط هذا التوجه بالعديد من الاعتبارات والمعايير أبرزها : المعيار الاقتصادي حيث ينظر الإسرائيليون إلى أن أقطار هذه القارات خاصة القارة الأفريقية هي أقطار متخلفة وقابلة لغزوها اقتصادياً واجتياح أسواقها واستثمار مواردها الطبيعية وقد أوضح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق آبا ايبان في كلية الدفاع الوطني عام ١٩٦٤ أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي سيعتمد ، إلى حد كبير، على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول وبالإضافة إلى المكسب الاقتصادي دعا ايبان إلى السعي للتقارب مع الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال لاستمالتها والحصول على تأييدها في المحافل الدولية والمعيار الاستراتيجي حيث سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إعطاء الأمن القومي الإسرائيلي بعداً إقليمياً ودولياً وإلى ربطه بشبكة من العلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول آسيا وأفريقيا، دول الجوار غير العربية، انطلاقاً من إدراك الأهمية الاستراتيجية لهذه الأقطار من جراء موقعها الجغرافي، في محاصرة مقومات الأمن القومي العربي.

وفي هذا الخصوص يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية الهالك ليفي

أشكول كانت إسرائيل تتوخى من سعيها إلى إنشاء علاقات مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية البحث عن الأمن وضمان وجودها ودعم مركزها الدولي مع ما يحققه ذلك من مزايا استراتيجية تنعكس إيجابا على أمنها القومي .

وكذا المعيار الجغرافي حيث يعتبر الإسرائيليون الأقطار الآسيوية والأفريقية قريبة من حيث موقعها الجغرافي من الكيان الصهيوني قياساً على المسافة بينه وبين الولايات المتحدة فكيان العدو لم يكن يرتبط حتى النصف الثاني من الخمسينات، سوى بعلاقات ضيقة جداً مع أفريقيا مثل علاقته مع ليبيريا التي كانت ثالث دولة تعترف بإسرائيل .

أما البلد الأفريقي الذي أقامت الصهيونية العالمية علاقات وطيدة معه حتى قبل إعلان الدولة العبرية فكان دولة جنوب أفريقيا أثناء حكم العنصريين البيض فيه وقد تجسدت هذه العلاقة الوطيدة بين العنصريين في جنوب أفريقيا والصهاينة في زيارة رئيس حكومة البيض دانيال ميلين للكيان الصهيوني في مطلع الخمسينات، التي أسهمت في توطيد العلاقات الشاملة بين تل أبيب وجوها نسبورج بحيث أصبح العنصريون البيض أقوى حليف للصهاينة بعد الولايات المتحدة.

وفي النصف الثاني من الخمسينات بدأ يتبلور لدى الإسرائيليين ما عرف بالاتجاه الأفريقي في السياسة الخارجية الصهيونية، الذي تزعمه موشيه شاريت وزير الخارجية في ذلك الحين، وذلك كرد فعل على

مؤتمر باندونج الذي عقد عام ١٩٩٥ والذي برز فيه دور مصر الأساسي بالإضافة إلى دول آسيوية أبرزها الهند وأندونيسيا الأمر الذي أثار مخاوف الإسرائيليين وشجع على قيام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦والذي كان من نتائجه فتح مضائق تيران أمام الملاحة الصهيونية في البحر الأحمر .

من هنا ارتبط الاهتمام بأفريقيا بمعيار اقتصادي يضاف إلى المعيار السياسي والجيوستراتيجي ومما قاله بن جوريون في حينه أن أفريقيا أصبحت بعد تأمين حرية الملاحة في مضيق إيلات تحتل الأولوية في علاقات إسرائيل الدولية لأن هذه العلاقات ستحقق نتائج غاية في الأهمية لكلا الجانبين أما موشيه شاريت فاعتبر أن أفريقيا تشكل من وجهة نظرهم،ميداناً مهماً لا ينبغي أن نسمح بنشوء فراغ فيه بعد حصول أقطارها على الاستقلال لأن ملء هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لنا وينبع اهتمامنا بأفريقيا أيضاً من الروابط التاريخية التي يعود بعضها إلى الماضي السحيق وبعضها إلى مطلع هذا القرن، حيث عرضت أقطار أفريقية مثل كينيا على الحركة الصهيونية لتكون وطناً ينفذ فيه مشروع الوطن القومي .

هذا في الظاهر أما الحقيقة الكامنة وراء هذه المواقف الصهيونية فهي اعتبار الصهاينة أفريقيا بمثابة الحلقة الأسهل للاختراق والميدان الأرحب للتغلغل والاجتياح وقد اعتبر بن جوريون أن الطريق الأكثر

ضماناً للوصول إلى السلام والتعاون مع جيراننا، يكون عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في آسيا وأفريقيا، الذين سيفهمون أهمية إسرائيل وقدرتها على المساهمة في تقدم الشعوب النامية حيث أنهم سينقلون ذلك المفهوم إلى جيران إسرائيل وقال ليشيم، الذي كان مديراً للإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن صداقة أفريقيا هي عامل قوي يفيد إسرائيل في العالم الآفروآسيوي وقد تكون ذات دور حتى يمكن إقناع العرب بالتفكير في التعايش السلمي وعلى هذا الأساس تخرج إسرائيل من عزلتها وقد أبدى الاسرائيليون مخاوفهم من تزايد انتشار الإسلام في أفريقيا، مما يلحق أذى كبير بالمصالح الاسرائيلية ويقول تسفي مزال نائب المدير العام لشئون أفريقيا في وزارة الخارجية الاسرائيلية أن العالم صغير ومغلق، وأن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر خاصة بالنسبة لما يحدث في أفريقيا التي تعتبر جارة لاسرائيل من الناحية الجغرافية، واذا ما تفشى الإسلام هناك، فان إسرائيل ستتضرر كثيراً

الأمن القومى العربى وأفريقيا

يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية؛ ومن ثم فإن دوله تتحكم في

طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة كما أنها تُعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على الموقع وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال(١) أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكوناتها الاقتصادية، علاوة على ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية(٢) وفي الآونة الأخيرة وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واستهداف سفارتي أمريكا عام ١٩٩٨م في كل من كينيا وتنزانيا برزت أهمية منطقة القرن الأفريقي بشكل أكبر في حرب أمريكا المعلنة على الإرهاب الدولي؛ حيث زارها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، والجنرال تومي فرانكس، والجنرال جون ساتلر قائد القوات الأمريكية في

١- العلاقات السياسية بين مسلمي زيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى- رجب عبد الحليم ص ٥٦.

٢- الأمن القومي العربي ودول الجوار- سعد ناجي - نقلاً عن مجلة الوسط عدد ٢٥٢.

القرن الأفريقي، ويرابط على أرضها أكثر من ١٨٠٠ جندي أمريكي، كما ترسو على ميناء جيبوتي حاملة الطائرات مونت وايتني ، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي لكونه أهم موقع استراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية منذ ولادة الدولة العبرية في المنطقة الإسلامية العربية التي عرفت إعلامياً بالشرق الأوسط، وتعد أثيوبيا الحليف الأول لاستراتيجية إسرائيل في المنطقة ، وبوابتها الطبيعية إلى بقية دول القرن الأفريقي أما العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية فأصل مرجعها تلك الأسطورة الخرافية التي تزعم أن الدم اليهودي يسري في عروق منليك ومن حكم بعده من حكام أثيوبيا؛ باعتبارهم على حد زعم الاسطورة ينحدرون من صلب نبي الله سليمان ـ عليه السلام ـ ولهذا لقب الإمبراطور هيلا سلاس نفسه بأسد يهوذا ومهما كان الأمر فإن كل ما يهم إسرائيل أن لا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً؛ لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام أثيوبيا بما فيهم الماركسي منجستوهيلا ماريام، وكان لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإريترية التي استأجرتها من أثيوبيا ، وقد أنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة ديّان لأثيوبيا عام ١٩٦٥م، وفي ١١ سبتمبر من العام نفسه سجل حاييم بارليف زيارة سرية لأثيوبيا ثم بعد قرب سقوط نظام منجستو رفعت إسرائيل ـ كما يذكر مستشار الرئيس

الإريتري للشئون التجارية محمد أبو القاسم حاج حامد في كتابه نحو وفاق وطني سوداني - الفيتو عن الثورة الإريترية في أهم العواصم الغربية بداية من واشنطن ولندن وبون وروما وحتى باريس؛ فقد كانت إسرائيل تكبل هذه العواصم، وتحول دون تعاملها مع الثورة الإريترية على أساس أن الاستقلال الإريتري ضمن ارتباط إريتريا بالعرب يشكل مساساً بأوضاعها الإقليمية الاستراتيجية، والأمنية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وبهذا يتضح لنا أن استقلال إريتريا عن أثيوبيا جاء بعد رفع الفيتو الإسرائيلي عن استقلالها في تلك الحواضر الغربية؛ وذلك بالطبع ضمن شروط، وضمانات تقيد إريتريا من الميل كل الميل نحو الحق العربي، ونستطيع أن نقول أن إسرائيل استطاعت أن تعيد تأسيس علاقتها من جديد بكل من أثيوبيا وإريتريا لضمان مصالحها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي ، ولم تتأثر هذه المصالح بانفصال إريتريا عن أثيوبيا، وظهورها دولة مستقلة في القرن الأفريقي.

إن هذه النتيجة لايسلّم بها الأثيوبيون ولا الإريتريون؛ إذ ينفي كل منهما أن تكون علاقته مع الكيان الصهيوني على حساب الحق العربي والمصلحة العربية، وإن كان يتهم كل منهما الآخر بأنه أكثر قرباً إلى إسرائيل من صاحبه، هذا ما قاله وزير خارجية أثيوبيا سيوم ميسيفن لجريدة الزمان اللندنية بتاريخ ٢٠٠٢/١/١م في شأن العلاقة الإريترية

الإسرائيلية أثناء الحرب بين البلدين؛ حيث قال أن لدى أثيوبيا معلومات عن قدوم الإسرائيليين إلى إريتريا، وتجهيزها بالسلاح عبر وكلاء أو شركات مسجلة في دول أخرى مثل هنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا، ولا يسعني إلا التأكيد أن من يريد مساعدة إريتريا ضد أثيوبيا راغب في الاصطياد في الماء العكر والخلاصة فإن أثيوبيا لا ترتبط بأي علاقة خاصة مع إسرائيل ٠

والإريتريون من جانبهم أيضاً يرمون أثيوبيا بهذه التهمة؛ ففي مقال له بعنوان العلاقات الإريترية العربية قراءة جديدة يقول رئيس المركز الإريتري للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد حسن دحلي صحيح أن إسرائيل عادت استقلال إريتريا قولاً وعملاً من ناحية، ولم تقف موقف الحياد في الحرب الإريترية الأثيوبية لدى اندلاعها عام ١٩٨٩م، بل إنها انحازت إلى جانب العدوان والغزو الأثيوبي ضد إريتريا بلداً وشعباً بقيامها بصيانة الطائرات الأثيوبية المقاتلة؛ وذلك بشهادة رئيس وزرائها الأسبق بنيامين نتنياهو.

إن كل ما يهمنا معرفته هنا هو أن لكل منهما ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية اليهودية في القرن الأفريقي، ويمثلان معاً أهمية أساسية لدولة الكيان الصهيوني في الوقوف ضد المصلحة العربية، بغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً لإسرائيل من الآخر، وعن أي منهما انحازت

إسرائيل له في حربهما على الحدود، فقد تكون إسرائيل أمدت هذا وذاك بالكيفية التي تناسبها لكونهما مهمين معاً بالنسبة لاستراتيجيتها في القرن الأفريقي، ولكل منهما مكانته المعتبرة والمقدرة في هذه الاستراتيجية؛ فكما يرى فلاسفة اليهود ومفكروهم أن لكل من إريتريا الخارجة على المجموعة العربية والإسلامية بفضل سياسات النخبة النصرانية التجرنياوية الحاكمة، بالإضافة إلى أثيوبيا العريقة في نصرانيتها،وظهور دولة إسرائيل اليهودية على أرض فلسطين يعدُّ نصراً كبيراً في تجريد الشرق الإسلامي عن صبغته الإسلامية الصرفة حسب قول المؤرخ الإسرائيلي البروفيسير هاجا أيرلي في محاضرة له ألقاها عام ١٩٩٧م في جامعة أديس أبابا بحضور جمع غفير من الكتاب، والمؤرخين، والمثقفين، وغيرهم من الشخصيات الرسمية، قال فيها إن الشرق الأوسط لم يعد منطقة إسلامية بحتة، وأن القاهرة لم تعد عاصمة إسلامية لقد تغير الوضع كلياً؛ فالسيطرة الإسلامية لهذه المنطقة انتهت ببروز دولة إسرائيل، وإريتريا التي يسيطر عليها المسيحيون، وبوجود دولة أثيوبيا المسيحية العريقة، إذ يمكن للأقباط إقامة دولتهم المسيحية في دلتا النيل في أي وقت؛ نظراً لنمو تعدادهم وتماسكهم وتفوقهم العلمي.

القرن الأفريقي والتأثير العربي:

العرب لا محالة معنيون بكل غاشية تغشى القرن الأفريقي بحكم ارتباطهم به أمنياً، وثقافياً، واقتصادياً، ومن المفترض أن يكون لهم اهتمام بكل ما تشهده ساحة القرن الأفريقي من صراعات ونزاعات أيّاً كانت طبيعتها، ولكن بما أن العرب في وضع لا يحسدون عليه من حيث التفرق، وانزواء كل دولة من دولهم في حدود ذاتها مغلقة عليها بابها من الطبيعي أن يقضى الأمر في غيابهم جميعاً، أو أن يكون صوتهم خافتاً ووجودهم باهتاً.

نعم ثمة تحرك عربي شوهد من بعض الدول العربية كمصر، والسعودية، وقطر، وأيضاً ليبيا للإسهام في حل نزاعات القرن الأفريقي، ومثل هذا التحرك وإن كان تعبيراً عن إدراك أهمية القرن الأفريقي للأمن العربي إلا أنه من الصعب جداً أن يكون أكيد المفعول، وبالغ التأثير ما لم يتسم بالمتابعة الجادة ليخدم فقط مصالح الاستراتيجية العربية، وإلا لن يفلح في توجيه المسار وفق مقتضيات الاستراتيجية العربية إن كان لهذه الاستراتيجية وجود فعلي، أو في قطف ثمار أي طارئ سياسي إيجابي من الممكن أن يشهده القرن الأفريقي، بل على العكس ربما جلب الضرر، وحيث أن غالب السياسات العربية لا تنطلق من دراسات تقدمها جهات

متخصصة، ولا تنطلق أيضاً من استراتيجية أمنية موحدة من الطبيعي أن تكون دون مستوى السياسة الإسرائيلية في التأثير، وأن تأتي التحركات العربية في القرن الأفريقي ـ كما في غيرها ـ على غير تناسق فيما بينها، وأن نرى لكل بلد عربي موقفاً مغايراً لموقف الآخرين كل حسب قبلته السياسية، هذا ما كانت عليه السياسة العربية فيما قبْل الهيمنة الأمريكية ـ يوم كان العرب موزعين على المعسكرين ـ وهي اليوم على ما كانت عليه، بالإضافة إلى اشتداد حالة الهزال السياسي في الجسم العربي والذي لا يمكّنهم من اتخاذ قرارات ورسم سياسات تتجاهل، أو تتنافس، أو تتزاحم مع إرادة وسياسات الولايات المتحدة باعتبارها القوة التي لا يعصى لها أمر، ولا يؤمن منها جانب إذا ما زوحمت وكل العرب اليوم يخطبون ودّها، فأنى لهم منافستها؟ أو تجاهل خططها بوضع سياسات تنبع من المصلحة العربية الصرفة وإزاء هذا الواقع التعيس فإنه لا معنى لأن يقف الراحل العقيد القدافي مخاطباً الشعب الإريتري في أول زيارة له في ٥ فبراير ٢٠٠٣ م لإريتريا بقوله من مصلحة إريتريا أن تكون عضواً في المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية مثلما هو الحال بالنسبة لجيبوتي، والصومال، والسودان، وداعياً إلى عدم ترك فراغ في القرن الأفريقي تملؤه القوى الأجنبية مشيراً إلى أن هناك مخاوف من استغلال ما يسمى بمكافحة الإرهاب لإعادة الاستعمار العسكري، والسيطرة الأجنبية مرة أخرى على مصالح القرن الأفريقي وهذا الكلام من القدافي

مهما كان صحيحاً فلا يعني في النهاية شيئاً ما لم ينطلق من استراتيجية واحدة، ولا تأثير له والصف العربي يعاني من حالة التعثر والتبعثر، والتشوش في الرؤية .

خطر وجود إسرائيل على الأمن القومي العربي:

كتب البارون اليهودي روتشيلد في عام ١٨٤٠ في خطابة إلى رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون يبين له خطر نقطة الارتكاز الجغرافي مصر ويربطها بالبعد القومي العربي ويبين أهمية وجود دولة يهودية من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي العربي على أوروبا والغرب ، فيقول إن هزيمة محمد على وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين لأن هناك قوة جذب بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهون بإمكانيات اتصالهم واتحادهم ،وهكذا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر والعرب في آسيا ، وكانت فلسطين دائما بوابة الشرق ، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة ، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه والعمل على استمرار عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الآسيوي ، وكان لهم ما خططوا له وقامت إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ على التراب العربي في فلسطين وأصبحت بالفعل الحاجز المانع

للاتصال الطبيعي بين البلاد العربية ، ليس ذلك فحسب بل وخاضت حروب عديدة ضد الدول العربية وغيرها الكثير من الخروقات والمجازر سواء بلبنان أو فلسطين ، بل وفى تونس من قبل فى ١ أكتوبرعام ١٩٨٥ ، والسودان مؤخراً.

وتبنت إسرائيل في سياستها تجاه العالم العربي إستراتيجية المحاصرة ، أي تطويق السياسة العربية ، وهو ما يعرف بسياسة شد الأطراف ثم بترها ، كما حدث في السودان والتي انتهت بظهور دولة جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١ بناءً على رغبة دولية قوية لفصل جنوب السودان ، حيث تلاقت جميع المصالح الأمريكية والإسرائيلية وحتى الأفريقية لدول الجوار أثيوبيا وكينيا وأوغندا حيث دعموا جميعا قوات التمرد بقيادة الهالك جون جارنج ومن بعده سلفا كير بهدف التواجد الفعلي على أرض جنوب السودان التي ترى إسرائيل والولايات المتحدة فيها أفضل وسيلة للسيطرة على العمق الإفريقي ، وتهديد الأمن القومي العربي عامة ، والمصري السوداني خاصة ، وبشكل مباشر، إضافة إلى الحصول على النفط السوداني من الجنوب واستثماره .

تحديات إيرانية للأمن القومى المصري

أتاح موقع إيران الجغرافى لإيران قدرة على التميز والتفاعل الإقليمى، فهى دولة طريق أو معبر أفقى لحركة التجارة بين الشرق الآسيوى والغرب الأوروبى، وهى بمثابة جسر لنقل الحركة البشرية من الشمال الروسى المتجمد إلى الجنوب الدافئ فى الخليج العربى والمحيط الهندى، وقد أدى الموقع إلى نتيجتين تاريخيتين هما أن إيران صارت طريق التجارة بين شرق العالم القديم وغربه، وأنها صارت مطمع الغزاة منذ بدء الحياة السياسية، مما جعل لها علاقات مع جميع الدول سلباً وإيجاباً بالصداقة أو الحرب، وجعلها تتبنى عدة قيم أهمها الصمود فى مواجهة الغزو، والمحافظة على وحدة البلاد واستقرارها، واتخاذ استراتيجية التمدد للخارج درءاً للمخاطر من خلال منطق البيئة وأسلوب حكمها الامبراطورى وقد طرحت إيران المعاصرة بعض المشروعات الإقليمية، مثل مشروع أمن الخليج ٦+١+١، ومشروع السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع اتحاد البرلمانات المشتركة، ومشروع وحدة العالم الإسلامى،ومشروع الشرق الأوسط الإسلامى، ومشروع الحكومة العالمية للإسلام، فضلا عن توسيع قاعدة منظمة التعاون الإقليمى (اكو) بانضمام جمهوريات آسيا الوسطى إلى المنظمة، ولاشك فى أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة

تضم العالم العربى وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية فى أفريقيا، تقوم أساسا على السياسة الأمنية، وتجزم إيران بأن حركة الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية لها نتائج فعالة، وهو ما ينسحب على قضايا فلسطين والعراق والخليج وآسيا الوسطى وتمثل رسالة الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد إلى العالم خلاصة فكر النظام الإيرانى، واعتقاده بحلم الشاه كحتمية قيام دولة آخر الزمان على أساس الحق والعدل، وفى اتجاهه نحو المصالحة مع النظام الدولى، من خلال المحبة والعدالة والسلام وإبداء حسن النية، دون التسليم بالواقع أو الاستسلام للنظام الدولى، مع استلهام الخطاب من حركة الأنبياء، والتحول الواضح نحو الأصولية الإنسانية، والتأكيد على ضرورة الحوار والتباحث وتبدو مراجعة أحمدى نجاد لأخطاء القيادات العالمية على ضوء أصول الأديان، من خلال التركيز على بيان كيفية إنشاء كيان إسرائيل، وتداعيات مأساة إنشائها طوال ستين عاما، وممارسات إسرائيل والغرب، لمنع كل تقدم علمى أو تقنى فى المنطقة، باعتباره يمثل تهديداً لإسرائيل هكذا لم تتغير رسالة إيران إلى العالم منذ رسالة الهالك الخمينى إلى رئيس الاتحاد السوفيتى السابق جورباتشوف، مع اختلاف الزمان والظروف المحيطة والأساليب،وهى كذلك محور مؤتمرات حوار الحضارات التى يقيمها الرئيس السابق سيد محمد خاتمى فى مختلف أنحاء العالم.

وترى إيران أنها مؤهلة لعرض مشروع تجمع يمثل قوة سياسية واقتصادية مؤثرة ليس على المستوى الإقليمى فحسب، بل على المستوى العالمى أيضا، حيث تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربى وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية فى أفريقيا، وتعتقد أن المدخل الصحيح للتفاهم فى المنطقة هو تقاسم الأهداف وأيضا الأساليب، بمعنى أن يقدر كل طرف معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطاً أحمر فى علاقاته به، وليتعاونوا على هذا الأساس لمصلحة كل منهم، وأن هناك قضايا إقليمية لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين أطراف المنطقة، وهناك مجالات كثيرة للتعاون اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية ودينية، وأن المشكلات القائمة ليست مستعصية على الحل، وليست عقبة فى سبيل تحقيق الهدف الأهم.

وربما يلقى الإيرانيون باللائمة على مصر لرفضها العودة للنقاش والتفاهم، والتعامل بواقعية مع ظروف المنطقة، ومن ثم فإن الإيرانيين يرجعون تأخر التلاقى إلى الجانب المصرى بسبب مشكلة بين أجنحته السياسية، والتى يرون أنها لن تحل إلا بتقييم المصريين لعنصر المصلحة الناتج عن العلاقات بين البلدين على أساس المتغيرات والثوابت، وأن تجاهل العمق الحضارى لهذه الروابط فى مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يفقدهم قاعدة أصولية فى تقييم هذه العلاقات، فضلا عن القدرة على استقراء مستقبلها وهذا الرأى

الإيرانى هو جوهر الخلاف الذى يؤدى إلى سوء الفهم، وإلى الاستنتاج الخاطئ وتعتبر قضايا التخابر الإيرانى ضد مصر، والهجوم الإعلامى للتشكيك فى دور مصر الإسلامى والإقليمى ضمن عوامل الضغط على مصر ومحاولة جذب التعاطف من خلال القضية الفلسطينية خير شاهد على ذلك إن ما يبدو من خلاف يصل إلى حد العداء السياسى بين إيران وإسرائيل، أو بين إيران والولايات المتحدة فى الوقت الراهن لا يعبر عن حقيقة التفاعل بينهما، فليس من الممكن تجاهل أثر التفاعل التاريخى على التوجهات الحالية، مثل محنة السبى البابلى، والاستفادة ببنى إسرائيل فى بناء ودعم الحضارة الإيرانية القديمة، ولقد ظل الدور اليهودى ممتداً عبر العصور تحت الدعم الإيرانى، فتجلت صور التفاعل بين الطرفين فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، حتى خلال الحرب العراقية الإيرانية، وخلال فترة الحصار والاحتواء المزدوج ومن المهم أن ندرك حقيقة التفاعل بين إيران وإسرائيل فى إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد من خلال مبدأ المصلحة، الذى يعتبر ركناً أساسياً فى عقائد هذين النظامين، وهو يسمح لهما باتخاذ مواقف ظاهرة لا تعبر عن حقيقة التعاملات المستترة التى لها ما يبررها، سواء على مستوى الفكر القومى أو العقائدى، وهو ما تكون له آثاره السلبية على الدول العربية والأمن القومى المصري وتسعى إيران لإيجاد تحول فى أسلوب الخطاب يمثل نقلة فى نوعية الحوار مع المجتمع الدولى،

حيث نلاحظ اتخاذ السياسة الخارجية لإيران مواقف إيجابية، بما يفيد الحفاظ على المصالح الوطنية والأمن القومى الإيرانى، وأهداف إيران فأى نفع يعود على إيران من اندفاعها لدعم بعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية بالشكل الذى يجعل مصالح إيران فى مواجهة مع المصالح المشتركة مع العرب وإسرائيل، والقوى الدولية المؤثرة؟ والإجابة عليه تكشف الممارسة الميكيافيلية، ومؤداها حشد الجهود لاتخاذ مواقف عنيفة فى الأزمة، تحت ستار استراتيجية المقاومة، لإدخال المنطقة فى حالة من التوتر، تسمح بتصدير مشاكل الداخل إلى دول المنطقة، وتهيئ المجال لتحقيق الحلم الإيرانى بعودة المهدى المنتظر، وإقامة الحكومة العالمية للشيعة ومع توافر تقارير تشير إلى أن إيران على صلة ببعض الجماعات المتطرفة فى نقاط مختلفة من العالم، من خلال جيش حراس الثورة الإسلامية، حيث أدت طبيعة تكوين جيش الحراس إلى أن تحمل عناصره معها عند عودتها إلى إيران، بعد انتهاء تدريباتها فى المناطق الملتهبة من العالم، حيث تعمل المنظمات الثورية المتطرفة، عادت تحمل معها صداقات مع بعض عناصر هذه المنظمات والجماعات التى تعتبر خارجة عن إطار الشرعية الدولية، بل إن بعض هذه الصداقات تحولت إلى مديونيات مادية ومعنوية يحملها الحراس لهذه العناصر، وسواء من خلال القيام باستثمار هذه الصداقات، أو دفع هذه المديونات، باتت العلاقات وثيقة بين حراس الثورة الإسلامية وهذه المنظمات، ومن خلال

هذه العلاقات تتم عملية تبادل المصالح ولاشك أن تنامى بعض التوجهات النقدية، والدينية الحادة ناتج عن تأثير الدعاية للثورة الإسلامية وعندما قال الخمينى فى خطاب له بعد نجاح الثورة سنصدر ثورتنا إلى كل العالم، حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة، لم يكن يعنى إشعال الحرب مع دول المنطقة، ولكن حراس الثورة الإسلامية، حلاً لمشاكل النظام، ركزوا على فكرة تصدير الثورة، ليس من أجل عرض نموذج لم تتضح معالمه بعد، بل من أجل تصدير مشاكل يراد التخلص منها، حيث أصبحت عملية أمنية فى المقام الأول، لأن التصدير إذا زحف إلى الخارج يوقف أى زحف إلى الداخل، وثورة المبادأة تمنع الثورة المضادة من البروز، واستندوا فى ذلك على بعدين أساسيين البعد الأول،هو البعد العقائدى لتغيير سلوكيات سكان المنطقة فى اتجاه قيم الثورة الإسلامية، من خلال منطلقين الأول هو الالتفاف حول قيم آل البيت وتوجيهات أئمة الشيعة، والثانى هو دمج السياسة بالعبادات فى صياغة جديدة لشكل العبادات وجوهرها وأبعادها والبعد الثانى هو بعد النضال الذى يهدف إلى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكانياتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بدعم بشرى وخبرات إيرانية، ترفض المهادنة مع قوى الاستكبار العالمى، وتواجه هذه القوى وعملاءها فى الداخل من الرجعيين والسلبيين، فضلا عن دعم ومساندة وتمويل الحركات الثورية فى المنطقة وقد اعتبر الحراس قيام الجمهورية الإسلامية فى إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدول

العالمية، التى هدفها تحرير البشرية بأكملها، ووجهوا علاقاتهم إلى كل من الحركات الثورية والأقليات الشيعية، بوصفها رسل الجمهورية الإيرانية لنشر مبادئها التى فيها إنقاذ المستضعفين وخلاصهم.

إن إيران المعاصرة كما أثبتت التجارب، تجيد اللعب فى الساحات الاستراتيجية الخارجية، معتمدة فى ذلك على الشخصية القومية الإيرانية التى دأبت على تصدير مشاكلها إلى الخارج على مدى التاريخ، واستطاعت بذلك أن تكتسب عنصر المبادأة التى تقوم عليها سياستها الخارجية الحالية وأسلوب المبادأة هو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعنى أن إيران قد خططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت فى خططها كافة الاحتمالات، معتمدة على خبراتها فى علاقاتها مع الدول، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال فى إدارة الأزمات، وإمكانات الفقه السياسى المساعدة، والأخطر من ذلك تلك العلاقات المعقدة التى نسجها أفراد وقيادات جيش حراس الثورة الإسلامية منذ قيام الثورة وحتى الآن مع جماعات وأحزاب وحكومات فى مختلف أنحاء العالم، تقوم على تبادل الخدمات والخبرات والمساعدات وهناك قضايا ينبغى بحثها، ليس لأن هذه القضايا قد فرضت نفسها على الساحة فقط، بل لأن بحثها أصبح ضرورة وطنية وعربية وإسلامية، سواء ما يتعلق بفلسطين أو العراق أو لبنان أو إيران أو طبيعة وحجم القوات الأمريكية والأجنبية فى

المنطقة، أو زيادة التدخل الأجنبى فى شئون دول المنطقة، أو المشروع النووى الإيراني منها:-

أولا: قضية الجزر الثلاث التى تحتلها إيران:

حيث حرص المسؤولون الإيرانيون على التأكيد على أن هذه الجزر جزء لا يتجزأ من التراب الإيرانى، مما يؤدى إلى عدم تصديق التوجه الإيرانى لإقامة علاقات طيبة مع دول الخليج والدول العربية، على أساس الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال أراضى الدول، ووحدتها وسيادتها، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، وحل النزاعات بالطرق السلمية،وهو ما جعل قضية الجزر عنصراً من عناصر تشكيل العلاقات المصرية-الإيرانية، وان تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، وهذه القضية قضية أمنية مصرية وليست إماراتية فقط.

ثانيا: قضية أمن الخليج:

ليس باعتبارها التزاماً عربياً فقط، بل لوجود مصالح أمنية واقتصادية، فى حين ترفض إيران أن تتدخل أية دولة من خارج دول الخليج فى قضية أمن الخليج، تحت شعار أن أى مشروع حول أمن الخليج لا تضعه إيران أو لا تشترك فى وضعه على الأقل هو مشروع

فاشل، لأنه يتجاهل دولة خليجية لها أكثر من نصف السواحل المطلة على الخليج، ومياهها الإقليمية فى الخليج أوسع من سائر الدول الخليجية،وتتحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر المنفذ الوحيد للخليج على المحيط ومن ثم فإيران تبادر إلى طرح مشروع لحلف أمنى جماعى يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، رغم إدراكها أن هذا المشروع يجد اعتراضاً من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التى لها تعاون عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: قضية الوجود الأجنبى فى المنطقة:-

خاصة فى العراق والخليج والأراضى المحتلة.

رابعا: قضية تنامى القدرات العسكرية الإيرانية :

رغم التأكيدات الإيرانية بأنها لن توجه إلى أية دولة خليجية أو عربية، إلا أنها تطرح مخاوف عربية من احتمال استخدامها إذا تراجع النظام الإيرانى عن سياسته الانفتاحية، فى حالة ما إذا أقدمت الولايات المتحدة أو إسرائيل على ضربها، وما لذلك من تداعيات.

خامسا: عملية التطبيع مع إسرائيل.

الباب الخامس

إسرائيل و أفريقيا

الوضع الراهن للوطن العربي:

ان سبب التهديد الخطير الذي تعرض له الأمن القومي العربي، في العقد الأخير من القرن العشرين،هو ظهور حالة تمزق خطيرة، طالت حتّى الثوابت الأساسية،ومزقت الإجماع العربي، وضربت النظام العربي في أسسه، بحيث منعته حتّى من بحث قضايا مصيرية تتعلق بمستقبل الأمة العربية، مما أفضى للعدوان واسع النطاق على العراق، ابتداء من القرار٦٦١،في١٩٩٠ مروراً بالعدوان العسكري الثلاثيني، ليلة ١٩٩١ وصولاً إلى غزو العراق واحتلاله في مارس٢٠٠٣ ويتصف الوضع العربي الراهن بما يلي:

- دول رأت أن أمنها في المرحلة الراهنة يتطابق مع الضمان الأمني الدولي لذلك رهنت أمنها لإرادة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم دخولها فى معاهدات حماية، أطلقت عليها معاهدات التعاون الأمني، ويظهر ذلك واضحاً في الخليج العربي خشية التهديد الإقليمي الذي تستشعره.
- دول تمتلك قيمة جيوستراتيجية عالية وتعوزها الإمكانات للدفاع عنها.
- دول جوار إقليمي ذات أطماع واضحة في الوطن العربي، تمثلها تركيا وإيران واريتريا والحبشة.
- رادع نووي إقليمي ، ذو تأثير مزدوج، يعمل تبادلياً بين الدولتين

النوويتين الهند وباكستان وبشكل تتجه تداعياته نحو الخليج العربي والبحر الأحمر أو ضمن قوس تأثيره.

-دولة محتلة كانت حتّى ٢٠٠٣ ذات قدرات رائده، لكن تمّ تدمير قدراتها بفعل الاحتلال أيضا واستشراء نظام العقوبات الذي طال دولاً عربية أخرى كليبيا والسودان وفلسطين.

- قناعات قطرية انعزالية قصيرة النظر، متراجعة عن الإيمان بوحدة الأمن العربي، خصوصاً بين دوائر وفئات تمّ اختراقها فكريا أو بين نظرة أنانية،رضيت بحياة الدعة والغنى والخمول، متناسية المآسي التي قد يقود إليها هذا الحال.

- جماهير مسلوبة القدرة على الفعل، ولو أنّها عبرت عن قناعاتها في لحظات لا تنسى.

- تفكيك قضية فلسطين، ونقلها من المستوى العربي الشامل إلى المستوى الثنائي، حيث أضحي التعامل معها يشبع التعامل مع قضايا الحدود، وتلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً مؤيداً من قبل الولايات المتحدة ثمّ تفتيت الوحدة الفلسطينية داخلياً.

- وضع دولي أحادي القطب، قدم للمنطقة محتلاً، ممثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية، مسوقا لنظريات جديدة، تعادى العمل العربي المشترك وتربط مصير أطراف الأمة العربية، بجوارها الإقليمي، كالمتوسطية والشرق أوسطية، وموفراً المشروعية والحماية للأطماع الصهيونية.

خطر إسرائيل في أفريقيا علي أمن مصر

يبدو أن إسرائيل بدأت توسع دائرة تدخلها فى الشئون الأفريقية، فبعد الأمن والاستخبارات والسياحة، تدخل تل أبيب إلى القارة السمراء بقوة عبر المجال الزراعي وباتفاقية وقعتها مؤخراً مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو، بهدف تطوير منظومة الأمن الغذائي وخدمة المياه وتحسين سبل التسويق والتصنيع الزراعيين في القارة الأفريقية والملفت في الاتفاقية أنها تشمل إدخال إسرائيل إلى الدول الفقيرة والأقل دخلاً ونمواً وهى دول حوض النيل تقنيات التكنولوجيا الحيوية وتقنيات الزراعة الحديثة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية البيئية وزيادة دور المرأة الأفريقية في التنمية وكانت مصر التي طالما اعتبرت الرائدة في مجال الخبرات الزراعية في أفريقيا والسودان رفضتا التوقيع على اتفاقية إطارية بين دول حوض النيل، والمعروفة باسم عنتيبي بسبب خلافات حول بنود في الاتفاقية.

ولا يرى وزير الزراعة المصري الأسبق أيمن فريد أبو حديد أي تأثير للاتفاقية بين إسرائيل والمنظمة الدولية على الدور المصري في أفريقيا لأنه قديم ومستمر، مدللاً على ذلك بتوجه الحكومة المصرية لإنشاء مزارع جديدة في القارة الأفريقية وأوضح أن إسرائيل ليست الوحيدة التي تسعى لدور في القارة السمراء، فالصين وأغلب دول العالم تبحث

عن موطئ قدم اقتصادي لها في هذه القارة نظرا لتوفر التربة الخصبة والمياه واليد العاملة الرخيصة غير الخبيرة، أي أن كل شيء موجود عدا التكنولوجيا ويعتقد أبو حديد أن اختيار الأمم المتحدة لإسرائيل مرده أنها تحسب على المجموعة الأوروبية وفقا لتقسيم المنظمة الأممية، وأن جنوب السودان- حليفة إسرائيل الأولى في القارة السمراء- ليست سبب وجود إسرائيل في أفريقيا، لأن العلاقات قديمة بين الجانبين في مجالات متعددة، مشيراً إلى حسن علاقات مصر بجنوب السودان منذ تأسيس دولتها الوليدة وقلل من تأثير هذه الاتفاقية على مياه نهر النيل لأن هناك اتفاقية إطارية تحكم العلاقة بين دول حوض النيل، معتبراً هذه الاتفاقية محاولة إسرائيلية لتدعيم حضورها في أفريقيا خصوصاً أنها تنشر خبراءها وباحثيها في مؤسسات الأمم المتحدة التي تعنى بتطوير القارة الأفريقية ودعا وزير الزراعة السابق صلاح يوسف إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية والسياسية للرد على هذه الاتفاقية التي قال إنها تهدف لتعميق الدور الإسرائيلي في القارة السمراء وتهميش الدور المصري، مؤكداً امتلاك القاهرة لكفاءات وخبرات زراعية تكفي الجغرافية الأفريقية واعتبر أن هذا التوغل الإسرائيلي لا يستهدف مصر بل الدور العربي في أفريقيا، وأن الاتفاقية رغم أنها تتعلق بالزراعة والمياه، إلا أن لها بعد سياسي، وطالب دول حوض النيل بالتقارب والتنسيق وتدعيم التعاون بينها، وحمّل يوسف النظام المخلوع مسؤولية

تراجع العلاقات بين مصر ومحيطها الأفريقي عبر توجيه الدبلوماسية المصرية نحو أوروبا وأمريكا ودول الغرب، مما أدى إلى تراجع الدور والتأثير المصري في أفريقيا ووصف مدير وحدة السودان ودراسات حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات هاني رسلان الاتفاقية بأنها تعزيز للنفوذ والحضور الإستراتيجي لإسرائيل في أفريقيا عبر التواصل المباشر مع المواطن الأفريقي البسيط في قطاع الزراعة الذي يمس حياته اليومية، وأن إسرائيل كثفت حضورها الأمني والمخابراتي وحتى السياحي في قارة تعاني دولها من فقر مدقع وارتفاع معدل البطالة وسوء تغذية وهذا الوجود سيؤثر بشكل سلبي على السياسات والنفوذ المصري في أفريقيا، والاختراق الإسرائيلي لأفريقيا ناتج عن الغياب المصري والعربي بشكل عام عن القارة السمراء، مستدركا أنه بعد خروج مصر من هذه المرحلة الانتقالية وفي حال وجد القرار السياسي فإن القاهرة ستستعيد مكانتها في أفريقيا لأنها جزء عضوي منها، إضافة إلى حضورها التاريخي وتراثها السياسي في المنطقة ووجود عوامل مشتركة كثيرة بين الجانبين.

وهناك خطة اسرائيلية منظمة تجاه أفريقيا لاتقتصر علي المياه فقط لكنها ترتكز علي الاستفادة من جميع الثروات في تلك الأراضي البكر والقارة الافريقية احتلت مكانا متقدما في سلم أولويات الحركة الصهيونية منذ تأسيسها وكان من أسباب الاهتمام الاسرائيلي بالقارة

التأثير علي الأمن المائي العربي، حيث نهر النيل وأهميته الاستراتيجية لمصر والسودان ودول أخري، وتهديد الملاحة العربية في البحر الأحمر ومنع تحوله الي بحيرة عربية، وإضعاف التأييد الافريقي للقضايا العربية.

أفريقيا والنفوذ الاسرائيلي:

أفريقيا القارة التي كانت تعتبر إلى وقت قريب منطقة نفوذ عربية ، تنازلت الأنظمة العربية عن دورها التاريخي فيها فاسحة المجال لإسرائيل لتسرح وتمرح كيفما أرادت مقدمة خبراتها العسكرية والأمنية وغيرها ، وقد تكون قد بنت في بعض دولها مثل أثيوبيا واريتريا قواعد عسكرية سرية ، على غرار قواعدها في جمهورية جورجيا في القوقاز ،كي تستخدمها إسرائيل متى شاءت كرأس حربة مسمومة تغرسها في خاصرة الدول العربية خاصة مصر والسودان.

فحينما فشلت إسرائيل في التفاهم مع مصر بخصوص حصولها على مياه نهر النيل ، لجأت إلى الأساليب الملتوية في محاولات التدخل في دول مصب النيل ، لإجبارها على الرضوخ لمطالبها ، فجريدة هاآرتس الإسرائيلية نقلت عن المصري اليوم قولها لقد بدأت حرب المياه وجيراننا الأشرار - إسرائيل - مشغولون بمحاولة تدمير علاقات مصر مع دول المنبع.

وفي هذا السياق وصف دبلوماسيون أفارقة جولة ليبرمان في بعض دول منابع النيل بالغامضة من حيث التوقيت والأهداف ، ويرى خبراء أن توقيت الزيارة يؤكد وجود مساع إسرائيلية لإجهاض المفاوضات التي تجريها مصر مع هذه الدول للحفاظ على حصتها من مياه النيل.

فمصر تعلم وتعي تماماً خطورة التحريض الإسرائيلي المتواصل والمستمر لدول حوض النيل ،والمساعدات المالية السخية والتقنية الحديثة التي تستخدم في إنشاء سدود ومشاريع عملاقة على النيل ، تهدف فى الأساس إلى تقليل كمية المياه التي تصل إلى مصر لتخنقها .

وأيضا تتواصل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على مصر ، من أجل تنازلها وقبولها بعض التعديلات على اتفاقية دول الحوض الموقعة عام ١٩٢٩م بين الحكومة المصرية وحكومات دول المنبع التي تعطي لمصر حق النقض الفيتو ضد إنشاء أي دولة من دول المنبع مشروعات جديدة على نهر النيل أو أي من فروعه .

وتقول بعض المصادر أن الضغوط التي تمارسها أمريكا وإسرائيل تهدف إلى إثارة الرأي العام العالمي ضد مصر ، بالإضافة إلى دول المنبع لإجبارها على تعديل الاتفاقية ، فإسرائيل تتسلح بحجة واهية تتمثل في كمية المياه الكبيرة التي تهدرها مصر في الصحراء ، وهذه الضغوط المبرمجة تهدف في المقام الأول لإجبار مصر على الرضوخ

والموافقة على نقل مياه النيل إلى إسرائيل، وآخر ما تعمل عليه إسرائيل هو مساعدة الدول الأفريقية في استغلال المياه في مجال التنمية .

تقول بعض المصادر إن أمريكا وإسرائيل تحاول وضع مصر أمام خيارين أحلاهما مر ، الأول: أن توافق مصر على تزويد إسرائيل بحاجتها من مياه النيل ، والثاني : إذا رفضت مصر الخيار الأول المتمثل فى إنشاء سدود عملاقة في أثيوبيا وبتقليص المياه المتدفقة إلى السودان ومصر إلى أدنى درجة ، وهنا تكمن الطامة الكبرى حيث يعني ذلك نقص شديد في مياه السد العالي وبحيرة ناصر ، وما يعنيه ذلك من الانعكاس السلبي الكبير على توفير مياه الشرب والزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

وزير الطاقة المصري صرح بان إسرائيل لن تحصل على قطرة ماء واحدة من مياه النيل ، وفي تعليقه على وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتدويل نهر النيل واستيعاب مياهه في أثيوبيا ، وممارسة الضغط على مصر من أجل تزويد إسرائيل بالمياه ، قال : إن الهدف من ذلك الوقيعة بين مصر ودول المنبع فحسب الاتفاقيات مصر لا تستطيع تزويد إسرائيل بمياه نهر النيل ، وذلك تطبيقاً لتلك الاتفاقيات السابقه مع دول حوض النيل ، التي تنص على عدم جواز إمداد أي دولة خارج حوض النيل بالمياه.

الباب السادس

أمريكا وأفريقيا

نبذة عن تاريخ العلاقات الأمريكية الأفريقية

بعد الحرب الباردة ، لم تظهر الولايات المتحدة اهتماما كبيراً بدول القارة الأفريقية ، بسبب انشغالها بالصين وجنوب شرق آسيا ودول شرق أوربا ، فالسنوات الأولى بعد انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ كانت تمثل مرحلة انتقالية في السياسة الأمريكية ولقد شاعت أفكار بوش حول النظام الدولي الجديد ، بوصفها نظرية عالمية للعلاقات الدولية ، لكنها لا تتناول القضايا القارية أو الإقليمية بسياسات محددة ويبدو للوهلة الأولى أن القيمة الإستراتيجية لأفريقيا في السياسة الأمريكية اقترنت بظاهرة الحرب الباردة ، وانتهت بنهايتها ، خصوصاً بعد ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة.

و لقد رأت سوزان رايس ، مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية في إدارة بيل كلينتون أن الولايات المتحدة تعتمد بصورة كبيرة على القارة الأفريقية في البترول والمعادن الإستراتيجية لذا توزع الاهتمام الأمريكي على جميع الأقاليم الغنية بالنفط والمعادن الحيوية كما اتسمت السياسة الأفريقية لواشنطن خلال إدارة كلينتون بالحذر في معالجة الأزمات والقضايا الأفريقية ، معتمدة على سياسة رد الفعل لمواجهة تطور الأزمات في القارة ، لاعتقادها أن التدخل المباشر المحفوف

بمخاطر الفشل قد يؤدي إلى نتائج عكسية في مجال السياسة الداخلية الأمريكية لاحقاً بين جورج بيرسُن ، نائب مساعد وزير الطاقة الأسبق قائلا: لا يمكن للعلاقات الأمريكية- الأفريقية التجارية إلا وأن تصبح أوثق في المستقبل ٠

إن القيمة الجيوسياسية لأفريقيا ، تشكل عنصراً حيوياً في السياسة الخارجية الأمريكية لذا تشجع واشنطن المنظمات الإقليمية الأفريقية التي تستهدف تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي ، مثل منظمة مجموعة الدول في غرب أفريقيا إكواس ومنظمة التنمية الأفريقية سادك في الجنوب الأفريقي التي تضم ١٤ دولة ، اللتان تشكلان قيمة إستراتيجية في تحديد المواقف الأمريكية تجاه الكوارث الطبيعية واندلاع الأزمات والنزاعات وقضايا حفظ السلام وضمان الأمن والاستقرار وحماية مصادر الطاقة النفطية فالنظام الاقتصادي الدولي للعولمة شجع الأقاليم الأفريقية على الانفتاح على الاقتصاديات العالمية وإتباع سياسات اقتصاد السوق وتنفيذ شروط البنك الدولي والنقد الدولي، إضافة لانتقال الدول من نظام الحزب الواحد إلى التعدد السياسي للاستجابة لمفاهيم الليبرالية الجديدة .

- تأسيس قوات الاستجابة للأزمات الأفريقية حيث أطلقت واشنطن فكرة تأسيس قوة عسكرية سميت افريكوم سرعان ما استبدلت بهيئة باسم

مبادرة الاستجابة للازمات الأفريقية التي حددت مهمتها الرسمية فى التدريب على المحافظة على السلام والمساعدة الإنسانية على أن تكون المعدات المستخدمة غير قاتلة وفي الواقع ترمي المبادرة الأفريقية إلى تحديث عمل القوات المسلحة في البلدان الأفريقية ومطابقته للمعايير الأمريكية خصوصاً في مواجهة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا ، كما تهدف أيضا إلى تفادي تكرار كارثة ما حدث للأمريكيين في الصومال.

-إعلان برنامج المساعدة بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ حيث ضاعفت الولايات المتحدة من استثمارها العسكري في أفريقيا بعد أن قدمت لها الحرب على الإرهاب الحجج الضرورية لذلك حيث أكد الرئيس جورج بوش خلال جولته الأفريقية في يوليو ٢٠٠٣ قائلاً لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الأفريقية أو استخدام أفريقيا قاعدة لتهديد العالم لقد أعادت إدارة جورج بوش في ربيع عام ٢٠٠٢ ، تنظيم المبادرة الأفريقية لتصبح (أكوتا) ، الذي بات يضم إضافة إلى هدف الحفاظ على السلام والمعونة الإنسانية ، تدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والوحدات الصغيرة وفق نموذج الوحدات الخاصة وكذلك الإعداد للتأقلم مع بيئة معادية وباتت القوات الأفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحدة ولم تعد واشنطن تتحدث عن أسلحة غير قاتلة كما في زمن المبادرة الأفريقية بل صار التركيز يدور على التعاون الهجومي

وانطلاقا من يناير ٢٠٠٤ ، بدأ الجيش الأمريكي في نشر إمكانات عسكرية ضخمة لدعم معركة السلطات المحلية ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد وذلك في إطار برنامج المساعدة العسكرية لمبادرة الساحل الذي دخل حيز التنفيذ منذ نوفمبر ٢٠٠٣ وقد رصدت له في عام ٢٠٠٤ موازنة بلغت ٦.٥ مليون دولار ويقضي البرنامج المذكور بتقديم العون إلى مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا في مكافحتها التهريب والمجرمين الدوليين والحركات الإرهابية وبناء على ماتقدم ، يمكن اختصار عناصر الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا فى محورين أساسيين هما:

- الوصول غير المحدود إلى الأسواق الأساسية ومصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية .

- التأمين العسكري لسلامة طرق المواصلات ، خصوصاً السماح بإيصال المواد الأولية إلى الولايات المتحدة.

السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا

إن النمط العام الذى يميز السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة اتسم بالعزلة وكف الأيدى عن التدخل فى الشئون الداخلية للقارة،ويكفى أن نشير إلى الوقوف الأمريكى الصامت تجاه مؤتمر برلين

عامى ١٨٨٤ - ١٨٨٥،الذى تم بمقتضاه تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية ويبدو أن عدم الرغبة أو حتى عدم الخبرة هى التى وقفت وراء هذه السياسة الأفريقية للولايات المتحدة وعليه فقد واجهت هذه السياسة معضلة حقيقية مع بداية فترة الحرب الباردة فى أواخر الأربعينات،وأكد هذا المعنى جورج ماجهى مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى والشئون الأفريقية بقوله إننا لسنا فى موقع يمكننا من ممارسة المسؤولية بشكل مباشر تجاه أفريقيا، إننا نفتقد الرغبة فى تحمل المسؤوليات التى يقوم بها الآخرون وعلى أى حال فإن المبادئ التى نؤمن بها والالتزامات الحاكمة لحركتنا فضلا عن عدم خبرتنا أسهمت جميعها فى عدم تحملنا لهذه المهام - ويمكن القول بشكل عام أن الدبلوماسية الأمريكية تجاه أفريقيا فى ذلك الوقت واجهت مشكلات أساسية

أولها: أنها كانت بشكل مباشر

ثانيها: أنها كانت تؤمن بالدور المحورى للقوى الأوروبية فى مستعمراتها الأفريقية السابقة

ثالثها: اعتقد كثير من الأمريكيين أن ممارسة التمييز العنصر داخل الولايات المتحدة ذاتها ستقود إلى رد فعل غاضب بين صفوف المثقفين الأفارقة على أن رياح التحرر الوطنى التى هبت على أفريقيا منذ

الخمسينات دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى سياساتها السابقة تجاه أفريقيا، وبالفعل أرسل الرئيس أيزنهاور فى عام ١٩٥٧ نائبه ريتشارد نيكسون إلى أفريقيا حيث زار ثمانى دول دفعة وحدة من أجل تحليل الأوضاع المتغيرة والمتسارعة التى شهدتها القارة فى ذلك الوقت،وقد أكد نيكسون فى تقريره على أهمية الاستقلال والتحرر الوطنى بالنسبة للأفارقة وطالب أيضا بضرورة أن تعترف كافة إدارات الحكومة الأمريكية بالأهمية المتزايدة لأفريقيا بالنسبة للمصالح الأمريكية واقترح نيكسون أن يتم تعيين مساعد مستقل لوزير الخارجية للشئون الأفريقية، وأن يتم توجيه الاستثمارات الأمريكية إلى أفريقيا فى نفس الوقت الذى تتوقف فيه أمريكا عن ممارسة التمييز العنصرى حتى تكسب ود وتأييد الأفارقة ويمكن القول أن نيكسون رغم اعترافه باستمرار الدور الأوروبى المهيمن فى أفريقيا وضرورة التشاور والتنسيق مع القوى الأوروبية فإنه أكد على ضرورة صنع سياسة أمريكية مستقلة تجاه أفريقيا واتساقا مع هذا التصور الجديد ظهرت خلال عقد الخمسينات مجموعة من المنظمات الأهلية الأمريكية المهتمة بأفريقيا، ومع ذلك اللجنة الأمريكية الخاصة بأفريقيا والمعهد الأمريكى الأفريقى، ومجلس الشئون الأفريقية وأيا كان الأمر، فإن اعتبارات الحرب الباردة وسعى الولايات المتحدة إلى احتواء المد الشيوعى فى أفريقيا قد استحوذت جميعها على اهتمامات صانع القرار الأمريكى

فالرئيس كيندى الذى أبدى تعاطفاً ملحوظاً مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار فى أفريقيا البرتغالية، وقف مكتوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكى بقواعد حلف الناتو فى المنطقة، وعلى الرغم من تزايد السخط الدولى على نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا فإن الرئيس ريجان لم يستطع أن يواجه حكومة بريتوريا العنصرية بسبب خشيته من تزايد النفوذ الشيوعى فى المنطقة، بل إن الولايات المتحدة استمرت فى تأييدها لكافة التنظيمات والقوى التى ينظر إليها على أنها تناضل من أجل الحرية مثل مقاتلى جبهة يونيتا فى أنجولا على أن التقارب الأمريكى السوفيتى الذى بدأت خطواته الأولى عام ١٩٨٤ باجتماع كل من ريجان وجروميكو كان يعنى فى أحد دلالاته أن الحرب الباردة قد أفل نجمها وأوشكت على الانحسار،ويعنى ذلك أن التطورات التى شهدها النظام الدولى قد مهدت الطريق أمام الإدارة الأمريكية لإعادة النظر فى سياستها تجاه أفريقيا ولعل وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يوضح ذلك المعنى بقوله خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحدد سياستنا الأفريقية بناء على الطريقة التى نؤثر بها على أفريقيا ولكن بما تحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو، على أنه مما يحمد له اليوم أننا تجاوزنا مرحلة تبنى سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من أفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الأفريقية

وليس بخاف أن قائمة المصالح والأهداف القومية التى كانت تشكل السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هى:

- احتواء الشيوعية ٠

- حماية خطوط التجارة البحرية ٠

- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ٠

- دعم ونشر القيم الليبرالية خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان٠

وإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية منذ الستينات تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الأفريقية فإن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت تغيرات جذرية فى تلك الرؤى وأيا كان الأمر، فإنه يمكن القول أن المتغيرات الدولية الجديدة التى سارت فى اتجاه العولمة الأمريكية، أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد وقد اتضحت ملامح إدارة كلينتون فى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة

فلقد خضعت السياسة الأفريقية للولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها ولا يخفى أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها: -

ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التى تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية فى عصر العولمة الأمريكية فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجى للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما إلى التأكيد على أهمية أفريقيا فى منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة وتغير التصور الخاص بأفريقيا الذى ظل مسيطر فترة طويلة حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادى،وهذا من وجهة النظر الأمريكية ولقد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التى حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكى بغزو الأسواق التى تضم نحو سبعمائة مليون نسمة وتغير الرؤى والتصورات فى الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التى تعانى منها مناطق معينة فى أفريقيا مثل الجنوب الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكى أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادى فى أفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة وإعادة تقويم السياسة الفرنسية فى أفريقيا حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة أكثر قارية وهو ما تمثل فى اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية الفرانكوفونية التى أصبحت تضم دولاً غير ناطقة بالفرنسية فى نفس الوقت الذى

اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التى تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت (١)

أهداف أمريكا

من خلال تحليل الخطاب السياسى لكبار المسؤولين فى الإدارة الأمريكية نشير إلى هدفين رئيسيين وهما: -

الهدف الأول:

ويتمثل فى دفع عملية الاندماج الأفريقى فى الاقتصاد العالمى ولدعم هذه الغاية، فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هى: تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية التى تقوم على إنهاء رحلة المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجارى محلها، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية فى القارة ودعم النظم التى تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطى وفقا للتصور الأمريكى خاصة فى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية فى القارة والعمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقى بما يحقق الأمن

١- السياسة الدولية عن مقال د. حمدى عبدالرحمن- بتصرف

والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

الهدف الثانى:

ويتمثل فى حماية المصالح الأمريكية الحيوية خاصة الاعتبارات الأمنية، وعليه فإن الإدارة الأمريكية تولى اهتماماً كبيراً لقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع فى إطار التصور الأمريكى للإرهاب وقضايا أخرى محل اهتمام أمريكى مثل تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانهيار البيئة ومن اللافت للنظر حقا أن مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية سوزان رايس قد أكدت على أن جولات أولبرايت فى أفريقيا تسعى إلى تقويم المبادرات والسياسات الأفريقية على ضوء الهدفين السابقين ويمكن إجمال أهم مجالات الاهتمام الأمريكي بأفريقيا فى: -

١ - المجال الاقتصادى: ويمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادى الأمريكى الجديد فى أفريقيا من خلال التقرير الذى صدر فى منتصف عام ١٩٩٧ بعنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا الذى أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الصناعية الكبرى التى تستفيد من الفرص الجديدة فى أفريقيا واستناداً إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على دمج أفريقيا فى

الاقتصاد العالمى من خلال تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذى يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق فى النهاية فرصاً أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية فى القارة وقانون النمو والفرص فى أفريقيا، وهو الذى وافق عليه الكونجرس فى إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا ويعد هذا القانون منافساً لاتفاقية لومى المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبى ومنطقتى الكاريبى والباسيفيك وسياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التى ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لا تعنى إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى المنطقة والاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى أفريقيا مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقى ـ السادك ـ والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ـ الأكواس

٢ ـ المجال الأمنى: إذ يعد هذا المجال من ابرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا ـ ويمكن أن نشير فى هذا الخصوص إلى المرتكزات الآتية:

أ ـ تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية فى منطقتين على جانب كبير من الأهمية وهما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الأفريقى الكبير مع

الاعتماد على قيادات أفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة كما ظهر ذلك جليا فى مؤتمر عنتيبى الذى عقده كلينتون مع زعماء ست دول أفريقية وهذه السياسة تسعى كذلك إلى محاصرة النظم الأفريقية المعادية لأمريكا مثل السودان وليبيا ومن المؤشرات التى تؤكد هذا التوجه الأمريكى أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أولبرايت وضعت على قائمة زيارتها الأفريقية فى أكتوبر ١٩٩٩ الاجتماع بأركان المعارضة السودانية، وعلى رأسهم جون جارانج زعيم الفيصل الرئيسى فى حركة التمرد السودانية، وكذلك التنسيق ما بين المبعوث الأمريكى للسودان هارى جونسون وممثل منظمة الإيجاد الكينى دانيال موبيا ويأتى ذلك كله فى إطار عدم تمثيل الجانب الحكومى الرسمى فى السودان

ب - تشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات وذلك استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة فى العمل من أجل تعزيز القدرة الأفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام أما الدور الأمريكى فينحصر فى التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات فى الدول المختلفة وتتألف هذه القوة من وحدات قوامها ما بين عشر آلاف إلى اثنى عشر ألف جندى أفريقى بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين ومن الدول المشاركة فى هذه القوة السنغال وأوغندا ومالاوى ومالى وغانا وأثيوبيا

ج - التركيز على قضايا الإسلام السياسى، إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كل من كينيا وتنزانيا ورد الفعل الأمريكى المتمثل فى توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان تساؤلات عديدة حول الحرب المعلنة بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسى وعلى رأسها تنظيم القاعدة وعلى الرغم من أن تاريخ الصراع والتنافس بين حركة الإسلام السياسى والغرب عموما قديم ومعلوم، إلا أنه من الملاحظ منذ نهاية الثمانينات ازدياد حدة هذا الصراع خاصة مع إصرار الغرب على البحث عن عدو استراتيجى بديل للاتحاد السوفيتى ٠

٣ - المجال السياسى: من الملاحظ أن إدارة الرئيس كلينتون قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سياستها الجديدة تجاه أفريقيا وهى تستخدم فى ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومى من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة فى الخارج، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تولى اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقى وأنها فى سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة فى أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص وأنها تستفيد من إمكانات العولمة الأمريكية فى تسويق نمط الحياة

الأمريكية وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدنى ويلاحظ بصفة عامة أن السياسة الأمريكية تعول فى المجالات السابقة على التنظيمات الإقليمية الأفريقية فى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة مع أفريقيا فإذا نظرنا إلى منطقة الجنوب الأفريقى نجد أن جماعة تنمية الجنوب الأفريقى السادك أضحت أداة محورية فى دعم التعاون التجارى والأمنى بين دول المنطقة، وتهتم الولايات المتحدة اهتماما بالغا بهذا الإطار التنظيمى الإقليمى، ويتضح ذلك من متابعة حركة التجارة الأمريكية من دول السادك حيث بلغت عام ١٩٩٤ أكثر من سبعة مليارات دولار وفى عام ١٩٩٧ وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقا مع وزراء مالية السادك بشأن تنمية العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنظمة وتنظر فى إطار التجمع الإقليمى إلى جنوب أفريقيا باعتبارها حليفا استراتيجيا، حيث أن كلتا الدولتين تشتركان فى عدد من الأهداف السياسية العامة سواء داخل دولة جنوب أفريقيا ذاتها أو فى المنطقة بأسرها إذ تمثل جنوب أفريقيا ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا وتفضى عملية تقويم السياسات والمواقف الأمريكية تجاه منطقة الجنوب الأفريقى إلى القول بأن جمهورية جنوب أفريقيا ستظل الشريك الرئيسى للولايات المتحدة فى أفريقيا والقوة المحورية التى يعتمد عليها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى فى النظام الإقليمى لدول الجنوب الأفريقى وتعد الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الأكواس

بمثابة الآلية المؤسسية لدعم جهود التعاون الإقليمى بين دول المنطقة ولكن نيجيريا تمارس دوراً محورياً وقائداً فى هذه الجماعة وهو ما ظهر جليا فى قيادتها لقوات الإيكوموج فى ليبريا وسيراليون، وعلى الرغم من العقبات التى تعترض عملية التحول الديمقراطى فى نيجيريا ذاتها، فإنها تمثل أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا قاطبة كما أنها تعد ثالث مصدر للنفط المتجه للولايات المتحدة بعد كل من المملكة السعودية وفنزويلا وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الواردات الأمريكية عام ١٩٩٤ من البترول النيجيرى ومشتقاته نحو ٤٤ مليار دولار يدفع ذلك إلى القول بأن السياسة الأمريكية تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدنى لهذه الدول الأفريقية

السياسة الأمريكية ودائرة النيل

لاشك أن تاريخ التدخل الأمريكى فى منطقة البحيرات العظمى معلوم خاصة بعد استقلال أنجولا عام ١٩٧٦ وانتهاجها الفلسفة الماركسية اللينينية، حيث استهدفت السياسة الأمريكية منطقة البحيرات العظمى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية طيلة سنوات الحرب الباردة فالموقف الأمريكى من الأنظمة الحاكمة فى المنطقة قد تغير مع أواخر أعوام

الثمانينات وبداية التسعينات حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولهما: يتمثل فى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية فى وسط أفريقيا والثانى: يرتبط بمحاربة وعزل نظام حكم الجبهة الإسلامية فى السودان ولقد عملت الولايات المتحدة على تقوية وتعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا ورواندا تحت حكم الجبهة الوطنية التى تمثل أقلية من التوتسى وذلك منذ أوائل التسعينات وقد شملت هذه الروابط تقديم مساعدات عسكرية مهمة لكل من البلدين من خلال:-

- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية وهى مبيعات حكومية يديرها البنتاجون ٠

- برنامج المبيعات التجارية وهى مبيعات خاصة تقوم بها شركات الأسلحة وينظمها البنتاجون ٠

- السماح بنقل فائض المعدات الحكومية من قبل البنتاجون ٠

- برنامج التعليم والتدريب العسكرى الدولى٠

وقد وافقت الولايات المتحدة على الدور الأوغندى الذى أسهم فى إنهاء حكم الأغلبية من الهوتو فى رواندا وكذلك دور الحكومتين الرواندية والأوغندية بعد ذلك فى الصراع الذى شهدته جمهورية

الكونغو الديمقراطية، وأفضى إلى انتصار تحالف قوى المعارضة بقيادة لوران كابيلا فى مايو ١٩٩٧، وعلى الرغم من عدم وجود أية دلائل تشير إلى مساندة أمريكية لقوات كابيلا فإن الولايات المتحدة كانت تبارك التدخل الأجنبى فى شئون الكونغو بحجة دعم حركة التحول الديمقراطى بها ٠

كما يمكن القول أن التطورات التى شهدتها منطقة القرن الأفريقى فى أوائل التسعينات قد أدت إلى ظهور ترتيبات إقليمية جديدة فانهيار أثيوبيا منجستو - والصومال سياد برى - واستقلال إريتريا أسهم فى إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها، وعلى صعيد آخر، فإن تاريخ التعاون الأمريكى الأثيوبى قديم ومعروف منذ العهد الإمبراطورى، وربما يكون أحد الأهداف غير المعلنة للسياسة الأمريكية فى المنطقة هو التأثير على الخزان المائى خاصة فى منطقة النيل الأزرق والنظر إلى قضية المياه باعتبارها ورقة ضغط يمكن إثارتها فى إطار الترويج لمقولة حرب المياه فى القارة الأفريقية فلقد سبق أن عارضت الولايات المتحدة مع أثيوبيا فى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث لاستصلاح الأراضى وتوليد الكهرباء على النيل الأزرق خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، ولعل ذلك الإجراء الأمريكى كان يطرح فى أحد دلالاته محاولة الضغط على الإدارة السياسية لمصر الناصرية آنذاك وليس بخاف أن الوجود الأمريكى منذ ذلك الحين يحاول تحقيق هذا الهدف وهو يرتبط دوما

بالوجود الإسرائيلى حيث تسعى الدول العبرية من خلال استراتيجية حلف المحيط، إلى محاصرة الأمن القومى العربى خاصة المصرى والسودانى، وطبقا لكريستيان توردينى فإن الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنابع النيل عموماً لا يقتصر الهدف من ورائها على فتح ثغرة فى خطوط الأمن القومى والمائى العربيين من خلال أثيوبيا وإريتريا، بل يتجاوز ذلك إلى جعل أبواب المنطقة مغتوحة أمام المصالح الأمريكية .

وتسعى الحكومة الأمريكية أيضاً إلى تغيير نظام الحكم القائم فى السودان حيث فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية على السودان مع منحها فى الوقت نفسه دعما كبيراً لدول الجوار الجغرافى والثقافى المحيطة بالسودان وتعتمد الإدارة الأمريكية فى تحقيق هذه السياسة على قادة كل من أثيوبيا وإريتريا وأوغندا بالإضافة إلى بول كاجامى رئيس رواندا، وهم الذين يمثلون من وجهة النظر الأمريكية الجيل الجديد من القادة الأفارقة الذين يعملون بدأب على تحقيق طموحاتهم القومية والإقليمية المشتركة .

إن المدقق فى السياسة المصرية يلاحظ أنها لا تتفق تماماً مع السياسة الأمريكية المعلنة وهو ما يدعو إلى ضرورة الحوار والتفاهم بين الجانبين المصرى والأمريكى ومع ذلك فإن التفكيرالاستراتيجى الأمريكى الذى يقبل باندماج جنوب السودان المستقل فى إطار تجمع

القرن الأفريقى الكبير يتعارض ولا شك مع المصالح المصرية فى المنطقة وعلى الرغم من الانشقاق الذى حدث بين جناح المؤتمر الشعبى بزعامة الترابى وجناح المؤتمر الوطنى بزعامة البشير، الأمر الذى انتهى بالإطاحة بالترابى نفسه ووضعه رهن الاعتقال فى أعقاب توقيعه مذكرة تفاهم مع فصيل جون جارانج،فإن الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش لم تعبأ بهذه التطورات الداخلية المهمة على الساحة السودانية واستمرت على نهجها المتشدد فى التعامل مع السودان ٠

الطموحات الأمريكية في منطقة الصحراء

تعللت أمريكا بأحداث ٢٠٠١/٠٩/١١ للتخطيط لإقامة قواعد عسكرية في أفريقيا وكانت أمريكا ولا زالت تستغل قاعدة طانطان في المغرب، وأثنت الحكومة المغربية على الأهداف الإنسانية النبيلة للقوات الأمريكية في المغرب التي قدمت كمية من اللوازم المدرسية لمصلحة تلاميذ إحدى المدارس الإبتدائية بالمدينة(١) ، وكان قائد قوات الحلف الأطلسي في أوروبا، الجنرال الأمريكي جونز قد صرح، في مارس ٢٠٠٣، قائلا:لم يعد بمقدور أمريكا أن تبقى بعيدة عما يحدث في أفريقيا، وليس بوسع

١-وكالة أنباء المغرب العربي ٢٠٠٥/٠٤/٠٧

القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع، انطلاقا من البحر لقد آن لها أن تحط في اليابسة، في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء، التي أصبحت مرتعا للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض سيطرتها ومراقبتها ولعبت القاعدة العسكرية الأمريكية في طانطان المغربية دوراً هاماً في إدارة عمليات التجسس بمنطقة الساحل والصحراء، وفي تقريب النزاعات المسلحة من دول المغرب العربي إضافة إلى الحرب الأهلية الدامية والمدمرة التي دامت ١٠ سنوات في الجزائر، وتزامن تصريح الجنرال الأمريكي جونز مع تدخل قوات الكومندوز المغربية لإفشال محاولة انقلاب في موريتانيا، قادها الضابط ولد حنانا، سنة ٢٠٠٣. ومنذ سنة ٢٠٠٥ بدأ الحديث والتسريبات المقصودة عن مشروع إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في أفريقيا المعروف باسم أفريكوم، وتركيز قواعد عسكرية أمريكية حول منطقة الصحراء وتزامن ذلك مع اشتداد التوتر في المنطقة والعمليات المسلحة واختطاف الرهائن، وهذا من شأنه أن يكثف التواجد العسكري الخارجي، ويفتح باب التدخل العلني للإمبريالية، باسم مكافحة الإرهاب، ويؤخر عمليات التنمية الإقتصادية وبرامج الصحة والتعليم، لفائدة السكان هذا إذا كانت للحكومات برامج اجتماعية أصلا وفي مرحلة لاحقة، اعتبرت أمريكا أن انتشار الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات والرقيق، والهجرة غير النظامية، والأنشطة غير الشرعية في الصحراء،

مصدر للمخاطر الأمنية والإرهابية، ويكمن الخطر في وضع الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، في نفس منزلة ا لذا تستنتج أمريكا أن من واجبها الأخلاقي؟ التدخل العسكري المباشر أو بواسطة الحكومات المحلية، من أجل إعادة الهدوء إلى هذه المنطقة الإستراتيجية والغنية بالمعادن والثروات الأخرى وتقترح أمريكا تمويل التدخل العسكري في منطقة الصحراء بواسطة أصدقائها السعوديين، والخليجيين عموما وبعد سقوط رأسي النظامين التونسي والمصري وسقوط نظام القذافي في ليبيا، كثفت أمريكا من مشاوراتها مع حكومات الدول المحيطة بالصحراء، ودعت وزراء خارجية الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر إلى الإجتماع في واشنطن يوم ٢٠١١/١١/١١، لدعم الشراكة الإقليمية لمكافحة الإرهاب واعتبر هذا الإجتماع مكملاً لعدة مؤتمرات سياسية وعسكرية واستخباراتية.

الباب السابع

إيران و أفريقيا

لقد شكلت القارة الأفريقية على الدوام محط صراع محموم بين القوى الدولية العظمى، ومسرحاً لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، فمنذ قرون عديدة والقارة السمراء تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب،على الرغم من أفول نجم القوى الاستعمارية التقليدية وبروز قوى صاعدة جديدة تتحدث نظرياً على الأقل، عن الحريات وحقوق الإنسان ومحاربة العبودية والاتجار بالبشر وسواها وأفريقيا باتت المنطقة الرخوة في الأمن العربي،حيث حضور إسرائيلي ووجود إيراني وتنافس أمريكي صيني فرنسي، وحضور هندي روسي، وباتت آثار وجوده تنعكس على أمن المنطقة ويشكل هاجساً أمنياً لها، في ظل نظام سياسي عربي مهلهل تحاول أعمدة التوازن فيه إحياؤه من جديد، لكن ذلك يحتاج إلى وقت وإلى استراتيجيات.

وبدأ خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضى، نمط جديد من الصراع على أفريقيا، حيث دخلت الصين حلبته بقوة، إلى جانب الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية، إضافة إلى إيران، بوصفها قوة صاعدة إقليمياً، الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى نقطة جذب ومسرح عمليات وساحة صراع على النفوذ والنفط والثروات بين القوى الدولية والقوى الإقليمية الساعية إلى الاستحواذ على القسم الأعظم من الموارد

والثروات الأفريقية، بذهبها وماسها ونفطها وموقعها الجغرافي، فيما يضرب الجوع والفقر والمرض قطاعات واسعة من شعوبها ومنذ الثورة الإيرانية ، تحاول إيران مد النفوذ الشيعي خارج أراضيها ، وان تغيرت أساليبها لتحقيق ذلك ، من الشكل الصريح لنموذج تصدير الثورة ، إلى التغلغل في صورة منظمات خيرية ، ومؤسسات اجتماعية ، مروراً بالكتب والمنشورات ، حيث سعت لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى ، وفى مجالات متعددة حيث تتوافر إمكانية رصد حقيقة تنامي المخاوف من تزايد المد الشيعي في أفريقيا ، وما يحمله من توسع للنفوذ الإيراني في القارة السمراء .

وينطوي ما أفاد به موقع عصر إيران الاليكتروني عن موقع شيعة نيوز ،على أن الاتجاه نحو التشيع في نمو متزايد في دول غرب أفريقيا ، حيث يصل عدد الشيعة حالياً في هذا الجزء من القارة السمراء ، إلى نحو ٧ ملايين فرد ، بعد أن كان وجودهم محدوداً للغاية في هذه المنطقة ويدل ذلك على أن حركة التشيع في عموم القارة قد بدأت تأخذ شكلاً متزايداً خلال السنوات العشر الماضية ، بصورة مرحلية وممنهجة ، وعبر آليات ووسائل متنوعة ومتعددة ، وارتبطت في أحيان كثيرة بدوافع سياسية ، وليست دينية ، وكثمرة حصاد خمس سنوات

---

١ - عن مقال د. السيد عوض عثمان منشور على النت - بتصرف

من المساعي الحثيثة لتعزيز الوجود الاستراتيجي،والاقتصادي، والاستثماري الإيراني في هذه القارة، في سياق التوجهات الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية، وطبيعة التوجه الاستراتيجي الإيراني صوب بناء تحالفات إقليمية ودولية ، تشمل معظم مناطق العالم غير الغربي ، في آسيا وأفريقيا ويمكن رصد أن مجمع أهل البيت الذي يتبع المرشد الأعلى لإيران ، يقوم بالإشراف على عملية الإحصاء العددي للشيعة في العالم وفى القارة الأفريقية كما تلعب المؤسسات الدينية دوراً هاماً في عملية التشيع ، منها على سبيل المثال ، مجمع شباب أهل البيت في كينيا ووفقاً لزعيم الشيعة في جزر القمر ، محمود عبد الله إبراهيم الذي تحول من المذهب السني إلى الشيعي عام ٢٠٠٤ ، أن الاتجاه نحو التشيع لدى أبناء جزر القمر آخذ في التنامي ، بدليل أنه حتى عام ٢٠٠٦، بداية التبليغ للتشيع ، لم يكن هناك أي شخص ينتمي للتشيع ، أصبحوا ١٠٠حتى عام ٢٠٠٨ .

بل إن جزر القمر غدت ذات وضع خاص في العلاقات الإيرانية – الأفريقية ، فالرئيس عبد الله سامبي ، قد درس في إيران ، وتأثر بنموذجها الثوري ، إلى حد أن البعض أطلق عليه لقب آية الله وفى غينيا بيساو ، وهى من دول غرب القارة ، بلغ عدد المسلمين فيها ٦٨٠ ألف نسمة ، بينهم أقل من ٦٨٠٠ شيعي ، أي أقل من نسبة ١ % وتتراوح نسبة الشيعة في كل من زامبيا ، وليسوتو ، وسوازيلاند ،

وسيشل ، والرأس الأخضر ، ما بين ١- ٢ %

ولم يعد كافياً فقط ، إبداء المخاوف ، من جانب بعض الدوائر ، من ظاهرة الاختراق الشيعي في أفريقيا ، أو ما يستغرق فيه الإعلام العربي في تكرار مقولات ودعاوى الاختراق الأجنبي ، والتمدد الإيراني ، دون حركة ايجابية مؤثرة ، ومدروسة مضادة للتعامل مع هذه المسألة ، خاصة مع غياب النفوذ ، والفعل العربي المؤثر في القارة السمراء وفي الوقت الذي تقتصر زيارات كثير من الحكام العرب على عواصم أوروبا وأمريكا فإنهم تركوا أطراف نظامهم الإقليمي ساحة لتنافس المتنافسين من الجيران والأجانب ، فعل سبيل المثال لا الحصر ، فإن جزر القمر ، العضو في جامعة الدول العربية ، لا يوجد في عاصمتها وروني ، سوى سفارة عربية واحدة فى الوقت الذي حرص الرئيس الإيراني ، أحمدي نجاد ، على زيارة هذا البلد ، ويبرز التساؤل حول كم من الحكام العرب قد فعل ذلك بالمثل ؟!

نبذة عن تاريخ العلاقة بين ايران ودول أفريقيا

ارتبطت إيران بأفريقيا منذ ما يزيد عن ٢٥٠٠ سنة أما عن العلاقات الإيرانية الأفريقية قبل قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩فلم يكن لدى الأنظمة الملكية الإيرانية علاقات واسعة مع الدول الأفريقية بسبب وقوفها بجانب القوى المسيطرة فى العالم، وكانت جنوب أفريقيا فقط

على علاقة طيبة بالنظام البهلوى نظراً لما تتمتع به من مواصفات وسمات خاصة وفى هذه الحقبة كان لإيران مكاتب تمثيل سياسى فى تسع دول من دول هذه القارة فقط وبعد نجاح الثورة تغيرت السياسة الخارجية لإيران، وحازت إقامة علاقات مع الدول غير المنحازة والدول النامية خاصة فى القارة الأفريقية على الأولوية وكانت أول خطوة تتخذها الحكومة الإسلامية فى إيران هى قطع كافة العلاقات السياسية والإقتصادية، وخاصة تصدير البترول، مع جنوب أفريقيا ؛ وفتح مكتب تمثيل سياسى لسواپو فى إطار تأييد نضال الشعوب الأفريقية ضد العنصرية.

وبدأت إيران كذلك فى تقديم المساعدات إلى دول المواجهة والتنظيمات والمؤسسات المناضلة مثل المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC ومؤتمر بان أفريكان PAC ونشطت مكاتب التمثيل الدبلوماسى الإيرانية فى دول المواجهة،ومن جملة هذه الدول زيمبابوى،وموزمبيق، وتنزانيا، وناميبيا، وزامبيا وكان سفر الخمينى آنذاك إلى دول أنجولا وتنزانيا وموزمبيق وزيمبابوى نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الإيرانية الأفريقية وفى العقد الأول من نجاح الثورة،أصبح لدى الجمهورية الإيرانية ستة وعشرون مكتباً للتمثيل الدبلوماسى فى دول أفريقية مختلفة، مهمتها العمل على تنمية أوجه التعاون السياسى والإقتصادى الثنائى المتبادل وقد قل عدد هذه المكاتب فى السنوات الأخيرة ليصل إلى أقل من عشرين

مكتباً وأدى إنهيار الإتحاد السوفيتى وظهور تحولات عميقة نتيجة له إلى إهتمام الدول الصناعية بأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وتقليص مساعداتها لأفريقيا، ولم تبق هذه المسألة خافية على الدول الأفريقية كواقع، مما أدى إلى تمهيد سبل التعاون الجنوبى الجنوبى أكثر من ذى قبل ولكى تحقق الجمهورية الإسلامية أهداف أوجه التعاون هذه بشكل إيجابى عن طريق التوسع فى العلاقات مع الدول الأفريقية قامت بالإستفادة من إمكانياتها وقدراتها، وعن طريق التعاون المتبادل بتأمين القسم الأساسى من إحتياجات الجانبين، وتحقيق أهداف أوجه التعاون الجنوبى الجنوبى ومن البديهى أن تقوية العلاقات الإقتصادية تؤدى إلى تقوية العلاقات السياسية والثقافية والدولية، وقد ضاعف هذا الجانب من أهمية تنمية التعاون مع القارة الأفريقية

الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية

يمكن القول بأن هذا الاهتمام يعود إلى عقود الستينات ، والسبعينات، من القرن الفائت ، حيث بدأت طهران أثناء حكم الشاه ، وعقب استقلال الدول الأفريقية ، في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول القارة وبعد قيام الثورة الإيرانية ، وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران ، تراجعت في السنوات التالية للثورة العلاقات الإيرانية الأفريقية ، نتيجة الاضطرابات التي أعقبت الثورة ، وانشغال الجمهورية الإيرانية في حربها مع العراق

، ثم مع بداية التسعينات ، شهدت عودة الاهتمام الإيراني مرة أخرى كما برز الحرص الإيراني على تشكيل لجنة أفريقيا في وزارة الخارجية الإيرانية ، كخطوة هامة في مسار تحقيق الأهداف المنشودة ومما له صلة ، تتبدى دلالة جولة الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي لسبع دول أفريقية ، في يناير ٢٠٠٥ ، زار خلالها كلاً من نيجيريا والسنغال وسيراليون ومالي وبنين وزيمبابوى وأوغندا ، على رأس وفد رفيع المستوى ، ضم وزراء الخارجية والصناعة والمناجم والتجارة والتعاون ، والتي كانت المنعطف الأبرز في التعاون الثنائي بين إيران وأفريقيا ، وتحسين العلاقات بين الطرفين وتنميتها ، ووضعها في مسارها الطبيعي ، وتعزيز القواسم المشتركة لمواجهة المتغيرات ، والتحديات الإقليمية والدولية ، خاصة مع تزايد الإدراك الإيراني لحقيقة أن القارة السمراء تمثل لها بوابة الخروج الحر نحو العالم عبر المياه الدولية ، وتوفر لها في الوقت ذاته محطات تجارية ، وغير تجارية على المحيطين الهندي ، والأطلنطي في موازاة ذلك ، وفى الفترة التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية ، يمكن رصد أنه إلى جانب الأسباب ، والمحددات الدينية والمذهبية ، هناك أهداف أخرى ، تتمثل في أنه بسبب تخلى إيران في سياستها الخارجية عن حالة الانعزال ، والتمرد على التبعية ، غدت تتبنى عدداً من الأهداف والأدوار ، في سياستها الخارجية للحفاظ على سيادتها وأمنها ، في مواجهة التحديات الخارجية ومن منطلق القناعة

بحقيقة أنها أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها ، نجدها تارة تسعى للقيام بدور المدافع عن العقيدة ، وتارة أخرى تقود المعسكر الرافض لهيمنة القوى العظمى ، ومرات تنشط في إقليمها ، وجوارها الجغرافي لإثبات وجودها وفى كل الحالات ، فقد كانت تعتبر نفسها قاعدة الانطلاق للثورة الإسلامية العالمية ، كما تشعبت المصالح الإيرانية ، وأبعاد تداخلها ، وربما تصادمت مع مصالح العديد من القوى الأخرى وبالتخصيص على القارة السمراء ، تبدت الرغبة الإيرانية في كسب تأييد الدول الأفريقية للمواقف الإيرانية ، لاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية ، والسعى للعب دور يتجاوز الإطار القومي ، بل الإقليمي الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات ، التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة ، والملحة عبر بناء عدة محاور ، تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى ولإيران في أفريقيا أهداف اقتصادية لا تخفي على أحد ، من بين ذلك الحفاظ عبر علاقات طهران بالدول الأفريقية النفطية ، ذات الثقل النفطي على أسعار النفط ، وتفعيل منظمة أوبك لتعبر قراراتها عن الدول المنتجة وليس المستهلكة فقط ، كما لإيران في الوقت ذاته رغبة في الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأفريقية إليها، وتعزيز التبادل التجاري،والاتفاق على التنسيق في استكشاف الموارد الاقتصادية ، في ظل احتفاظ القارة الأفريقية باحتياطيات ضخمة من المواد الخام الطبيعية ، كما أن القارة

سوق مواتية لتسويق المنتجات الإيرانية وتشير التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الأفريقية يصل إلى حوالي ٦٠٠ مليون دولار سنوياً ، ومرشح للارتفاع خلال السنوات القادمة وتسعى إيران لإقامة بعض التكتلات ، مثل التكتل الأفريقي الآسيوي وإذا كانت أفريقيا ككل ، باتت محوراً للاهتمام الإيراني ، فإن لكل دولة أفريقية، على حدة ، خصوصيتها لدى طهران فنيجيريا ، في غرب أفريقيا ، تمثل إحدى الدول النفطية الكبرى على المستوى العالمي ،ومالي بها جالية شيعية ضخمة ، والسنغال سوق تجارية ، وعاصمة ثقافية ذات تاريخ عريق، كما أن السودان ، تعد ركيزة الدبلوماسية الإيرانية في المنطقة ، بعد أن توطدت أركان العلاقة بين البلدين في ظل حكم الرئيس عمر البشير ،بسبب الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة ضدهما ، تحت ذريعة رعايتهما الإرهاب ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، الأمر الذي اقتضى منهما تنسيق المواقف وردود الأفعال كما أن جنوب أفريقيا ، والنيجر ، يظلان مصدراً محتملاً لليورانيوم ، وما يعنيه ذلك للطموحات النووية الإيرانية وعلى سبيل المثال ، سبق لإيران أن وقعت مع كينيا مذكرة تفاهم في مجال الإسكان وبناء المدن ، ودعم الاستثمار ، ومساهمة شركات البناء الإيرانية والكينية لتنمية بناء المباني ، وارتقاء بناء المدن وإنتاج مواد البناء في البلدين ، إلى جانب تبادل المعلومات والتجارب والخبراء في مجال الأبحاث وإنشاء المباني والمدن الجديدة

كما حاولت توظيف العزلة التي يعانى منها الرئيس الكيني ، دولياً لتحقيق أهدافها ، والعمل على نشر المذهب الشيعي بين مسلمي كينيا ولا شك أن إيران في سعيها لتنمية علاقاتها بالقارة الأفريقية ، خاصة غربها لا تبدأ من فراغ ، فبالإضافة للمصالح المشتركة الآنية بين إيران وأفريقيا ، تتواجد العديد من القواسم المشتركة التي تساعد على نمو العلاقات ، حيث يشكل الإسلام عامل مشترك بين الطرفين ، بالنظر إلى أن القارة الأفريقية تعد مركزاً للإسلام ، فهي القارة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة ، وعليه تسعى إيران إلى دعم علاقاتها ببعض الدول الأفريقية ، عن طريق العضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك المعاناة المشتركة من سيطرة الأجانب وتدخلهم في شئون البلاد ، وكلاهما يواجه في الوقت الحاضر أجندات خارجية وللدلالة على أن التعاون المشترك لا يبدأ من نقطة الصفر ، فهناك بالفعل تعاون في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاقتصادية ويمكن رصد رغبة أفريقية واضحة في الاستفادة من الخبرة الإيرانية في قطاع التكنولوجيا والنفط ومجال صيانة معامل تكرير النفط ، بالإضافة إلى الخبرة الإيرانية فى مجال الاستكشافات البترولية ، واستغلال الإمكانات البتروكيماوية والغاز، وأيضاً الاستفادة من قدرة إيران المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية ولهذا فليس من قبيل المبالغة ، ما أكده وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقى ، على

هامش قمة الاتحاد الأفريقي ، في فبراير ٢٠٠٧ ، من أن عام ٢٠٠٨ هو عام تنمية العلاقات الإيرانية ــ الأفريقية.

الأهداف الايرانية من التوغل فى أفريقيا

كما تسعى إستراتيجية إيران في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والدول المجاورة والتي تقع على البحر الأحمر، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي خاصة الأمريكي.

ب- تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تضر إيران في القارات الأخرى.

ت- تصدير الثورة الإسلامية من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق أفريقيا.

ث- صنع ممرات بحرية وبرية تقود إلى ميادين التنافس ذات الطابع المواجه لإيران في الشرق الأوسط، والتي قد تستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات الإرهابية، والدولة المهمة لإيران في هذا الشأن هي السودان.

ج- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وبحري فعال في البحر

الأحمر - المهم من الناحية الإستراتيجية لإيران - يقود لقناة السويس، لذا تعمل علي تقوية علاقاتها بالدول الأفريقية التي تطل على البحر الأحمر، من بينها السودان وإريتريا وجيبوتي من ناحية، ومن ناحية أخري تسعى لتقوية علاقاتها البحرية باليمن، ففي يونيو ٢٠٠٩ عقدت اتفاقية تسمح للأساطيل الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن كجزء من مهمة إيران في محاربة القراصنة الصوماليين، ومن المتوقع أن تنضم للبوارج الحربية الست الإيرانية المستقرة في المياه الصومالية لحماية السفن التجارية الإيرانية.

التغلغل الإيراني في أفريقيا

دخلت إيران على خط التنافس والصراع على أفريقيا مع صعودها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ولا شك في أن تدافع القوى الإقليمية غير العربية على أفريقيا جاء نتيجة لحالة الضعف والانقسام العربي الراهن، ويشكل تهديداً في البعدين المتوسط والبعيد لنظام الأمن القومي العربي في امتداده الأفريقي واستغلت إيران حالة الضعف الاستراتيجي التي تتسم بها المنطقة العربية وذهبت تبحث عن أدوات جديدة لإحياء أدوارها الإقليمية وتدعيمها، فبدأت بالتوجه نحو البلدان الأفريقية خلال السنوات الأولى للثورة الإيرانية، لكنه كان توجهاً مختلفاً بشكل جذري عن التوجه الحالي، الذي تتبناه حكومة الرئيس أحمدي

نجاد، حيث كانت إيران بعد الثورة تنظر إلى أفريقيا باعتبارها قارة المستضعفين والمحتاجين إلى العون والمساعدة، أما اليوم فإن إيران تسعى إلى الحصول على امتيازات وعلاقات اقتصادية وسياسية، وذلك في إطار فكّ العزلة والعقوبات التي تحاول الولايات المتحدة والدول الأوروبية فرضها عليها وقامت إيران بحملة دبلوماسية تجاه أفريقيا منذ عدة سنوات مضت، وتصاعدت بشكل بارز في ظل حكم الرئيس أحمدي نجاد، إذ قام عام ٢٠٠٩ كبار المسؤولين الإيرانيين بما يقرب من ٢٠ زيارة لعدد من الدول الأفريقية، وذلك في اطار محاولة كسر الحصار الغربي المفروض عليها، فى محاولة لكسب مناطق نفوذ جديدة في القارة الأفريقية وباتت إيران تتمتع بعلاقات وثيقة بكل من موريتانيا، وجامبيا، ونيجيريا، والسودان، والسنغال، حيث تعد كما يقول بعض المراقبين أكبر مصدري سلاح للسودان، ووقعت معه عام ٢٠٠٨ اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين وتصدر إيران نحو أربعة ملايين طن من النفط الخام سنوياً إلى كينيا، إضافة إلى تقديمها منحاً دراسية للكينيين للسفر والتعلم في إيران وليس خافياً البعد النووي في توجه إيران الأفريقي، حيث تسعى إيران إلى الحصول على اليورانيوم من الدول الأفريقية،وهو ما استهدفته زيارة أحمدي نجاد لكل من أوغندا وزيمبابوي.

والمؤسف أن الصراع الدولي والإقليمي على أفريقيا يجري في ظل غياب أي دور عربي، مع أن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، ظل على الدوام يشكل جزءاً من الصراع العربي - الإسرائيلي، وجزءاً من نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري، ومحاولة اكتساب الشرعية والهيمنة، وتطويق البلدان العربية، خصوصاً مصر، وحرمانها من أي دور داخل القارة الأفريقية، مع أن القارة الأفريقية يمكنها أن تشكل عمقاً استراتيجياً وحيوياً مهماً لبلداننا العربية، نظراً للروابط التاريخية والثقافية والعلاقات الاقتصادية المهمة مع عديد من بلدانها لذلك فإن المطلوب هو تطوير استراتيجية عربية تعيد النظر في علاقات العرب بأفريقيا، وتنهض على المنفعة المشتركة والتنمية الإنسانية ويري كثير من الخبراء،أن محور الاهتمام بالقارة الأفريقية وبأقاليمها المختلفة، أصبح علامة بارزة في عملية صنع وصياغة السياسة الخارجية الإيرانية ، ويرجع ذلك لتحقيق جملة من الأهداف المتداخلة والمتشابكة، لتأكيد الحضور الإيراني وتنوع وتكامل الأدوات والوسائل المستخدمة لتنفيذ وتجسيد هذه الأهداف، وفي القلب منها ما يسمى بالقوة الناعمة، كما استطاعت إيران توظيف شبكة من التفاعلات غير الرسمية لخدمة مصالحها، تعمل في مختلف أنحاء القارة الأفريقية.

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل ضد مصر، وذلك من خلال إذكاء الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر ونقلت صحيفة السياسة عن المصادر التي وصفتها بشديدة الخصوصية أن النظام الإيراني انتهى خلال شهر مارس الماضي، من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي بدأ ينشب بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تقاسم مياه النهر، وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الأفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

وأوضحت المصادر أن التقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي، تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به عام ١٩٥٩ المعروفين بإسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقية وبين مصر، وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو، ويعطيان لمصر الحق فى استغلال ٦٥ % من مياه نهر النيل، كما يعطيها حق النقد على أي استخدام لمياه النهر، قد يؤثر سلباً على الكمية التي تصلها منه .

واتخذت طهران قراراً بفتح ساحة أفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية، للضغط على دول حوض النيل التسعة، لفتح اتفاق عام ١٩٢٩ وللمطالبة بتعديله، بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن.

والحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال، أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر في عام ٢٠١٧ أزمة مياه، حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه، فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب وإيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسؤولين السودانيين الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله من تنفيذ مآربها هناك وتحاول بشتى الطرق، إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر فى مياه النيل وتدعي أحقية باقي دول الحوض فى الحصول على حصتها من هذه المياه ويحاول النظام الإيراني تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل وكشف خبراء مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل الاختراق في الدول الأفريقية عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف

دوافع كلا الدولتين .

ويرى الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات إسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول فى صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول وقال السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيراً لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران وأن زيارة نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي إلى تنزانيا في مايو ٢٠٠٩ جاءت في هذا الإطار، حيث وقع المسؤول الإيراني أربع اتفاقيات مع تنزانيا في مجالي التجارة والزراعة، ووعد المسؤولين هناك بمزيد من الدعم المالي والقضائي، لفتح ملف اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل، على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم عام ٢٠٠٤وكان خبراء إيرانييون قد ذكروا المسؤولين الإيرانيين عشية زيارة داوودي إلى تنزانيا بأن الرئيس التنزاني يوليوس نيريري، كان قد أعلن في عام ١٩٦٤ أن اتفاق ١٩٢٩ لاغ على غرار جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل حصول تنزانيا على استقلالها عام ١٩٦١ غير أنه حينذاك لم يتخذ خطوات عملية على الأرض تدعم إعلانه كما بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك الفكرة التي طرحتها الأخيرة في عام ٢٠٠٤ لمطالبة

مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها، ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي، على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي، واقترحوا على المسؤولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩ وسبق أن أكد خبراء على أن التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر.

وقال اللواء أحمد فخر رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن أفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية وأن هذه التحراكات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية، خاصةً ما يحدث في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل وهذا يمثل تحدياً مباشراً للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة.

وقال الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، وأن تلك الأنشطة لم تعد خافية وأن الحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة

في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا بالإضافة إلى التعاون العسكرى بين طهران والخرطوم وإقامة علاقات مع بعض الأطراف المتحاربة في الصومال، ثم أخيراً دعم الحوثيين في منطقة صعدة وشمال اليمن.

وفي كتابة الأمن القومي العربي قال الدكتور حامد ربيع أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول: حتى وإن كانت الفكرة تبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟(١)

إيران ومواجهة النفوذ الأمريكي- الاسرائيلى

مثلت منطقة القرن الأفريقي بامتداداها الجيواستراتيجي أهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في إطار الحرب على الإرهاب، وإعادة طرح مشروع القرن الأفريقي الجديد الذي يهدف إلى تأمين الممرات المائية العالمية في البحرالأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن

١- نهر النيل أطماع وصراعات – مصدر سابق من ص ١٥٠-١٦٢

تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام، وذلك بإنشاء القاعدة الأمريكية في جيبوتي عام ٢٠٠٢، والتي تضمن السيطرة الإستراتيجية لأمريكا على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج العالم من النفط، كما أنها قريبة من خط أنابيب النفط السوداني،الذي يمتد من بورسودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في الغرب.

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، خصوصاً مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولي على موارد النفط في أفريقيا، منها التواجد العسكري المباشر في المنطقة، وذلك لتدريب الجيش الأثيوبي، وتوفير المساعدات الاستخبارية واللوجيستية لأثيوبيا، كما توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تواجه الولايات المتحدة النفوذ الإيراني المتصاعد في القرن بشكل أساسي وخصوصاً مع السودان والصومال واليمن، حيث ان الوفود الرسمية الإيرانية لا تنقطع عن زيارة العواصم والمدن الأفريقية، لتحقيق العديد من المصالح وكسب أصدقاء جدد لهم إسهامهم في السياسة الدولية بطرق وأساليب ووسائل متعددة وقد طورت إيران

علاقاتها بالسودان الذي اعتبرته بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة، فضلا عن استقطابه للتحالف ضد الولايات المتحدة، وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ عام ١٩٨٥، واكتسب أهمية أكبر لكونه لا يمثل مدخلا للدائرة العربية فحسب، بل أيضا للدائرة الأفريقية، وازداد تطور العلاقات منذ عام ١٩٨٩ بمجيء ثورة الإنقاذ للحكم وقد تم الاتجاه إلى التعاون متعدد الأبعاد الذي تراوح بين الاقتصاد والبعد العسكري والاستراتيجي ويعد النشاط الإيراني في منطقة القرن وفي مناطق أخرى من العالم نتاجاً للدبلوماسية الشرسة التي شنت ضد طهران وتهدف إلى تخفيف الضغوط الغربية والعقوبات الناجمة عنها، وبصورة أعم من أجل مكافحة النظام العالمي الذي تراه إيران على أنه معاد لمصالحها وفي الوقت الراهن فإن علاقة إيران مع بعض الدول ليست بالقوة الكافية للوصول إلى أهدافها وبالتالي لا تمثل قلقاً كبيراً للولايات المتحدة، ونقطة الضعف الحالية لشبكة التحالفات الإيرانية ليست مجرد الانقسامات بين إيران وبين شركائها المستهدفين فقط، ولكن أيضاً بسبب الضغوط الدائمة من الولايات المتحدة.

وتعتبر منطقة القرن الأفريقي مسرحاً استراتيجياً حيوياً لإسرائيل في إدارة صراعها وعلاقاتها مع الدول العربية، ويهدف تواجدها إلى استمرار مصادر النزاع عبر دعم قوى التوتر في كل من الصومال والسودان من خلال إريتريا،ودعم علاقاتها بكل من أثيوبيا وكينيا

وإريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجدها الاستراتيجي في المنطقة، الذي يشمل أهدافاً عسكرية في المقام الأول كما كانت مهمته الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من جانب الدول الأفريقية، وذلك في إطار سعيها إلى تثبيت وضعها كدولة طبيعية من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع هذه الدول ويأتي ذلك في إطار عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي؛التي تحقق لها العديد من الأهداف الإستراتيجية، ويأتي في مقدمتها تطويق مصر من خلال السيطرة على النطاق الجغرافي المحيط بها، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، وتأمين واردات الماس، وصادرات السلاح، وضمان مورد دائم للمواد الخام التي تحتاجها الصناعات الإسرائيلية وفتح جبهة خلفية للصراع تهدد أمن الأمة العربية، وقد أكد بن جوريون على حقيقة هذه الأهداف بقوله إن المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية تهدف إلى كسر طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التي تعيشها إسرائيل، وتمهد الطريق أمام توسيع أسواق التصدير للمنتجات الإسرائيلية، وتأمين فرص عمل لعدد من القوى البشرية الإسرائيلية الفائضة بينما تتعامل إيران في سياستها الخارجية على المنفعة المتبادلة من منطلق براجماتي، حيث ترتبط بعلاقات قوية مع أوغندا التي تربطها علاقات بـإسرائيل، كما أن لإيران علاقات مع جيبوتي التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة، وتختلف دوافع إيران عن دوافع إسرائيل في

الارتباط بشرق أفريقيا، حيث تأتي الدوافع الإسرائيلية بسبب نشاط الجماعات المتشددة في كينيا وبروز النشاط الإيراني في كل من كينيا وأوغندا، فضلا عن الحرب الأهلية في الصومال وما يتردد بشأن وجود عناصر من القاعدة هناك، وظهور خلافات مصرية سودانية مع دول حوض النيل.

التوغل في السودان

في ظل تحول أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات علي ضوء معطيات الوضع القائم إلى محاولة استكشاف الظروف الدولية، انفتحت إيران على أفريقيا سياسياً وثقافياً واقتصادياً لما لها من إمكانات جعلت الدول الكبرى تتكالب عليها، في محاولة لامتلاك أوراق لكسب المزيد من التأييد الدولي لمواقفها وتبدى إيران اهتمامًا متزايداً بتكوين علاقات بدول شرق أفريقيا،خاصة دول القرن الأفريقي على طول ساحل البحر الأحمر خصوصاً السودان،إذ تنظر لشرق أفريقيا بوصفه تربة خصبة لأنشطتها فهو جزء من الإستراتيجية الشاملة لإيران ويخضع لسيطرة قوى رئيسة لها نفوذ في الشرق الأوسط وترى إيران للسودان أهمية خاصة حيث يمكن أن يكون البوابة الخلفية للقارة الأفريقية وقد شهدت العلاقات الإيرانية ـ السودانية تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وانعكس هذا

التقدم على مجالات التعاون المختلفة ويأتي هذا التطور في إطار السعى إلى تحقيق اختراق إقليمي بينما يسعي السودان إلى جذب مزيد من الدعم لمواقفه خاصة في ظل تعرضه للضغوط الدولية التي انتهت بانفصال الجنوب ولتحليل هذه العلاقات في ظل الأحداث الأخيرة المتعلقة بدعم إيران للسودان لمواجهة الضربة الإسرائيلية لمصنع أسلحة اليرموك وتوالي ثورات الربيع العربي وطورت إيران علاقاتها بالسودان الذي اعتبر بوابة تصدير الثورة الإيرانية، وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ عام ١٩٨٥ حيث اكتسب السودان أهمية كبرى لكونه لا يمثل فقط مدخلاً للدائرة العربية بل أيضا للدائرة الأفريقية وازداد تطور هذه العلاقات منذ ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩،إذ تم الاتجاه إلى التعاون متعدد المستويات ويرجع تطور العلاقات بين البلدين في عهد الإنقاذ لعدد من الأسباب منها:

- التلاقي الفكري للنظامين، إذ يعتبر السودان من أكثر الدول مواءمة مع السياسة الإيرانية من حيث البعد الديني علي الرغم من الاختلاف المذهبي.
- العزلة الدولية التي واجهت كل من إيران والسودان، إذ يمثل التقارب الإيراني - السوداني نافذة تطل منها الدولتان خارج إطار العزلة الدولية التي فرضت عليهما.
- رغبة البلدين في تعزيز العلاقات بينهما لمواجهة تكهنات النظام

العالمي الجديد.

- ضعف النظام الداخلي لكل منهما ومواجهته للعديد من المشكلات، إذ تواجه إيران تحديات امتلاكها للطاقة النووية ويواجه السودان قضية انتهاك حقوق الإنسان.

- اهتمام إيران بالموقع الجيوسياسي لأفريقيا حيث المسطحات والمعابر المائية، واعتبار أفريقيا بمثابة عمق استراتيجي لها .

- اتجاه إيران نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية خاصة دول القرن الأفريقي باعتبارها ضرورة استراتيجية، ويرجع ذلك إلي التغيرات الهائلة التي لحقت بالخريطة السياسية للمنطقة بعد الغزو العراقي للكويت،حيث انشغلت الدول العربية التي كانت تتمتع ببعض النفوذ السياسي والثقافي على جزء من القارة الأفريقية بإزالة الآثار المترتبة على حرب الخليج الثانية، أو أصبحت قيد المعاناة من نتائجها، فضلاً عن انشغالها بشئونها الداخلية، كما أصبحت أهم تحالفاتها في المنطقة التي تمثلت في سوريا ولبنان أكثر عرضة لإعادة التوازن، وكان السودان بحكم توجهاته الإسلامية، ومعاناته الاقتصادية، وظروف الحرب الأهلية، فضلاً عن عزلته، هو الطرف المناسب لإقامة مثل هذه العلاقة.

- نجاح السياسة الخارجية الإيرانية بحمل الصين وروسيا وكوريا الشمالية على عدم التجاوب مع التحذيرات الأمريكية لوقف تعاونها مع إيران في بناء مفاعلاتها النووية وإمدادها بالصواريخ والغواصات،

وكذلك مساعدتها في إعادة تعمير منشآتها البترولية التي تعرضت للتدمير خلال الحرب مع العراق، ورفض الدول الأوروبية واليابان لسياسة فرض العقوبات أو الغرامات المالية على التعامل التجاري مع إيران في مجال البترول، وهو ما أدي بدوره إلي تشجيع السياسة الإيرانية لتحقيق النجاح أيضا في السودان. (١)

- رغبة السودان في الاستفادة من الخبرات الإيرانية في شتى المجالات، والخروج من عزلتها وعزمها على مواصلة سياساتها الخارجية وذلك بخلق توازن جديد في المنطقة بعد تدهور علاقاته مع المملكة العربية السعودية ومصر، وتعزيز موقفه في حربه مع الجنوب من خلال الحصول على الأسلحة من إيران، وفتح مجالات للتعاون الاقتصادي معها بما يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل ويساعد على تنفيذ سياسة السودان تجاه الدول الأفريقية المحيطة بها والرامية إلى خلق حزام متعاون مع الاتجاهات الإسلامية في السودان، أو على الأقل غير مناوئ لها.

وشهدت العلاقات السودانية الإيرانية تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، والذي انعكس على مجالات التعاون المختلفة وذلك علي الرغم

١- السودان من الانقلاب العسكري إلى المعارضة المسلحة - صلاح سالم زرنوقة- السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٧.

من قضية الديون السودانية والتي مثلت محوراً للتفاعل السلبي بين البلدين.

وظلت العلاقات الإيرانية ـ السودانية تسير بخطى ثابتة وتمضي في تصاعد مستمر، وإبان حكم الرئيس السابق نميري ثم ساد العلاقات شيء من التوتر وذلك لمساندة السودان العراق في حربه مع إيران، ولكن سرعان ما عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد أن تولى الصادق المهدي الحكم وقام بزيارة للعاصمة الإيرانية طهران، واستمرت بعد ذلك العلاقات في التطور إلى أن زادت الروابط عمقاً ومتانة في عهد الرئيس البشير الذي تبادل الزيارات مع رؤساء إيران علي التوالي.

وجاءت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في سبتمبر ٢٠١١ التي تعد الثانية إذ سبق وزار البلاد لأول مرة عام ٢٠٠٧ أي بعد عام من زيارة نظيره البشير لإيران، وتناولت الزيارة حينها مسار العلاقات بين البلدين وقضايا المنطقة ، لتبرهن علي أن العلاقات الإيرانية ـ السودانية خطت خطوات كبيرة في المجال السياسي (١) وبدأت في الخرطوم المباحثات الإيرانية ـ السودانية في مايو ٢٠١٢ برئاسة نافع علي نافع مساعد الرئيس السوداني ونائب رئيس الجمهورية الإيرانية علي سعيد لو، حيث بحث الجانبان سبل تحقيق تطلعات بلديهما في

١ ـ العلاقات السودانية الإيرانية ـ سلمى عبدالرازق الأمين ص٨٥

التطوير والتنمية في مواجهة محاولات الغرب لإعاقة النمو الاقتصادي، وقد وقعا عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار إضافة إلي إبرام اتفاق للتعاون في المجال العلمي والنفط والتعدين والعمل المصرفي بما يصب في مصلحة البلدين، وعقد تعاون بين جمعيتي الهلال الأحمر بالدولتين مع وجود بند يتيح استيراد الأدوية من إيران وفى إطار اللجنة الوزارية المشتركة التي عقدت في الخرطوم تم التوقيع على مذكرة تفاهم بتبادل الاستثمار في مجال المنتجات البترولية، وتم الاتفاق بين شركة بتروباص الإيرانية وشركة سودابت السودانية للاستثمار في بعض المربعات البترولية في الفترة القادمة، وهناك عدد من التعاقدات الحكومية مع عدد من الشركات الإيرانية في مجال إمداد المياه وتنقيتها والتحكم الالكتروني لكهرباء الخرطوم، بجانب تطوير مشروع مياه الشرب بدارفور، كما أن هناك عدة تبادلات تجارية بين العديد من شركات البلدين خاصة في مجال مكيفات الهواء والأسفلت والزيوت، ولعل مشروع إنشاء المركز التجاري الإيراني بالخرطوم أهم المشروعات التي قد تؤدى إلى تطوير العلاقات التجارية بينهما، كما انه سيتيح إقامة معرض للمنتجات الإيرانية في السودان وفى مجال العلاقات العسكرية وقعت إيران والسودان عدة اتفاقات في الآونة الأخيرة في المجال العسكري بهدف ترسيخ التعاون بينهما، والذي تضمن مساعدة إيران للسودان عسكرياً والمساهمة في تحول الجيش السوداني من استخدام

السلاح الروسي والصيني لاستخدام السلاح والذخيرة الإيرانية، وتم الاتفاق على أن تقوم إيران بمنح تخفيضات تصل إلي ٥٠% على مبيعات السلاح الإيراني للسودان، وأن تقوم إيران بمساعدة السودان في بناء قاعدة صناعية عسكرية، لإنتاج السلاح الإيراني الذي تحتاجه الخرطوم.

ونظراً لأهمية السودان الاستراتيجية قامت إيران بمواجهة النفوذ الأمريكي فيه، وذلك بتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بالسودان الذي اعتبرته بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة حيث انتقدت إيران في عام ٢٠٠٩ مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية للقبض على الرئيس السوداني عمر البشير ووصفتها بأنها ظلم وتحركها اعتبارات سياسية، وفي المقابل دعم الرئيس السوداني حق إيران في امتلاك الطاقة النووية، وفي مارس ٢٠٠٩وبعد وقت قصير من دفاع إيران عن عمر البشير؛ قام رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني بزيارة السودان والتقى بالبشير (١) وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين واستطاع المركز الثقافي الإيراني بالخرطوم من خلال الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي وفرتها الاتفاقيات الموقعة بين البلدين للأنظمة والأعراف الدبلوماسية بين

١- نشاط إيران في شرق أفريقيا- قراءات أفريقية ع ٥ يونيو ٢٠١٠، ص ١٠٧.

الدول، إدخال ٨ ملايين نسخة من الكتب المختلفة، وقد نشرت منها كميات ووزعت على الطلاب والمعاهد الدينية بالسودان كما تم التبادل الثقافي بين الشعبين من خلال المشاركة في المنتديات والأنشطة الثقافية ، وتبادل الوثائق وبحث سبل التعاون بين دار الوثائق القومية السودانية والمؤسسات ذات الصلة في إيران خاصة في مجال التدريب وتبادل الخبرات في العمل الوثائقي وحفظ وإدارة الوثائق وصيانتها وتبادل صور الوثائق التي تتعلق بكل من إيران والسودان والمحفوظة لدى كل طرف (١) ويمكن القول أنه بالرغم من البعد الجغرافي بين إيران والسودان، والديون الإيرانية على السودان فإن البلدين قربت بينهما الضغوط الأمريكية مثلما قربت بين إيران ودول أمريكا اللاتينية .

الغياب العربي سبب تصاعد نفوذ إيران (٢)

يأتي التوجه الإيراني نحو أفريقيا، خاصة في منطقة القرن الأفريقي، في سياق التحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فهو محاولة

١- التقارب الإيراني - السوداني: الأهداف والتداعيات- صلاح خليل ، مختارات إيرانية، مايو ٢٠١١

٢- موقع مختارات إيرانية – عن مقال بقلم: نجلاء مرعى - بتصرف

من مجرد مواجهة الظروف المحلية الطارئة، وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم، إلى محاولة للتعرف على المناخ الدولي المحيط، وتهيئته بما يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح الإيرانية، التي في مقدمتها الحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية.

ويتناغم هذا التوجه مع التكالب والتنافس بين القوى الدولية، لاسيما الإقليمية بين إيران وإسرائيل، في منطقة القرن الأفريقي الذي أنتقل إلي حلقة جديدة وهى الصراع فيما بين هذه القوي عليها، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط وأولوية تأمين إمدادات الطاقة التي تعتبر واحداً من الاعتبارات الرئيسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي ، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي في امتداده الإفريقي والذي يبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي وينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي العربي.

توغل إيران فى أفريقيا مخطط لتقويض الأمن العربى

لا تتوقف إيران عن البحث عن مناطق رخوه في العالم لتوسيع دائرة طموحها في نشر المذهب الشيعي وهى الآن تحرز تقدماً بارزاً فى الساحة الأفريقية شرقاً وغرباً وشمالاً، وهذا التحرك الإيراني يأتي فى

ظل غياب كامل لإستراتيجية عربية وإسلامية موحدة لمواجهة الخطر الشيعى الذى بات يدك حصون القاره السوداء لتقويض الأمن العربي.

والمتأمل فى المشهد الأفريقى لا يفوته ملاحظة إنطلاق إيران فى رؤيتها لأفريقيا من كونها إمتداد استراتيجى عربى هام من ناحية ومن ناحية اخرى متنفسا لعلاقاتها الدولية خارج نطاق الحصار المفروض كعقوبات دوليه بسبب مشروعها النووى الطموح بينما آليتها فى التواجد والإنتشار فى أفريقيا تتخذ من مخطط التشيع ونشر مذهب آل البيت ذريعة لتصدير مشروعها المذهبي والبحرين اليوم تتصدى للبحث فى أبعاد التوغل الشيعى الإيرانى وأهدافه ومظاهره وتداعياته وهناك رقم مخيف يدلنا على أعداد الشيعه أو من تم تشيعهم فى القاره السمراء ففى غرب أفريقيا وصل إلي نحو٧ ملايين شخص، بعد أن كان وجودهم محدوداً للغاية في هذه المنطقة من العالم وهذا الرقم صادر عن مجمع آل البيت التابع للمرشد الأعلي للثورة الإسلامية في إيران والذى ينوط به عملية الإحصاء العددي للشيعة في العالم مشيرة إلى أنه للأسف لاتوجد أية جهة أفريقية أو جهاز تعداد سكانى فى الدول الأفريقية أعدت إحصاءاً واضحاً لمن تم تشيعهم بالفعل.

إن الشخصية الأفريقية شخصية سهلة القياد، تقبل كل شيء وأي فكرة إذا ما وُجد الداعي لها ، فضلاً عن الطبيعه الأفريقية القاسية خاصة

أصحاب العقائد الطبيعية فى جنوب وغرب القاره التي تتناسب مع طبيعة الطقوس الشيعية التي تتضمن عمليات تعذيب قاسية للذات، بينما ينفذ الشيعة إلى الشمال الأفريقى عبر التصوف المنتشر هناك والذي يشترك في كثير من المفاهيم مع المذهب الشيعي.

الدكتور محمود أبو العينين أستاذ العلاقات الدولية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية يعتبر أن أهم الأهداف الإيرانية هو ضرب المصالح العربية في العمق الأفريقي، بالإضافه إلى محاولة اختراق النظم الأمنية والإقليمية بالقرن الأفريقي، وبدلاً من أن تكون الدول العربية محاصِرة لإسرائيل وإيران في حالة نشوب حرب، يصبح العالم العربي محاصَراً من قبل إسرائيل وإيران من خلال التحكم فى الممرات المائية (مضيق هرمز، مضيق باب المندب)، فضلاً عن الأطماع الغربية في السيطرة على هذه الممرات لسهولة الوصول لمناطق الصراع في الشرق الأوسط.

وهناك هدف آخر للسياسه الخارجية الإيرانية في أفريقيا هو إشعال وتفجير الخلاف بين دول المنبع (أثيوبيا، وإرتيريا، وكينيا، والكونغو) ودول المصب مصر والسودان وإقامة علاقات إستراتيجية مع دول المنبع وذلك للضغط على مصر والسودان وتهديد الأمن المائي لهما.

وتمارس إيران سياسة شد الأطراف التى تهدف إلى تفجير أطراف النظام الإقليمي العربي في أفريقيا، والعمل على خلق بذور العداء بين

الشعوب العربية والأفريقية بدعاوى دينية وعرقية وثقافية ويعلل د أيمن شبانة الباحث المتخصص فى معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بالقاهرة السبب وراء حرص إيران على الزحف نحو أفريقيا بالمطامع الإيرانية في مقدرات القارة أرض الكنوز الدفينة من خلال الاستثمار والهيمنة حيث أن أفريقيا بها مخزون قابل للاستخراج من النفط الخام والغاز والفحم يثير شهية أي دولة لديها نية في لعب دور إقليمي ودولي يقدَّر بنحو ١٤.٥ تريليون دولار بينما يقدر مخزون اليورانيوم في القارة السوداء بـ ١.٧ تريليون دولار، فضلا عن الثروة الكامنة في قطاعات مثل: الزراعة والسياحة والمياه.

والآن بات من الملح والضرورى تطوير استراتيجية عربية تعيد النظر في علاقات العرب بأفريقيا، وتنهض على المنفعة المشتركة والتنمية الإنسانية وإغلاق الباب الافريقى فى وجهه الوجود الإيرانى والإسرائيلى.

الباب الثامن

العرب وأفريقيا

يثير التوغل الامبريالى فى أفريقيا تساؤلات عديدة حول السياسة الإسرائيلية في أفريقيا وغياب الدور العربي والإسلامي ، فالسياسات الصهيونية في أفريقيا كانت تطمح فقط في الخمسينات لتحقيق هدفين أولهما سياسي، وهو محاولة كسر العزلة التي فرضتها عليها مصر والدول العربية بعد مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٥، حيث تم تبني سياسة مقاطعة الكيان الصهيونى لذلك اعتمدت إسرائيل على سلاح المساعدات الفنية والتنموية للدول الأفريقية كأداة مهمة لاختراق جدار العزلة التي فرضها العرب - أما الهدف الثاني – حسبما يرى الدكتور حمدي عبد الرحمن أستاذ الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة - فإنه ذو طبيعة إستراتيجية، ويرجع إلى تصور كل من ديفيد بن جوريون وجولدا مائير باختراق العزلة التي فرضها العرب على إسرائيل من خلال إقامة تحالفات إسرائيلية مع القوى الإقليمية غير العربية مثل تركيا وإيران وأثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي لكن الهدف الإسرائيلي الآن لم يعد فك الحصار العربي لأن العرب أصبحوا لا يعرفون طريق أفريقيا أصلا، وإنما التوطن في أفريقيا وخنق العرب أنفسهم من منابع النيل وخلق مناطق نفوذ عسكرية واقتصادية وفتح طرق إستراتيجية والتعاون مع الخطط الأمريكية والأوروبية لإعادة بناء أفريقيا موالية للغرب ونهب ثرواتها والتحكم في دولها ولهذا يحاربون السودان مثلا.

- فإسرائيل تستخدم هيئة التعاون الدولي مشاف التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية باعتبارها الذراع الدبلوماسي الذي يسهم في تقوية علاقاتها مع الدول الأفريقية، ولذلك تركز النشاط الإسرائيلي في أفريقيا في مجالين أساسيين هما: تجارة الماس والأسلحة ، وجولة وزير الخارجية الصهيوني ليبرمان الأفريقية الأخيرة في سبتمبر ٢٠٠٩ كانت لهذا الغرض ، وحصاد جولة ليبرمان كان: الماس - اليورانيوم - النفط - محاصرة إيران - بيع سلاح - محاصرة التيارات الإسلامية فى السودان .. فأين العرب ؟

الربيع العربي والصهيونية في أفريقيا

لاشك أن ثورات الربيع العربي أحدثت صدمة للكيان الصهيوني، إذ أربكت الحسابات الداخلية والخارجية له، حيث فقدت تل أبيب على أثرها حلفاء عرب، كانوا يدينون بالولاء للولايات المتحدة وربيبتها دولة الكيان الصهيوني وغيّرت المعادلات الإقليمية والدولية، وجعلت الكيان الصهيوني في عزلة حقيقية ، مما دفع القادة الصهاينة إلى تبني استراتيجيات تعوض الكيان العربي الذي كان مستباحاً للصهاينة في الماضى،ووضعت قارة أفريقيا على رأس تحركاتها الخارجية، لتعيد تجديد علاقاتها مع دول القارة السمراء، من أجل حصار الأمن القومي

العربي، واستباق أي خطوة قد تتخذها التيارات الإسلامية المُسيطرة على دول الربيع العربي نحو أفريقيا.

وباستطلاع آراء الخبراء والمتخصصين، بخصوص عدد من القضايا الهامة المرتبطة بالتغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي، منها:

١- ما هي محددات السياسة الصهيونية تجاه القارة الأفريقية تبعاً لما أفرزته الثورات العربية؟.

٢- ما هي الوسائل والآليات الصهيونية للتغلغل في القارة السمراء، وما هي أهدافها الاستراتيجية؟.

٣- ما هي انعكاسات التحرك الصهيوني في أفريقيا على الأمن القومي العربي؟.

٤- ما هي الاستراتيجية العربية المطلوبة لمجابهة الحضور الصهيوني الكثيف في المحيط الأفريقي؟.

يرى المحلل السياسي أحمد التلاوي أن دولة الكيان الصهيوني تشعر بالعزلة بعد ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد أزمتها مع تركيا والتحولات القائمة في مصر، ووجودها الحيوي في أوروبا مغلق بسبب جهود الفلسطينيين والعرب هناك لتحريك الرأي العام في موضوع محاكمة قادتها السياسيين والعسكريين المتورطين في جرائم حرب في غزة، وآسيا حيث لم يعد لها، خصوصاً في ظل ممارسات حكومة نتنياهو

اليمينية، مصداقية كبيرة فلم يبق سوى أفريقيا، فرأينا زيارات قام بها مسؤولون أفارقة، مثل رئيس وزراء كينيا ورئيس جنوب السودان، إلى الكيان الصهيوني، وكان من المفترض أن نتنياهو سوف يذهب في جولة ، ولكنه أجلها بسبب الظروف الحالية في سوريا.

وتستخدم دولة الكيان الصهيوني المال والمساعدات الفنية لاختراق دول القارة الأفريقية، وتلعب على واقع هذه البلدان المتخلف، ولكنها تستفيد في المقابل تعاوناً أمنياً، ومكاسب سياسية، مثل امتلاك القدرة على التأثير في مصادر المياه الذاهبة إلى مصر والسودان كما أن تصريحات المسؤولين المصريين الخاصة بعدم تأثير التحركات الصهيونية في أفريقيا على الأمن القومي العربي، ليست في محلها، فهذه التحركات مؤثرة، ولكن لا تأخذ الموقف الرسمي المصري من التصريحات فقط، فهناك بعد ثورة ٢٥ يناير سياسة مصرية جديدة في أفريقيا، تعتمد مبدأ الواقعية في التعامل، فهناك لجنة مصرية أثيوبية تدرس موضوع سد الألفية، هذا على سبيل المثال، ولم يكن موجودًا من قبل.

وتحركات الكيان الصهيوني في أفريقيا تهدد الأمن القومي للدول العربية، وهي تحركات تتم تبعاً لكل حالة على حدة، فانفصال جنوب السودان أثر كثيراً على بلد مثل السودان الذي تفتت إلى قسمين، ولكنه لم يؤثر بالدرجة المتصورة على مصر، فهناك ترتيبات مصرية فيما

يتعلق بمشروعات مياه النيل هناك وهو المعني، بأن الحديث لا يجب أن يكون عن الأمن القومي المصري بقدر ما يكون عن الأمن القومي للدول العربية كلٌ على حدة وهم بهذا التغلغل الذي يأخذ الشكل الدبلوماسيّ، يمكنهم أن يمنعوا الثقافة الإسلامية من التمدد في أفريقيا، الموطن الطبيعيّ لانتشار الإسلام وسط أبنائها .

والصهاينة يعملون على حصار العالم العربيّ في شمال القارة، وعلى قطع أي امتداد لموارده من الجنوب، ولا يخفى على أحد دورهم في أزمة مياه النيل التي ستنفجر في وجه المصريين كما يعملون من خلال هذا التعاون على تغلغل ثقافتهم الصهيونية وتقديم أنفسهم على أنهم أنصار الحرية والتقدم والبناء والثقافة، وأن العرب هم ممثلوا التخلف والهدم والديكتاتورية والجهل.

وقضية الحصار هي المحور من وراء السياسة الصهيونية في أفريقيا، إلى جانب المكاسب التي تحققها لنفسها من جانب فتح أسواق والحصول على امتيازات لشركاتها في كافة المجالات التجارية والبترولية والزراعية، وقدر ما يكسب الكيان الصهيوني في أفريقيا، قدر ما يخسر العرب فيها سواء بسواء.

أثر السياسة الإيرانية والاسرائيلية في أفريقيا

يشكل التكالب والتنافس الدولي، خاصة الإقليمي بين إيران وإسرائيل، تهديداً مباشراً، وينال من أسس ودعائم الأمن القومي العربي من عدة زوايا، أهمها اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الأفريقي، وذلك بمفهومه الجيوسياسى، باعتباره ممراً وبوابة للممرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية وهى البحر الأحمر ومثلما تفعل إسرائيل، نتيجة ارتباط القرن الأفريقي بالصراع العربي - الصهيوني، ومحاولتها منذ البداية أن يكون لها منفذ بحرى على البحر الأحمر، وتعمل جاهدة للحيلولة دون أن يكون البحر الأحمر بحيرة عربية(١) وهذا ما يفسر علاقاتها الوطيدة مع أثيوبيا وإريتريا، وتسعى لتعزيز نفوذها وتمديد مجالها الحيوي في العمق الأفريقي(٢) كما استفادت من التواجد العسكري والاستخباراتي الأمريكي والغربي في المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما يتضح في قيامها بغارة جوية على أهداف في شرق السودان،أوائل عام ٢٠٠٩كما كشفت تطورات الأحداث وتصاعدها

---

١ - البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي -عبد الله عبد المحسن السلطان.

٢ - إريتريا في عهد أفورقي - مي شمعة ص ١٢١-١٢٨ - وإسرائيل والقرن الأفريقي- علاء سالم -مجلة الرياض ١٩٩٥ العدد ٣٩ ص ١٤٤-١٨٨.

في دارفور، عن تورط إسرائيل وضلوعها في دعم حركات التمرد بها من خلال القيام بتدريب المتمردين ومدهم بالأسلحة،وإغراق دارفور بالسلاح، حتى أصبحت دارفور أكبر مستورد للسلاح الإسرائيلي في أفريقيا خلال الأعوام القليلة الماضية وهو ما يشير إلى الأهمية التي توليها إسرائيل لملف دارفور، وأنه أصبح يمثل مرتكزاً رئيسياً على أجندة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال السودان.

ولاشك أن تزايد النشاط الإيراني في منطقة القرن الأفريقي يلقى بظلاله وانعكاسه السلبي على الأمن القومي العربي ككل، وتهديد نظم الأمن الوطنية لبعض الدول العربية كما تلعب دوراً خفياً في الصومال، ويزيد من تعقيدات استمرار المعضلة الصومالية(١) ، على الرغم من التباين المذهبي، حيث الطابع السنى للجماعات الصومالية، إلا أن إيران ومثلما فعلت سابقاً في أفغانستان، فإنها لا تتردد في التعاون تكتيكياً، مع أي تنظيمات سنية أصولية ومن نافلة القول، أن كافة محاولات التكالب والتنافس الدولي، وتجليات خطورة الاختراق للقارة الأفريقية ترتبط

١- مصالح القوى الإقليمية في القرن الأفريقي- إبراهيم أحمد عرفات- السياسة الدولية- العدد ١٧٧ ص ١٨٠.

بمحاولات استعمارية جديدة وإعادة صياغة حدود العالمين العربي والأفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيوستراتيجية، الأمر الذي يؤدى إلى خلق كيانات جديدة مصطنعة، تنال من مقومات وأسس النظم الإقليمية السائدة .

وإسرائيل لها أحلاماً قديمة في الحصول على حصة من مياه النيل لري صحراء النقب، ومن ثم الحرص على تكثيف التواجد في كافة دول المنبع الأفريقية مثل أثيوبيا وأريتريا وكينيا والكونغو الديمقراطية(١) ولعل الأزمة المثارة بين دول المنبع وكل من مصر والسودان، منذ اجتماع الإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩، والتي حالت دون توقيع الاتفاقية الإطارية في حوض النيل، تعزى بدرجة كبيرة إلى الأيادي الإسرائيلية الخفية، حيث تستخدم أدوات دبلوماسيتها وقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في حوض النيل، بما يمكنها من محاصرة الأمن القومي لكل من مصر والسودان في المنطقة وتكفى الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه في عام ٢٠٠٩قدمت إسرائيل إلى كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا من دول المنبع دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج

١- تفاعلات البيئة السياسية في حوض النيل- هانئ رسلان .

متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول خاصة رواندا، حيث يتجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي لإقامة أكثر من سد عليه، حسبما أعلن موقع المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي وبجانب هذه المشاريع، تقدم شركات إسرائيلية منذ نحو عقد دعماً فنياً وتكنولوجياً لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني، أما في أوغندا، فلا تزال إسرائيل تقوم بتفعيل اتفاقية وقعتها مع هذا البلد في مارس ٢٠٠٠، خلال زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري بالوزارة في ذلك الحين موشي دون جولين وتنص الاتفاقية على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا، بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر، وفق ما ذكرت نشرة ذي إنديان أوشن نيوز الفرنسية وقد أبدت إسرائيل، بشكل خاص اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب

السودان، بهدف زراعة ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية، باستغلال ٢.٥ مليار متر مكعب سنويا .(١)

وبالنسبة لأثيوبيا، فقد كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو، الخبير في قضايا الصراعات المائية حول العالم، ومؤلف كتاب حروب مصادر المياه، في مقال له بصحيفة راندي ديلي ميل الجنوب أفريقية، نشرته بداية عام ٢٠٠٩ عن اجتماع مهم عقد في تل أبيب في تلك الفترة، بين أعضاء بالكنيست ووزراء إسرائيليين وأثيوبيين، تم خلاله الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل وأضاف كيلو أن هذه المشاريع تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء، والتحكم فى حركة المياه في اتجاه السودان ومصر وقد كشف موقع Walt info الإلكتروني الأثيوبي عن وجود مشروع أثيوبي – إسرائيلي بمساعدة ألمانية يهدف لتنمية الزراعة في أثيوبيا وتقدر تكلفة هذا المشروع بنحو ١.٥ مليون يورو، والهدف منه تطوير نشاط تنمية الري الصغيرة في أنحاء أثيوبيا، ونقل الموقع عن وزير الدولة

١- التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي لمصر والسودان - شريف شعبان مبروك - شئون عربية- العدد ١٤٢ ص ٢٢٦-٢٤٠.

بوزارة الزراعة والتنمية الريفية الأثيوبية،حيث أن هذه المشروعات ستمكن من تحسين عملية إدارة المصادر المائية والإنتاج الزراعي بالاستفادة من الري، وكذلك الاستفادة من المصادر المائية غير المستعملة لأغراض الشرب وسبق أن كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية عن تقدم شركات استثمارية إسرائيلية يملكها جنرالات متقاعدون في الموساد بعروض للمساهمة، سواء في مشاريع بناء السدود على منابع نهر النيل في الأراضي الأثيوبية أو في مشاريع أخرى زراعية (١) ويمكن القول أن إيران لم تكن بمنأى عن هذه النوايا والتحركات، ليس من زاوية التطابق في الأهداف المرجوة، ولكن لعدم ترك هذه الساحة مطلقة لاسرائيل ، بل ربما لتوظيف كثافة الوجود والنفوذ الإيراني ضمن الأوراق الضاغطة والمهمة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطار متوقعة.

بالإضافة إلى ما تمارسه السياسة الإسرائيلية من خلق بؤر للتوتر، والنزاع في مناطق التماس العربية الأفريقية، فقد عملت هذه السياسة وفقاً لمبدأ شد الأطراف – والذى يعنى إقامة تحالفات غير رسمية مع

---

١ - إسرائيل ودول حوض النيل- سامى صبري عبد القوى- السياسة الدولية- العدد ١٨١ ص ١٣٠ – ١٣٥.

الدول الواقعة على أطراف منطقة الشرق الأوسط، وتربط إسرائيل بالمثلث التركي الإيراني في الشمال والأثيوبي في الجنوب، والملاحظ أن هذه الدول غير العربية لديها مخاوف حقيقية من الرابطة العربية والإسلامية وبالتالي ركزت المساعدات العسكرية الإسرائيلية والدعم المالي على منطقة القرن الأفريقي لأهمية أمن البحر الأحمر، وحماية منطقة باب المندب، عبر توثيق العلاقة مع أثيوبيا خاصة في مواجهة الثورة الإريترية خشية أن يؤدى استقلال إريتريا وتحالفها مع العرب إلى إغلاق البحر الأحمر، بما يجعله بحيرة عربية .

العرب ومواجهة النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي:

إن تدعيم الأمن القومي العربي يتطلب الاعتماد على عدد من الركائز الواقعية والموضوعية لتغيير الواقع السلبي في العلاقات بين العرب وشعوب منطقة القرن الأفريقي، من بينها:-

- ينبغي أن تتعامل النظم العربية مع محركات الصراع في القرن الأفريقي في ضوء المشروعية القانونية للنظام الأفريقي في مرحلة ما بعد الاستعمار، وكذلك أي تسوية سلمية محتملة تقبلها أطراف الصراع الفاعلة.

- يجب تأسيس حوار استراتيجي عربي - أفريقي بمفهومات وصيغ جديدة، فقد تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس

المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة، ومن ثم يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية أفريقية حقيقية، قوامها المصالح الإستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة.

- معالجة آثار الفترة الماضية بالاستفادة المأمولة من الثورات العربية، والتي سيكون لها انعكاس على السياسة الخارجية العربية، لوضع حد لسياسة تهميش العرب في هذه المنطقة سواء من أطراف إقليمية أو دولية.

- ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون، حيث إن هاجس الأمن كثيراً ما يطغى على هاجس التنمية، ومن ثم ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع والتوتر العربية - الأفريقية، وإيجاد حلول عادلة لها يقبلها كل من الطرفين.

- الاهتمام بمنظومة الأمن في البحر الأحمر على اعتبار أنه ممر التفاعل الرئيس بين العرب والقرن الأفريقي ويقتضي هذا الأمر أن تكون لمصر والسودان والسعودية واليمن آلية إقليمية لتحسين بيئة الأمن في البحر الأحمر ودعم علاقات الجوار مع القرن الأفريقي.

- ضرورة التوسع في إقامة الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المشتركة ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي.

التعاون العربي - الأفريقي كفيل بصد المد الصهيوني:

يرى مدير وحدة الدراسات الاستراتيجية بمركز عرب المستقبل للدراسات، أنه لا ينبغي علينا أن نقلل من خطورة التغلغل الصهيوني في أفريقيا، لأن سعي دولة الكيان الصهيوني لتوطيد علاقاتها هو سياسة واضحة لها في شتى بقاع العالم، بدءاً من أفريقيا وحتى آسيا الوسطى، وهناك مناطق لم تكن تمثل أهمية كبرى سابقاً، لكن نظرة دولة الكيان الصهيوني المستقبلية لمصالحها، جعلتها تقيم علاقات قوية مع كل دول العالم لتحقيق الاعتراف الدولي بها ولدعمها في المؤسسات الدولية ونتعجب من تعامل البعض مع التغلغل الصهيوني في أفريقيا بنوع من عدم الاكتراث، على الرغم من أن هذا التغلغل يرتبط بالأمن القومي المصري والعربي بشكل مباشر، بل ويرتبط بأهم الموارد التي يمتلكها العرب، وعلى رأسها النفط والمياه.

والشيء المحمود خلال هذه المرحلة هو إدراك العديد من المؤسسات والوزارات في مصر والعالم العربي، لأهمية العمل بشكل أكثر فاعلية مع الدول الأفريقية، وبدلاً من أن يكون الاهتمام مركزاً في مجال واحد، أصبح هناك جهود في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما يحقق هدفين الأول: هو توطيد العلاقات المصرية العربية - الأفريقية، والثاني: هو محاصرة التغلغل الصهيوني في أفريقيا.

ودعا إلى استخدام الأدوات المهمة التي تملكها مصر والدول العربية، مشيراً إلى عدد من المجالات والأبعاد التي يمكن من خلالها محاصرة التغلغل الصهيوني، ومنها، البعد الديني والتعليمي، فمن المهم الاستفادة من دور الأزهر ودور الجامعات المصرية العريقة، والبعد السياسي العسكري، وينبغي في هذا الإطار، تفعيل أدواتنا الدبلوماسية العريقة في حل النزاعات بالقارة، وكذلك دراسة موضوع مشاركة مصر في عمليات حفظ السلام في القارة، والبعد الثالث، وهو التعاون الاقتصادي وإقامة المشروعات المشتركة، وتقديم الدعم الفني للدول الأفريقية في المجالات المختلفة.

وفيما يتعلق بالتسريع الملاحظ للخُطى االصهيونية تجاه دول القارة الأفريقية، خاصة بعد موجة الربيع العربي في ٢٠١١م، يرى محمد محمود مهدي، الباحث في الشئون السياسية، أن التمدد الصهيوني في القارة الأفريقية ليس جديداً بل بدأ منذ فترات بعيدة؛ إذ دخلت أفريقيا حيز الإدراك الصهيوني، منذ أن أشار إليها هرتزل قبل أربع سنوات من المؤتمر الصهيوني الأول، وذلك من خلال تشبيهه لما حدث في القارة من اضطهاد أثناء فتراتها الاستعمارية، بما حدث ليهود الشتات.

ولكن حدوث الثورات العربية وصعود التيارات الإسلامية المعادية بشكل صريح للكيان الصهيوني،وبالتالي فقدانها واقعياً لحلفائها الاستراتيجيين في المنطقة خاصة النظام المصري، أدى إلى التسريع

بخطواتها نوعاً ما نحو القارة السمراء، أو يمكن القول أنها أعادت ترتيب أولويات أجندتها الخارجية بما يتماشى مع الظروف العربية الآنية، فكان التعجيل بتقوية تحالفاتها مع عدد من الدول في الشرق الأفريقي ذات الأغلبية المسيحية والدليل على ذلك حزمة الزيارات الدبلوماسية المكثفة التي حدثت في الآونة الأخيرة بين قيادات صهيونية وأخرى أفريقية، كزيارة اليوم الواحد التي قام بها رئيس جمهورية جنوب السودان سيلفا كير إلى الدولة الصهيونية، وكذلك الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الكينية رايلا أودينجا في نوفمبر عام ٢٠١٢ في أعقاب توقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين، والتي شملت تزويد الكيان الصهيوني لكينيا بالأسلحة والعتاد، واتفاق لتدريب القوت الكينية العسكرية، كما اتفق رئيس الوزراء الصهيوني في أواخر العام ذاته والرئيس الأوغندي يودى موسيفينى خلال زيارته الرسمية للكيان الصهيوني على مزيد من المساعدات الاقتصادية لأوغندا وزيادة صفقات الأسلحة ويرى أن هذه التحركات المتسارعة من الدولة الصهيونية نحو بعض الدول الأفريقية جاءت وفقًا لآليات محددة تبعتها في تقربها للدول الأفريقية، كالاستدراج العاطفي وهو آلية متبعه منذ القدم وحققت أهدافها في التقارب مع الدول الأفريقية، خاصة مع مجموعة دول البحيرات العظمى ودفعهم لتكوين دولة التوتس الكبرى، بهدف تغيير ملامح منطقة حوض النيل، وكذلك المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة

الصهيونية - وفقًا لحسابات معينة- لأغلب الدول الأفريقية التي تريد التقارب معها، هذا بخلاف مساعداتها العسكرية المكثفة في الآونة الأخيرة.

كيف يتدارك العرب الموقف الإسرائيلي ؟

أمام العرب فرصة تاريخية لتدارك التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وتحجيمه وذلك من خلال تحرك سياسي ودعم اقتصادي والتحرك السياسي ينطوي على تفعيل دور البعثات الدبلوماسية العربية في الدول الأفريقية فلم يعد كافياً أن يظل السفراء وأعضاء البعثات داخل القصور والمنتجعات دون أن يشاركوا في الحياة العامة من خلال التعامل مع منظمات المجتمع المدني وتوسيع دوائر الحوار معها ومن خلال المنتديات والمناسبات القومية بمعنى أن يتحرك العرب إيجابياً لكسب ثقة وود الأفارقة وأن يكون للعرب دور في حل النزاعات العرقية والطائفية من خلال وساطات بين القوى المتنازعة وهذا لن يكون بدون الشق الآخر وهو الدعم والمساندة الاقتصادية أخذا في الاعتبار المصالح المشتركة بين العرب الأفارقة والتي تتغذى في جانب كبير منها على وحدة العقيدة خاصة في البلدان التي يمثل المسلمون فيها غالبية السكان والمطلوب في هذا السياق ما يلي:-

١- زيادة حجم المعونات والهبات والمنح إلى الدول الأفريقية كمساهمة عربية في إقامة البنية التحتية في هذه الدول (كشق الطرق وخطوط المواصلات والاتصالات) فضلاً عن المساهمة في مكافحة الأمراض المتوطنة وإنشاء المستشفيات والمدارس .

٢- تخصيص مبالغ لإقراض هذه الدول بسعر فائدة مميز ضئيل ويسدد على آجال طويلة .

٣- العمل على إقامة استثمارات مشتركة في مجالات الزراعة والتصنيع وهذا يعمل على تحقيق فائدة للجانبين .

٤- فتح أبواب الجامعات والمعاهد أمام الأفارقة وهذا التوجه بالذات يخلق ترابطاً عضوياً وثقافياً بين الخريجين والعرب يمثلون مخزوناً من رجالات المستقبل المرتبطين بالدول التى درسوا وعاشوا فيها وكانت فرنسا رائدة في هذا التوجه أبان استعمارها لبعض الدول الأفريقية .

٥- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية وتعظيم التواجد العربي فيها من خلال إقامة المعارض الدولية والبعثات الترويجية .

ولا بد من أن يدعم ذلك الموقف السياسي الشروع في تأسيس حوار استراتيجي جديد بين العرب والأفارقة تطرح من خلاله كافة القضايا المشتركة بهدف الوصول إلى رؤية واحدة لمواجهة تلك القضايا ويمكن التأكيد على مجموعة من المفاهيم التي تصلح لإقامة حوار استراتيجي جديد يتجاوز إشكاليات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على دول الأركان للعالمين العربي والإسلامي في القارة الأفريقية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: عدم اختزال العلاقات مع دول المنطقة في مجال واحد من المقايضات السياسة والمقابل التجاري، إذ ينبغي إقامة شراكة حقيقة في إطار منظومة دول الجنوب ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة عبر مناهج ومسارات متكاملة: ثنائي، ودون الإقليمي، والجماعي، والمؤسسي.: ثانياً : إعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام ، وإزالة أى إمكانية متصورة للصدام وهنا يمكن العمل على تصحيح التصورات والقوالب الجامدة المرتبطة بالغير عند كل طرف والتعامل الجاد والواعي مع القضايا الحساسة في تاريخ الذاكرة الجماعية لأطراف الحوار، مثل قضية الدور العربي والإسلامي في تجارة الرقيق الأفريقية.

ثالثاً: الاتفاق على أسس جديدة للتعاون بين العالمين العربي والأفريقي بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل طرف وينبغي أن لا يتم اختزال العلاقات فى مسألة الدعم المالي.

رابعاً: التأكيد على مدخل ووسائل القوة الناعمة لبعض الدول العربية الكبرى مثل مصر والجزائر والسعودية وليبيا، بل وحتى بعض القوى العربية الصاعدة مثل قطر وذلك من أجل كسب عقول وقلوب الأفارقة ويعني ذلك احتواء النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا من خلال نفس أدواته وآلياته.

خامساً: التركيز على المدخل غير الحكومي ونعنى بذلك مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي التي تستطيع أن تستفيد من المواريث الحضارية والثقافية فثمة مكون اجتماعي عربي وإسلامي في دول المنطقة لا يمكن إنكاره.

ولعل بالإمكان كذلك في الحوار العربي الأفريقي الاستفادة من تراث لحظات النضال والبطولة التي جمعت كلاً من العرب والأفارقة في مسيرة التحرر من الاستعمار بكافة أشكاله وألوانه وهنا نتذكر جهود الرعيل الأول من قادة حركة الوحدة في العالمين العربي والأفريقي مثل جمال عبد الناصر وكوامي نكروما وأحمد سيكوتوري.

إن التحديات المطروحة فى ظل النظام الامبريالي العالمي الجديد هي جد خطيرة كما أن الهجمة الإسرائيلية الراهنة على جوارنا الأفريقي تعد أشد خطراً، ومن ثم فان الاستجابة لها لابد أن تكون على المستوى نفسه من الجدية وعليه فإن الخطر الذي يتهدد العالمين العربي والأفريقي يتطلب حتمية التعاون والحوار الإستراتيجي بينهما.

ولقد دعا الخبير الاستراتيجي مدير مركز المصرية للموارد الإدارية والأمنية إلي حزمة من الإجراءات العاجلة المطلوبة للتصدي للنفوذ الإسرائيلي المتزايد في أفريقيا منها الدخول إلي مجال المنافسة من خلال تقديم البدائل الأفضل للدول الأفريقية حتى لاتلجأ هذه الدول لإسرائيل وانتقاء مجالات التعاون المصري والعربي الأفريقي التي لم تطرقها إسرائيل ومنها مجال التعليم في الدول الأفريقية الإسلامية وطالب بتشجيع الاستثمارات بزيادة أعداد الجاليات المصرية خاصة في دول حوض نهر النيل وإمداد دول هذا الحوض بالخبرات والخدمات وإقامة المشروعات مع وضع خطة للتواصل الحضاري مع دول القارة وتفعيل الدور الأفريقي داخل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية سيناء زراعياً واقتصادياً لتكون خط الدفاع الأول عن مصر في مواجهة إسرائيل ولربط المشرق بالمغرب العربي.

المصادر والمراجع :

١- أحجار على رقعة من الشطرنج - وليم كار، كنوز للنشر والتوزيع٠

٢ - زعماء صهيون - فلادمير جابوتنسكى وكارى بلايك ٠

٣- عقل أمريكا - حسن عبده ربه حسن٠

٤ - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية- الطاهر محمد أحمد الشيخ٠

٥- إسرائيل وجنوب أفريقيا- ريتشرد.ب.ستيفنز وعبدالوهاب المسيرى ٠

٦ - الدور الإسرائيلى فى الساحة الأفريقية- أبراهيم ميرغنى٠

٧ - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية - عادل الجادر٠

٨- التدخلات الخارجية فى أفريقيا- أميرة على أحمد ٠

٩- الإسرائيليون الأوائل - توم سيجيف - ترجمة عن العبرية خالد عايد وآخرون.

١٠- أمريكا والسلام في الشرق الأوسط - دان يشيرجي - ترجمة محمد مصطفى غنيم

١١- إسرائيل والعالم الأفروآسيوي - دافيد كوهين

١٢- إسرائيل وأفريقيا - عواطف عبد الرحمن

١٣- مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا - حلمي عبد الكريم الزغبي -

١٤- المطامع الصهيونية التوسعية -عبد الوهاب الكيالي .

١٥- إسرائيل والقارة الأفريقية - الأبعاد والمخاطر - د. محمد عبد العزيز ربيع .

١٦- أعداد متفرقة من السياسة الدولية - مجلة المجلة- صحيفة الاتحاد - الديار - الكفاح العربي - الصياد - الاتحاد - مجلة هعولام هازيه - جريدة الأحداث- جريدة الوطن- صحيفة الاقتصادية- مجلة الرياض

١٧- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية -حسين حمودة

١٨- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية - محمد بشير عمر

١٩- إسرائيل وأفريقيا - ناعوم جازان

٢٠- الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى- أمين حامد هويدى

٢١- خطر التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا- حلمى عبدالكريم الزغبى

٢٢- تطور الإستراتيجية الإسرائيلية فى القرن الأفريقى والبحر الأحمر- محمد النحال فارس التميمى

٢٣- دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية أبراهيم نصر الدين

٢٤- الوجود العسكرى الأمريكى فى أفريقيا أبراهيم حسينى

٢٥ - مشكلة المياه فى الوطن العربى وإحتمالات الصراع والتسوية- رمزى سلامة
٢٦- دور المنظمات الأجنبية فى التأثير على العلاقات العربية الأفريقية - خالد حنفى

٢٧- البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي - عبد الله عبد المحسن السلطان

٢٨- سيرة الحبشة - الحيمي الحسن بن أحمد.

٢٩- القرن الأفريقي وجبة أمريكية على الطاولة العراقية- بدر الدين حسين الشافعي- موقع إسلام أون لاين.

٣٠- تاريخ قبائل البجة بشرق السودان - أ. بول.

٣١- المنتظم – ابن الجوزى.

٣٢-العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى رجب عبد الحليم

٣٣- أعداد متفرقة من عدة صحف ومجلات مجلة الوسط - المجتمع - المجلة العربية للعلوم السياسية- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية - مجلة المستقبل العربي- مجلة الساتل - مجلة الفكر السياسي - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية- مجلة شئون عربية-

٣٤- أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس - أمين هويدى .

٣٥- دراسة نظرية في المفاهيم والأطر- سليمان عبد الله الحربي

٣٦- صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي - صلاح الدين حافظ .

٣٧- خريطة القوى السياسية- فتحي محمد مصيلحى .

٣٨- مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج - محمد السيد سعيد .

٩- مثلث الخطر (مضيق هرمز - باب المندب - جبل طارق)- مصطفى نبيل.

٤٠- مضيق باب المندب- محمد علي حوات .

٤١- هموم الأمن القومي العربي مع جواره- هيثم كيلاني.

الفهرست

المقدمـة..... ٣

الباب الأول
نبذة تاريخية

نشأة الصهيونية..... ٦

اليمين المسيحى والصهيونية اليهودية في الإدارة الأمريكية..... ١٤

أفريقيــا بين الخلافات الداخلية والتدخلات الخارجية..... ١٥

لمحة تاريخية عن العلاقة بين أفريقيا وإسرائيل ٢١

مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية..... ٢٢

أسباب اهتمام اليهود بأفريقيا..... ٢٩

الأهمية الإستراتيجية للصحراء الكبرى والبحر الأحمر..... ٣٤

أهمية أفريقيا لصانعى القرار فى إسرائيل..... ٤١

التجمعات اليهودية فى القارة الأفريقية..... ٤٥

الباب الثانى

أهداف إسرائيل

الأبعاد الاستراتيجية للأهداف الإسرائيلية في أفريقيا..... ٥١

خطة ينون..... ٥٨

الأهداف

١- فرض خطة ينون ٦٢

٢- التحضير لصدام الحضارات ٦٣

٣- أفريقيا سوق للأسلحة الإسرائيلية..... ٦٦

٤- إعادة تقسيم أفريقيا ٦٨

٥- الحصول على المياه من نهر النيل..... ٦٩

٦- الحصول علي الماس..... ٧١

٧- ضمان بقاء وجود إسرائيل و أمنها..... ٧٦

٨- حصار الاسلام..... ٧٧

٩- اختراق الأمن القومي العربي ٨٢

الباب الثالث

وسائل الصهاينة فى السيطرة على أفريقيا

الوسائل والأدوات..... ٨٧

تداعيات التوغل الاسرائيلى فى أفريقيا..... ٩٧

التدخل فى أفريقيا..... ٩٩

وضع العلاقات الأفروإسرائيلية..... ١٠٤

الباب الرابع:أفريقيا والأمن القومي

الأمن القومى الاسرائيلى..... ١٢٣

الأمن القومى العربى وأفريقيا..... ١٢٨

القرن الأفريقي والتأثير العربي..... ١٣٤

خطر إسرائيل على الأمن القومي العربي..... ١٣٦

تحديات إيرانية للأمن القومى المصري..... ١٣٨

الباب الخامس

إسرائيل و أفريقيا

الوضع الراهن للوطن العربي..... ١٤٩

خطر إسرائيل في أفريقيا علي أمن مصر ١٥١

أفريقيا والنفوذ الاسرائيلي..... ١٥٤

الباب السادس

أمريكا وأفريقيا

نبذة عن تاريخ العلاقات الأمريكية الأفريقية..... ١٥٩

السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ١٦٢

أهداف أمريكا..... ١٦٨

السياسة الأمريكية ودائرة النيل..... ١٧٤

الطموحات الأمريكية في منطقة الصحراء..... ١٧٤

الباب السابع

إيران و أفريقيا

نبذة عن تاريخ العلاقة بين ايران ودول أفريقيا..... ١٨٦

الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية..... ١٨٨

الأهداف الايرانية من التوغل فى أفريقيا..... ١٩٣

التغلغل الإيراني في أفريقيا..... ١٩٤

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر..... ١٩٧

إيران ومواجهة النفوذ الإسرائيلي الأمريكي..... ٢٠١

التوغل في السودان..... ٢٠٥

توغل إيران فى أفريقيا مخطط لتقويض الأمن العربى..... ٢١٢

الغياب العربي سبب تصاعد نفوذ إيران..... ٢١٣

الباب الثامن

العرب وأفريقيا

الربيع العربي والسياسية الصهيونية في أفريقيا..... ٢٢٠

أثر السياسة الإيرانية والاسرائيلية في أفريقيا..... ٢٢٤

العرب ومواجهة النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي..... ٢٣٠

التعاون العربي - الأفريقي لصد المد الصهيوني..... ٢٣٢

كيف يتدارك العرب الموقف الإسرائيلي ؟..... ٢٣٥

المصادر والمراجع..... ٢٤١

الفهرست..... ٢٤٥